



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

أعمال الملتقى الوطني حول

الهجرة الجزائرية
إبان مرحلة الاحتلال
1962-1830

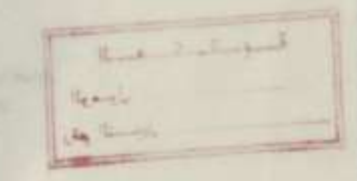
المنعقد بفندق الأوراسي
يومي 30-31 أكتوبر 2006

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الإستقلال والشباب

نسق أعمال الملتقى وجمع النصوص وأعدها للنشر
" المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 "

منشورات وزارة المجاهدين
الجزائر 2007

الإيداع القانوني: 2007-1599
ردمك : 978-9961-846-49-0



المحتوى

كلمة افتتاح الملتقى لمعالي وزير المجاهدين

السيد: محمد الشريف عباس

باسم الله الرحمان الرحيم

و الصلاة و السلام على رسول الله

- السادة أصحاب المعالي
- السادة أصحاب السعادة
- إخواني ، أخواتي رفقاء السلاح
- أصحاب الفضيلة و العلم
- أيها الملا الكريم

السلام عليكم جميعا و رحمة الله ، و بعد ،

ليس من باب الصدفة أن نكرر بعد اثنين و خمسين عاما على اندلاع ثورتنا الظافرة بعضا من أهوال ما عاش شعبنا و ما كابد من ويلات على أيدي الجلاد الاستعماري الفرنسي ، فتاريخه معنا لوحة قائمة تنهمر منها الدماء وتقطر منها المآسي ، و ليس من حقنا أن ننسى أو نتناسى ، تلك الفضائع ، بل علينا أن نضارع بين فعل التذكر و فعل التمجيد و الإتعاض بمآثر نضالات

شعبنا وصموده الأسطوري في وجه الطغاة ، حفاظا على كيانه الثقافي و حضوره الاجتماعي .

و إذا كنا قبل اليوم لم نعط تاريخنا حقه من الدراسة والتمحيص و النشر ، فإن في ذلك تقصير لا تبرره التَّعليلاَت ولا يشفع لنا فيه أي سبب .

لقد بينت الشواهد الموضوعية ، أن التاريخ هو الكائن المتحرك فينا بإرادتنا ، و بغير إرادتنا ، و ما الأجيال المتعاقبة إلا علامات لتحقيب هذا التاريخ و استكمال دورتها فيه ، ليغدو واضح المعالم ، مستغرقا لكل الأحداث، و بالتالي فالتخلي عن التاريخ هو التخلي عن الأنا ، ودورها في الحضارة ، حتى لا اقول هو ضرب من الخيانة للذاكرة الجماعية للأمة ، و إنكم لترون شعوبا عبر مناطق العالم الفسيح ، تختصم في سبيل ماضيها ، و في سبيل أمجادها ، كاختصامها في سبيل تشييد مستقبلها .

لقد حصحص الحق أيها الإخوة الكرام و جاء الوعد الصادق ، أن تنهض أمتنا بتاريخها ، كما نهضت بالأمس من أجل تحريرها ، و إننا اليوم في هذا الملتقى الوطني لنقف وقفة مع الذات ، و مع الآخر ، لِنُسائل الضمير المغيب عن واحدة من أكثر محطات تاريخنا المعاصر الدموية ، و أقصد بها أحداث 17 أكتوبر 1960 بفرنسا ،

التي نصطلح عليها بيوم الهجرة الخالدة ، صنعها مهاجرونا فوق ارض العدو ، بعد أن رفضوا أسلوب التمييز العنصري المسلط ضدهم ، رغم اعتبارهم رعايا فرنسيين ، فكانوا دون سواهم يمنعون من التجوال ، ويخضعون إلى اعتقال جماعي في عاصمة ، هي من أكثر عواصم الدنيا زَعْمًا لحماية الحريات و صيانة كرامة الإنسان و حقوقه .

إذ لم يسبق لفرنسا الاستعمارية ، أن اتخذت مثل هذا الإجراء ضد أي فئة من المهاجرين فوق أرضها ، و إذا

كان خروج الجزائريين و الجزائريات من جميع الأعمار إلى الشارع رافضين القرارات التعسفية للدولة المركزية ومستجيبين لتعليمات جبهة التحرير الوطني في ذلك الوقت، و هو تحدي اتسم بالتنظيم العالي ، و الدقة والوعي الرفيع ، بحيث كانت تظاهرة تنم عن مستوى رفيع من التمدن ، و المقاومة السلمية لجبروت القوانين الجائرة ، التي تقررها السلطات العليا ، و تطبقها أجهزة القمع البوليسية و العسكرية في الدولة المحتلة .

و يليق بنا اليوم أن نشير إلى مسألة على قدر كبير من الأهمية ، كان قد اشار إليها الأستاذ عبد الحميد مهري في إحدى تدخلاته سابقا ، بأن المستعمر تجاوز حدود استعمال القوة في غير محلها ، بحيث اسقط كل الاعتبارات للإنسان و لحقوقه البدائية ، و كانت بذلك جريمة ضد الإنسانية ، بكل مواصفاتها ، لأنها جريمة دولة ضد مواطنين عزل ، يتظاهرون بشكل سلمي ، دون لجوء للعنف أو التكسير.

أيتها السيدات و السادة ،

أعتقد أنكم جميعا تعرفون حقيقة ما جرى لمهاجرينا الذين أبيدوا بالمئات ، و بطرق يعجز اللسان عن وصفها . فهل يعقل أن يربط الإنسان و لا فرق في ذلك بين طفل ورجل و امراة ، و يُشَدُّ إلى اشياء ثقيلة ، ثم يلقى في نهر لاسان LA Seine ، فيموت مرات عديدة بالعذاب البدني و النفسي ، هذا ، ناهيك عن الذين أعدموا بالرصاص ، وبوسائل وحشية اخرى في مراكز الشرطة و في الشوارع.

إن الوعي الإنساني الذي عرف اليوم نقلة نوعية فيما يتعلق بنظم احترام حقوق الإنسان ، و صون كرامته بدا يلتفت اكثر من ذي قبل إلى الجرائم الكبرى ، التي حصلت في التاريخ ، لا سيما التاريخ المعاصر ، و الإستعمار الغربي عامة ، و الفرنسي خاصة ، هو من اشد المظاهر عنفا واقترانا للجريمة الجماعية ضد العزل و إذا كانت دعوة الأقوياء اليوم إلى ضرورة إيجاد صيغة

للتعايش السلمي ، و التعاون الإقتصادي ، و الإندماج الإجتماعي ، في ظل ما يسمى بالعولمة ، فإن ذلك لا يمكن أن يتحقق ، ما لم تصفى رزنامة الماضي . و تقوم كل الأطراف على حقوقها ، و ترسم المعالم بين الظالم و المظلوم ، والمجرم و الضحية ، خاصة و أن الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم ، و لا يتم القفز عليها ، لأنها جرح غائر في الضمير الجماعي للإنسانية . و دعوتنا هذه ليست كما يروج لها البعض ، بانها دعوة لاستغلال الماضي الذي طويت أحداثه بقوة القانون المتضمن في الإتفاقيات بين الجزائر و فرنسا ، و إنما نتحدث عنها من باب التوافق مع القانون الدولي ، و الإتفاقيات الدولية ، ذات الصلة ، وإقامة العدل و الحق بأمانة في التاريخ بفضح الممارسات الإجرامية ، باسم الدولة المحتلة ، حتى يعلم القاصي والداني ، و تعلم أجيالنا اللاحقة ، ما كابده هذا الشعب على ايدي المحتلين ، و تتعلم الأجيال من أبناء المحتلين كذلك أن تاريخ دولهم في مراحل سابقة

لم يكن نظيفا بل هو أدعى إلى التنديد و الإدانة منه للإفتخار و التباهي ، كما هو الشأن بالنسبة لقانون 23 فيفري 2005 ، الذي ويا للعجب ، يمجد الجريمة ، و يزيف التاريخ ، و هو ما
يدل على أن الذهنية الإستعمارية ، ما تزال حقيقة قائمة في ضمير الدولة بطرق أخرى ، و أن احتمالات الغزو واحتمالات الجريمة قائمة ، كما هو جاري اليوم ، في العراق و فلسطين و لبنان ، ما دام رواد الإستعمار وسندته لم يتوبوا ، و لم يعترفوا بجرمهم علانية ، و لم يقدموا الإعتذار لضحاياهم على رؤوس الأشهاد .

ايتها السيدات ، أيها السادة

إننا أمة سلام ، و قول السلام في حياتنا عملة رائجة، و السلام هو ايضا لغة أهل الجنة كما تعلمون ، فنحن اهل سلام في الدنيا و في الآخرة . و لكننا دعاة حق أيضا ، ولا نخاف لومة لائم فيه .

و لا يجب أن يفهم من كلامي ، أن مسالة تطهير التاريخ من لوثة الكذب ، و قول الزور هي مسالة فئة بعينها و جيل خاص ، و ليست عملا سياسيا مرحليا ، و لا موضوع تصفية حسابات ، إنما هي مطالب إرادة أمة تسعى لاستكمال مشروع تحررها ، لبناء جسور تواصل حضاري مع الجميع ، بمن فيهم خصم الأمس ، إيمانا منا بأن مبدأ التعايش هو الأصل ، و التفاهم و التعاون ، على أسس صريحة و موضوعية ، و الإعتراف بالذنب ، والتوبة عنه هي السبل القويمة ، و الخيارات الصحيحة

أما العدوان و الجرائم و الفضائع و الترهيب و القفز عن الحقيقة ، فحبلها قصير و لا تؤدي إلى نتيجة يرضاها الجميع ، و من ثمة أرى لزاما علي ، كما فعلت دائما، أن أهيب بالمثقفين الملتزمين بالمصالح الإستراتيجية للأمة ، و بالمؤرخين الذين يؤمنون بإقامة مدرسة للتاريخ الوطني، و بكل المبدعين في كل أرجاء هذا الوطن العزيز، و بالمؤسسات و الجامعات ، و المعاهد

التي تتعامل في مجال التاريخ ، أن تأخذ الموضوع على محمل الجدّ ، وتجعله من أولوياتها ، كما تفعل اليوم الأمم الأكثر تقدما في العالم ، و الأكثر حيازة للتكنولوجيا و العلوم .

و لنا في برنامج السيد رئيس الجمهورية ، و في خطابه الفكري و السياسي ، و في منهجيته في إدارة دواليب الدولة ، و في التعاطي مع التاريخ ، ما هو كفيل ، بأن نستلهم منه الرؤية و المنهج و مشروع المجتمع فنتوصل بذلك إلى صياغة رؤية موضوعية و معقولية لكتابة تاريخنا ، بما يجعلنا نعيشه و نتمثله و نبدع من خلاله ، و نستشرف مستقبلنا على هديه .

إذ من المؤسف أن يعيش العالم اليوم مرحلة انتكاسة جديدة فيما يتعلق بحقوق الشعوب ، بعد أن تحررت هذه الشعوب بفضل حركاتها النضالية ، و مقاومتها ، و التي كانت للجزائر فيها قصبُ السبق ، و قد بات جليا أن الحفاظ على الإستقلال الوطني ، لا يقل

أهمية من التضحية و الصمود ، عن التحرير و التخلص من براثن الإحتلال .

إن مرحلة حرجة ، كثيرا ما رافع فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في المحافل الدولية عن حقوق الشعوب المظلومة و حذر فيها من مغبة الإنتكاسات ، التي قد تدخل العالم من جديد ، في جاهلية أخرى ، و في فوضى تدار فيها المعارك بذهنية بدائية ، و لكن بوسائل العصر الجديدة في مجال تكنولوجيا الإبادة الجماعية .

السيدات و السادة

هذا يوم للذكرى و العبرة ، و إذا لم نتذكر انفسنا يتناسانا الآخرون ، و إذا لم ننصف ضحايانا ، نكون قد قتلناهم ثانية ، و إذا لم ندين قتلتنا و زبانيتنا و ننزلهم إلى الدرك الأسفل يصبحون أبطالا أسطوريين . فيوم الهجرة هذا ، يوم للدم و الجريمة ، و لكن سيظل يوما للشرف ، وللكرامة و للتحدي ، التحدي الذي أوصلته الجثث المكدسة و الأجساد المجندلة و الرؤوس المقطوعة

للجزائريين من قبل عدوهم صوتا مجلجلا إلى الضمير الإنساني ، و إلى المنظمات الدولية فحملتها على التعاطف مع شعبنا ، في محنته و مقاومته . إلى أن حقق ذلك النصر المؤزر بفضل الله و بفضل صموده ، و إيمانه بعدالة قضيته .

أرجو مخلصا للتقاكم هذا ، أن ينال حظه من الدرس و البحث ، بفضل حضور رجال كان لهم دورهم البارز في هذا الحدث ، فأطّروا و قادوا التحدي ، و لوجود باحثين نزهاء ، ديدنهم البحث عن الحقيقة و إماطة اللثام عن الأسرار ، و تشييد برج لا تعلوه الأكاذيب ، رفيع بالأمانة العلمية ، مشيد بالحقائق التاريخية ، و مرصع بقيم الوطنية .

أهنئكم و نفسي بالذكرى الثانية و الخمسين لاندلاع ثورة نوفمبر الماجدة و كل عام و الجزائر من نصر إلى نصر .

العزة و المجد للوطن .

و الخلود للشهداء .

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته .

هجرة بعض الأعيان الجزائريين (1830- 1847)

أ.د. ابو القاسم سعد الله

أيها السيدات والسادة

إن تاريخ الاحتلال معروف بداية ونهاية. أما غير المعروف فهو عوامل الهجرة ومراحلها وأماكن انطلاقها ووجهات أصحابها وأعدادهم وفئاتهم وهو أيضا موقف الإدارة الفرنسية من ظاهرة الهجرة: هل كانت تخشى عواقبها في داخل الجزائر وتداعياتها في الخارج؟ لماذا اتجه المهاجرون إلى المشرق العربي طيلة قرن ثم تحولوا إلى فرنسا منذ الحرب العالمية الأولى؟ وأخيرا ما دور المهاجرين الجزائريين في الشرق وفي فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا؟

تلك عينات من التساؤلات التي يواجهها كل من يقدم على دراسة موضوع الهجرة الجزائرية في عهد الاحتلال. فالمسألة كما يبدو لا تتعلق بوصف الظاهرة وروايتها للناس في شكل حكايات وقصص تشبه المغامرات، بل تتعلق بتحليل الدوافع والآثار الدينية والاجتماعية والسياسية والنفسية سواء توجه المهاجرون إلى الشرق أو إلى الغرب.

ومن الواضح أن الهجرة في المرحلة التي اخترناها(1830-1847) شملت الأعيان (العلماء، الحكام، شيوخ الطرق الصوفية، والأجواد وشيوخ العشائر أو الأعراش)، ثم الطبقة الغنية على العموم (التجار)، ولم تشمل الهجرة غالبا فئة فقراء المدن ولا فلاحي الأرياف إلا في فترات محددة.

هذا عن الهجرة الطوعية أما الهجرة القسرية أو النفي فغالبا ما طال القادة والرموز الدينية والاجتماعية وأصحاب النفوذ السياسي

والقدرة العسكرية. فقد كان الفرنسيون يقبضون على هؤلاء، ثم يحملونهم إلى مناطق نائية لا يمكنهم منها الاتصال بأهلهم ولا بوطنهم، بل يظلون في المنفى إلى أن يموتوا كمدا وغما. غير أن منهم من تمكن من الهرب والرجوع إلى البلاد الإسلامية (كما فعل عزيز الحداد، ومحمد واعلي من زعماء ثورة 1871)، وهناك من سمح له الفرنسيون بالرجوع إلى الجزائر ليلفظ فيها أنفاسه الأخيرة.

دعوني أتفحص معكم الأحداث التي بدأت بالتهجير وانتهت بالهجرة.

❖ شمل اتفاق الخامس من يوليو 1830 بين الداي حسين باشا والكونت دي بورمون خروج الداي من الجزائر واختيار منفاه فاختار مملكة نابولي الإيطالية، ومنها أقام بلفورنيا ثم زار فرنسا على أمل استرجاع سلطته في الجزائر، ولم يختر منفاه مدينة (إزمير) ربما خشية من عقاب السلطان الذي عصاه، ولا الإسكندرية لأن محمد علي باشا كان متواطئا مع الفرنسيين في التخلص من حسين باشا وضم الجزائر إلى دولته (مصر). ولكن أوربا ضاقت بعد ذلك بالداي حسين باشا فلم يجد غير الإسكندرية يقضي فيها بقية أيامه حيث توفي سنة 1838.

❖ لكن الداي حسين لم يخرج وحده من الجزائر، فقد خرج معه عدد من الوزراء والأصهار، على رأسهم الآغا ابراهيم قائد الجيش الذي خسر معركة اسطاويلي والذي اتهمه العسكريون والمدنيون على السواء بأنه لم يكن أهلا للقيادة في ذلك الوقت العصيب، وكان مؤهله الوحيد

للقيادة هو مصاهرته للداي . وما يزال الآغا ابراهيم رمزا للجهل بالشؤون العسكرية.

❖ يأتي بعد ذلك تهجير حكام الأقاليم. وإذا كان الحاج أحمد، باي قسنطينة، قد استعصى على الفرنسيين إلى سنة 1848، فإن باي وهران حسن بن موسى سرعان ما استسلم للفرنسيين فحملوه ومن معه إلى الإسكندرية. ولم يلبث باي التيطري مصطفى بومزراق أن لحق به بعد مناورات مع الفرنسيين لم تكن موفقة. وكل حاكم إقليمي ذهب ومعه مرافقون من أسرته وأقاربه. وكان هؤلاء القادة يحملون معهم أيضا ثرواتهم المنقولة.

❖ المرحلة الثانية من النفي والتهجير للأعيان طافت بالجيش. ورغم أن هذا الجيش لم يكن كله أتراكا من أناضوليا فإن الفرنسيين اعتبروه جيشا من الأتراك. ومن هذا الجيش أعضاء في الديوان الكبير (أو البرلمان) وهم ضباط متقاعدون يطلق عليهم "معزول اغا"، وفيهم كبار ملاك وتجار لهم ثروات ضخمة، وأهم من ذلك كله أن بعضهم كانوا أصهارا لعائلات جزائرية محترمة، ولهم أبناء وأحفاد. ومع ذلك فحين قرر الفرنسيون نفي الجيش البالغ تعداده حوالي ثلاثة آلاف ، فإنهم حملوا الجميع إلى اتجاه واحد هو مدينة إزمير؛ ولكن الجيش ليس كله من الأعيان رغم أنه كان يعتبر نفسه هو الحاكم الحقيقي للبلاد وأنه يمثل طبقة ممتازة. والذين يهمهم حقوق الإنسان اليوم عليهم أن

يتذكروا أن الفرنسيين في الجزائر قد فرقوا بين المرء وزوجه وبين الآباء والأبناء في مشاهد حزينة.

❖ وقد مست الهجرة أعيان المدنيين أيضا. فبعد فترة قصيرة أفرغت فيها المدن من أعيان سكانها: الجزائر، البليدة، القليعة، وهران، بجاية، عنابة... فهاموا على وجوههم داخل البلاد فرارا من لقاء الفرنسيين الذين اقتحموا المنازل وانتهكوا الأعراض. وعندما لم يجل الفرنسيون بدا البعض يرجعون إلى أملاكهم ومنازلهم بالتدرج. ولكن المحتل أخذ يتدخل في الحياة اليومية للسكان. مثل شؤون القضاء، مما جعل أحد القضاة، واسمه عبد العزيز، يهاجر ويترك منصبه احتجاجا. ومثل التدخل في الشؤون الاجتماعية مما جعل رجالا من أمثال حمدان خوجة وابراهيم بن الداي مصطفى يغادران الجزائر إلى فرنسا ليعملا على رفع قضية بلادهم أمام الرأي العام الفرنسي والأوروبي.

❖ بدأت المقاومة تنبع من هنا وهناك، في سهل متيجة، من الحجوط إلى بودواو، واتهم الآغا محي الدين بن مبارك وقائد وطن السبت بالتآمر، وإبادة قبيلة العوفية... فوقع الشعور بالخطر على الرؤساء والأعيان. فتداعوا إلى مؤتمر جامع في تامنفوست حضره القائد بن زعمون والحاج سيدي السعدي وقادة أوطان متيجة وقرروا محاصرة الفرنسيين في مدينة الجزائر، وقطع التعامل معهم بأية صورة.

ولكن المقاومة التي أخذت تكبر بسرعة هي التي ظهرت في معسكر بقيادة الحاج عبد القادر (الأمير). وكلما توسعت وترسخت

جلبت إليها أعيانا وقادة من مختلف أجزاء الوطن. فيهم العالم الفقيه، والشيخ الصوفي وشيخ العرش، فجاء فرحات بن سعيد من الزيبان، وقدور بن عبد الباقي من الأغواط، وسيدي السعدي وقدور بن رويلة وأحمد بوضربة من العاصمة ومحمد الخروبي من سطيف، وعبد السلام المقراني من مجانة، وأحمد الطيب بن سالم من القبائل، ومحي الدين بن مبارك ومحمد بن علال ومحمد البركاني من القليعة وشرشال، وهكذا اكتمل العقد من أبناء الوطن الذين تداعوا لتحريره.

وأثناء عمليات المقاومة التي دامت أكثر من عقد ونصف (17 سنة) هاجر أعيان من الإقليم الغربي (بايليك وهران) إلى المغرب. من معسكر بعد حرقها ومن تلمسان بعد احتلالها ومن مراكز العلم والتصوف، ومنهم عائلات المشرفي، وابن الأعرج وسقاط والداودي. وقد أخذوا معهم مكتباتهم وعلومهم وتجاربهم وثرواتهم. كما شهد الإقليم الشرقي (بايليك قسنطينة) هجرة واسعة نحو تونس بعد أحداث عنابة والقتال الضاري الذي دار في شوارع قسنطينة سنة 1837.

❖خلال الأربعينات وبعد استيلاء الفرنسيين على (الزمالة) أو المدينة المتنقلة (1843) فكر الأمير عبد القادر في أن يطلب من الجزائريين الهجرة الجماعية إلى المشرق حتى لا يحكمهم أجنبي. وقد راجت هذه الفكرة والتقطها بعض العلماء، فوافق عليها بعض وعارضها آخرون، مستندين في ذلك إلى نصوص شرعية وأحداث تاريخية. ومن الذين وافقوا على الهجرة الجماعية قدور بن رويلة، ومن الذين خالفوا

مصطفى الكبابطي. ويشاء القدر أن يهاجر الاثنان الأول باختياره والثاني حتف أنفه (إذ نفاه الفرنسيون من الجزائر لمعارضته تدريس اللغة الفرنسية في الكتاتيب القرآنية).

❖ وكانت الطريقة الرحمانية من دعائم المقاومة والسند الرئيسي للأمير، ورغم انتشارها في الوطن فقد كانت متركزة في الوسط وفي منطقة القبائل بالذات. ومن رجالها ونسائها الحاج عمر ولاله خديجة ولاله فاطمة وأحمد الطيب بن سالم والمهدي السكلاوي المتمركز في دلس. أما ابن سالم فقد هاجر في ربيع 1847 إلى الحجاز، وأما الشيخ السكلاوي فلم يكتف بهجرته شخصيا بل دعا أتباعه الرحمانيين إلى أن يفعلوا مثله، وقد قصد بهم بلاد الشام. ومن ثمة بدأت تتكون نواة الهجرة الجزائرية في سورية.

❖ من أعيان المهاجرين إلى اسطانبول، عاصمة الخلافة عندئذ، حمدان خوجة، وهو من تجار مدينة الجزائر ومن مثقفيها أيضا. وأسرته كانت تتولى شؤونا مالية وإدارية في الدولة الجزائرية. وقد ترك مذكرات قيمة يمثلها الجزء المنشور والمترجم من كتابه (المرآة). كان خوجة صهرا للحاج أحمد، باي قسنطينة، وكان على معرفة بقادة الرأي السياسي والديني من أمثال الحاج ابن عيسى زعيم الطريقة الرحمانية في القبائل كما كان يعرف بعض اللغات الأوروبية ومنها الفرنسية. وكان أيضا على اطلاع بأحوال أوروبا قبل احتلال بلاده حيث زار بريطانيا وفرنسا وبلاد البلقان، كما زار المشرق وتونس. وكانت له

اتصالات وصداقة مع بعض رجالات العصر مثل حسونة دغيز وزير خارجية الحكومة القرمانلية في طرابلس، الذي ساعده على ترجمة كتاب (المرآة) إلى الفرنسية، ومثل رشيد باشا سفير الدولة العثمانية في فرنسا.

هذا الرجل (حمدان خوجة) وجد نفسه عدوا للمارشال كلوزيل الذي تولى شؤون الجزائر مرتين. في المرة الأولى كان خوجة في الجزائر يعيش ما يرتكبه كلوزيل باسم فرنسا في مخالفة صريحة لاتفاق يوليو ومبادئ الحرب وحقوق القوميات والحريات، فاحتج وناور وجند أمثاله من الأعيان وألفوا لجنة باسم (لجنة الحضر) التي أخذت على عاتقها الوقوف في وجه الغزو الانتقامي والدفاع عن أهل البلاد، وهذه اللجنة هي التي أرسلت حمدان خوجة واثنين آخرين إلى فرنسا لكشف ما يجري بالجزائر باسم فرنسا على أساس أن الفرنسيين (ومنهم الملك) لا يعرفون ما يفعله جيشهم بقيادة الماريشال كلوزيل باسمهم. فكتب خوجة في الصحافة الفرنسية ورد عليه كلوزيل وثارت المعارضة وعزل كلوزيل. وظن خوجة ولجنته أنهم انتصروا. ولكن فرنسا أرجعت كلوزيل إلى حكم الجزائر مرة ثانية فأحس خوجة بأن مصيره هو السجن والمحاكمة لو رجع إلى الجزائر. فدبر له سفير الدولة العثمانية في فرنسا الهروب إلى اسطانبول حيث عاش بقية أيامه (توفي على أغلب تقدير سنة 1845) يترجم ما يصل إلى السلطان من مراسلات من

الجزائر، سيما من باي قسنطينة والأمير عبد القادر، كما ترك خوجة عدة مؤلفات، بعضها ما يزال مخطوطا.

❖ اما زميله المفتي الحنفي محمد بن العنابي، فقد أرغمه كلوزيل على مغادرة الجزائر بتهمة التامر للقيام بانقلاب ضد الوجود الفرنسي في الجزائر من اجل إقامة حكم إسلامي فيها. وقصة الاتهام معروفة، وهي انه دس له من شهد عليه بانه قال لاحد محدثيه انه يستطيع أن يجند حوالي ثلاثين الف رجل للدفاع عن البلاد، وانه مستعد للمقاومة. وربما الذي كان يخيف كلوزيل منه هو أن ابن العنابي كان مقربا من حسين باشا، وأن هذا قد اوعز إليه بعد معركة اسطاوالي أن يخرج إلى الجيش ويخطب فيه لرفع معنوياته وحثه على الاستماتة في رد الفرنسيين على أعقابهم. فابن العنابي كان قد عاش أحداث النكبة (الاحتلال) من أولها، وله دراية بالأحوال الداخلية والخارجية. فهو قد حج وأقام بمصر واسطنبول قبل أن يرجع إلى الجزائر على ظهر سفينة خاصة، كما كان الداي قد أرسله في مهمة للسلطان المغربي المولى سليمان. كل هذه المعطيات، بالإضافة إلى المنصب الشرعي المسموع الكلمة، أخافت منه كلوزيل. فلم يمهله عشرين يوما لبيع أملاكه وتخليص ديونه إلا بعد تدخلات وتوسلات. وهكذا هاجر أو هجّر ابن العنابي إلى الإسكندرية فولاه محمد علي باشا - الذي كان يعرفه من قبل- فتوى الحنفية في هذه المدينة، وظل ابن العنابي يشغل هذا المنصب إلى سنة واحدة قبل وفاته 1852. ولابن العنابي تاليف في

السياسة والشؤون العسكرية منها السعي المحمود في نظام الجنود(مطبوع)، وصيانة الرياسة في القضاء والسياسة (مخطوط). ومن سخريات القدر ان المفتي المالكي مصطفى الكبابطي قد لحق بابن العنابي في الإسكندرية مهاجرا ايضا، فتولى التدريس في هذه المدينة بأحد مساجدها.

❖ في ظرف قصير لا يتجاوز سبع عشرة سنة فقدت الجزائر عددا لا يستهان به من أعيانها السياسيين والعسكريين ومن النخب الثقافية والاقتصادية. وهي عملية استمرت طيلة القرن التاسع عشر حتى كادت البلاد تفرغ من قادتها ومتعلميها. وكلما قامت انتفاضة أو جرى احتلال منطقة جديدة (الاحتلال وقع على مراحل وليس دفعة واحدة) شهدت البلاد هجرة جماعية أو فردية، واكبرها واخطرها هجرة السبعينات بعد فشل ثورة الحاج المقراني، وهجرة 1911 عشية سن قانون التجنيد الإجباري. وهذه الهجرات هي التي قادت رجلا مثل الماريشال بيجو واخر مثل الحاكم العام جول كامبو إلى السعي للحصول من علماء المسلمين في القيروان ومكة والأزهر على فتوى تحرم على الجزائريين القتال والمقاومة ما داموا عاجزين على طرد المحتل. ومن ثمة كانت بعثة ليون روش الشهيرة إلى القيروان والأزهر والحرمين الشريفين. وكذلك كانت المنافي التي حمل إليها أعيان الجزائر كرها مثل سان مرغريت وكورسيكا، وكايان، وكاليدونيا الجديدة حيث قضوا نحبهم بعيدا عن الأهل والوطن.

فأين صوت المدافعين عن حقوق هؤلاء المهاجرين والمهجّرين اليوم؟ ولماذا ننساهم كما نسينا حقوق الذين كظموا غيظهم وتحملوا سوء المعاملة لكي تبقى الجزائر واقفة؟

الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات

أ.شيخي عبد المجيد
- مدير عام الأرشيف الوطني-

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين المرسلين وعلى اله وصحبه ومن والاه.

سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السادة الأساتذة، الزملاء، أيها الإخوة والأخوات بادئ ذي بدء، أنحني بكل خشوع وإجلال أمام أرواح أولئك الذين قدموا للوطن أسمى ما يملكونه، قدموا أرواحهم ابتداء من أول يوم من النضال الوطني والجهاد الوطني من أجل الجزائر وشكلوا رعيلا وجحافل صرخت في وجه العدو وشحذت الهمم بالنسبة لأبناء الجزائر جيلا بعد جيل حتى وصلت الجزائر إلى شاطئ الأمان فرحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته.

أيها السادة والسيدات كما يقول الفقهاء، لا يفتى ومالك في المدينة. كنت سأتناول موضوع الهجرة من جانب عام وبالتسلسل منذ بدايته أي من 1830 وقد تفضل الدكتور أبو القاسم سعد الله بالإشارة إلى هذا الموضوع، لذلك حتى أجنب نفسي وأجنبكم مشقة التكرار، اسمحوا لي أن أتناول الموضوع بعجالة من جانب آخر.

لقد أشار الدكتور مشكورا إلى أن الهجرة نوعان: الهجرة الإرادية التي يقرر صاحبها بنفسه وبكل إرادة الهجرة والتهجير الإجباري الذي يلزم فيه الفرد أو الجماعة بترك البلاد أو ترك الحي أو ترك المنطقة التي يسكنها لأنه يشكل خطرا من الأخطار.

فبالنسبة إلى الجزائر كمبدأ عام نعرف بأن الجزائري حريص على ثلاث مسائل، وبدأت هذه المسائل الثلاث تشكل عناصر الرجولة عند الإنسان الجزائري فلا يفرط في الأرض، لا يفرط في الزوجة ولا يفرط في البندقية. ثلاث مسائل إذا فرط فيها لا يعتبر نفسه رجلا، والبندقية هي التي تسمح بالدفاع عن الاثنين، فإذا سلب الإنسان أرضه وحرم من عرضه وضرب في عرضه وكسر سلاحه لن يبقى له شيء.

هذه هي المسائل التي تركت الإنسان الجزائري دائما يناضل ويجاهد، لأنه كان دائما مهددا من أول يوم دخل فيه الاستعمار الفرنسي إلى هذه البلاد، وهذه المسائل تهدده وتلاحقه. لكن الذي وقع عندما بدأ التهجير الإجباري، أنه وقع مشكل قانوني لأن في المرحلة الأولى من الاحتلال وعندما تقرر رسميا في الدوائر السياسية الفرنسية وطلب من الدوائر العسكرية تطبيق هذا وهو إفراغ البلاد من السكان، لا ننسى أنه في تصريح رسمي للماريشال بيجو عندما كان جنرالا في 1840 في محادثة بينه وبين الشاعر الفرنسي "فيكتور هيغو" وهو الكلام الذي سيقدمه في الغد في المجلس الوطني الفرنسي وقال له تلقيت تعليمات بأن افرغ البلاد من السكان وأن السفن جاهزة لنقل ما تبقى من السكان إلى جزيرة مارتينيك، ولكن تبين بأن عدد الجزائريين اكبر مما قيل لي، لأنهم قالوا له بأن عدد الجزائريين 400 ألف وهذا العدد تستطيع أن تقضي عليه في أقرب وقت فلم يتمكن وقال له سأطلب غدا من المجلس الوطني الفرنسي أن يعفيني من هذا الاحتلال ونسحب

جيوشنا ونعود إلى بلادنا لأنه من غير الممكن إفراغ البلد من سكانه، هنا تدخل "فيكتور هيغو" وقال له لو تقوم بمثل هذا التصريح سأجرك على التراب، أطلب التعزيزات وسنعطيها لك، أما أن تخرج من الجزائر فلا سبيل لك في هذا لأن مستقبل فرنسا في الجزائر.

من هنا بدأت مسائل التهجير، لكن اريد ان اشير إلى انني عثرت على معلومة تاريخية لست ادري ما محلها من الإعراب، لكن إذا قارناها ووضعناها في سياق ما نحن بصدده لتبين لنا بأن المخطط اقدم من 1830، ذكرت هذا في إحدى المحاضرات واستسمحكم في إعادة ذكره. كنت ابحث في وضع كرونولوجيا للأحداث كانت تقدم في وقت ما في التلفزيون، بحث عن يوم 18 فيفري في جميع سنوات التاريخ ولم اجد حدثا وقع في 18 فيفري، لكن من اليأس اخذت كتاب حنا الفاخوري كتاب في تاريخ الأدب العربي كنت احاول ان اجد قصيدة اسكن بها الغليان لأنني لم اجد شيئا، فعثرت على شاعر او كاتب اسمه احمد فارس الشدياق دعي إلى كامبريدج سنة 1823 للمساهمة في ترجمة القرآن، لكن في عطلة اسبوعية يجد نفسه في باريس يتجول فالتقى هو وباي تونس فدعاه الباي إلى تونس. وقال له تفضل وكن ضيفا علينا، فذهب إلى تونس وهناك اعتنق الاسلام. كان اسمه فارس الشدياق واصبح في ما بعد احمد فارس الشدياق.

ما سبب وجود باي تونس في باريس سنة 1823 سبع سنوات قبل 1830؟ ما سبب وجود احمد فارس الشدياق وهو لبناني الأصل

وماروني؟ أليس هناك خيط من الخيوط لأن في ذلك الوقت بالذات كانت الدوائر الفرنسية تبحث عن وطن للمارونيين اللبنانيين، نربط أو لا نربط زملائي المؤرخين يمكنهم البحث والتنقيب ربما سنصل إلى شيء.

إذن عملية التهجير وعملية إفراغ البلاد عملية مبيتة، المشكل القانوني الذي ظهر هو أنه بعد ما سافرت الجماعات التي اشار إليها بإسهاب الدكتور والتي لا أعود لذكرها. أخذ الأفراد أيضا يسافرون حتى أصبحت مراسلات القناصلة في أوروبا الوسطى ومنطقة البلقان في السبعينيات من القرن 19 كلها تتحدث عن المشردين والمتسولين وقطاع الطرق أنهم كلهم من الجزائريين الفارين من الجزائر. كل هذه الجموع تصل إلى الشرق وبالضبط إلى الشام وهناك عندما تكتمل التشكيلة وتصبح من حيث العدد هامة جدا تبدأ السلطات الفرنسية بالتحرك من أجل استغلال هذه الجماعات الجزائرية الموجودة هناك لتشكل منها لوبي للتأثير على السياسة لأن منطقة الشرق الأوسط وهذه المنطقة بالذات منطقة الشام سوف تدخل في دوامة السياسة الدولية المعروفة من الاتصالات الصهيونية مع الباب العالي ومحاولة شراء الأراضي في فلسطين إلى غير ذلك من العمليات والصراع الانجليزي الفرنسي على المنطقة. كل هذا يطرح موضوع الوضع القانوني للجزائريين الموجودين في الشام.

فتطالب السلطات الفرنسية من الجزائريين عن طريق الأعيان الذين كانوا قد تواجدوا وحاولوا هيكلة هذه الجالية واستمالة الجزائريين

ليسجلوا انفسهم في القنصليات الفرنسية وخاصة قنصلية بيروت ليسجلوا أنفسهم كرعايا فرنسيين ، منهم من قبل والكثير منهم رفض هذا العرض ولكن استمرت الضغوط حتى طرحت القضية على الدولة العثمانية التي واجهت الطلب الفرنسي بالرفض بطبيعة الحال معتمدة على الموقف القانوني السليم.

فقالت لو كانوا رعايا فرنسيين لما غادروا الجزائر، اما انهم غادروا الجزائر وأتو إلى دار الإسلام فمعنى هذا أنهم اختاروا أن يكونوا رعايا الدولة العثمانية وهذا الأسهل بالنسبة إليهم. هذا هو الأمر الذي اردت أن أطرحه في عجالة.

واستسمحكم في أنني ربما لم أتناول الموضوع بإسهاب ولكن هذا الموضوع جدير بأن يدرس على أساس أن هذه الجالية التي تواجدت في الشام سيكون لها شأن كبير حتى في الحياة العامة، لأن الفرق بين التهجير إلى المشرق والهجرة أو التهجير بين قوسين إلى البلاد الأوروبية وخاصة إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، الفرق بين هذه وتلك هو أن الجالية الجزائرية التي تواجدت في الشرق اندمجت اندماجا يكاد يكون كاملا وخاصة في الشام وأصبحت جزءا من الحياة العامة في هذه البلاد وشاركت في العمليات السياسية الكبرى التي تطاحنت حولها القوة العظمى في ذلك الوقت وهي فرنسا، بريطانيا وروسيا، هذه الرقعة الصغيرة التي اصبحت في عين الاعصار

ولا زالت، كان لهذه الجالية دور كبير ولكن كان لها ايضا التفاعل المباشر مع ما يجري في الوطن.

اظن اننا نستطيع صياغة مثالين حتى لا اطيل، مثال ثورة 1871 ومحاولة الأمير محي الدين استمالة الدولة العثمانية من جهة لمساندة اي عمل يقام من اجل تحرير الوطن ثم محاولته هو شخصيا الدخول إلى الجزائر وقيامه ببعض العمليات.

اسمحوا لي أن اقرا لكم جزءا من رسالة بعثت بها الجمعية الخيرية تحت رئاسة الشيخ الطاهر الجزائري وبحضور الأمير محي الدين إلى السلطان والتي تقول: "نطلب من فضلكم من مراحم حضرة مولانا السلطان المعظم النظر في حالة المهاجرين الجزائريين بعين الشفقة والرحمة والإنصاف والغيرة الإسلامية التي جبل عليها ملوك الدولة العثمانية العريق، نطلب توسيط الدول الأجنبية لإعادة حق الدولة العثمانية الثابت في إقليمنا أو حسب الاقتضاء، وإن ابت الدولة الفرنسية إعادة الحق يصبح إعلان الحرب عليها امرا واقعا".

بعد ذلك يقوم الأمير محي الدين كما تعرفونه بمحاولة الربط والاتصال بثورة المقراني والحداد وعمليته في منطقة الشريعة وتبسة.

مثال ثان وهو مثال الأمير عبد المالك، هذا المجاهد الجزائري المجهول الذي يعود الفضل لأستاذنا الكريم الدكتور ابو قاسم سعد الله في التعريف به، هو هذا الضابط السامي الذي كان عميدا في الجيش العثماني والذي قدم استقالته وقدم خدماته للملك عبد العزيز في المغرب

الذي عينه قائد الأركان في الجيش سنة 1900 لمواجهة الجيوش الفرنسية والايطالية والاسبانية في المغرب، بعد ذلك اصبح عنصرا من العناصر الفعالة في انطلاق ثورة عبد الكريم الخطابي في الريف ولا يذكر له اي شأن في كتب التاريخ او يكاد، ومحاولاته المتمثلة في المناشير التي كان يكتبها والتي كان يعد فيها بتحرير المغرب والانطلاق في تحرير الجزائر.

هذه بعض المسائل في ما يخص الهجرة الجزائرية إلى الخارج وخاصة هذه الهجرة النوعية لانها بالنسبة للمشرق العربي كانت هجرة أو كان تهجيرا، لأن الهجرة التي كانت في المشرق كانت الهجرة الإرادية وهي هجرة العلم، كان طلب العلم يقتضي من الإنسان الجزائري أن يمشي سيرا على الأقدام لكنه يصل ويشارك في الحياة الثقافية. وكم من الجزائريين من كان لهم شأن في بلدان المشرق العربي في المجال الثقافي والعلمي. أما في المجال السياسي فلم يتخلفوا وشاركوا في كل الأعمال الكبرى في الشام بالخصوص، في المؤامرات التي تعرض لها الشام ومحاولة الاحتلال، ثم أنهم تعرضوا لهجرة ثانية عندما استتب الأمر للفرنسيين في الشام فهاجروا إلى فلسطين كي لا يكونوا تحت السلطة الفرنسية.

هذا ما أردت قوله في عجالة فمعذرة وشكرا.

دوافع الهجرة الجزائرية

د. جمال يحياوي

خلال ق 19م

مدير المركز الوطني للدراسات
والبحث في الحركة الوطنية
وثورة نوفمبر 1954

سأحاول في هذه المداخلة المختصرة الإجابة عن الكثير من التساؤلات في ما يخص موضوع الهجرة.

وقد ذكر أستاذنا الفاضل أبو القاسم سعد الله بأن هناك جوانب كثيرة تحتاج إلى وقفة وإلى الكثير من التمعن والتحليل والدراسات.

ومن بين هذه الجوانب ماهي الدوافع التي جعلت الجزائريين يهجرون وطنهم، يهجرون مسقط الرأس ومرتع الطفولة وملتقى الأحبة إلى بلاد في كثير من الأحيان لم يكونوا يعرفون عنها الكثير.

أحاول في هذه المداخلة أن أعرج على أهم النقاط أو أهم الدوافع والأسباب التي كانت وراء الهجرة. وأريد أن أوضح بأننا سواء تكلمنا عن الهجرة أو التهجير أو النفي أو التشريد فكلها أسماء لعملة واحدة، لأن الجزائري عندما نقول له مهاجر أو مهجّر أو منفي، فكما يقول المثل العربي "مكره أخاك لا بطل" والذي هجّر فقد نقل بالقوة.

وهناك من اختار الهجرة مكرها فسمي مهاجر طواعية وهناك من نقل في البواخر وفي ظروف مختلفة وهجر إلى خارج البلاد فسمي مهاجرا أيضا.

فأنا أرى أنه لا يكون هناك فرق كبير بين المهجّرين والتهجير والهجرة.

إذن فالعوامل الرئيسية والدوافع الرئيسية التي كانت وراء هذه العملية، يجب أن ننظر إليها جملة واحدة في إطار أسباب الهجرة الجزائرية خاصة خلال القرن التاسع عشر والتي لم تكن حدثا معزولا عن مجريات السياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال.

فلا يمكن معالجة موضوع هجرة الجزائريين إلا إذا انطلقنا من السياسة العامة التي انتهجتها الدولة الاستعمارية منذ أن وطات اقدامها الجزائر.ولذلك نرى أن السياسة الاستعمارية في حد ذاتها بالجزائر اخذت منذ البداية طابعا سلبيا وهذا الطابع السلبي اتضح جليا في تغيير مختلف مناحي الحياة الاجتماعية للجزائريين. هذا التغيير المفاجئ والكبير والجذري دفع بالكثير من الجزائريين إلى الاختيار إما النزوح نحو الداخل بعيدا عن المدن في مرحلة أولى أو الهجرة إلى خارج الوطن، وإن كان الكثير خلال القرن التاسع عشر، وأغلبهم اختاروا الهجرة إلى البلاد العربية والإسلامية.

وبالإضافة إلى أهمية الموضوع وتشعبه، اقتصر هنا على بعض النقاط الرئيسية التي أراها دوافع حقيقية وراء ظاهرة الهجرة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر، وكلها ترتبط بالسياسة الاستعمارية الفرنسية.

التخريب والتدمير:

أول دافع ربما نراه مهمّا وجوهريا هو سياسة الإبادة والتشريد والنفي التي مارستها السلطات الاستعمارية منذ احتلالها للجزائر. فمنذ احتلال المدينة كما يعرف جل المؤرخين تقريبا بعد أسبوعين من هذا التاريخ أي في 15 جويلية 1830 نجد حملة منظمة قادها العساكر الفرنسيون في أحياء القصبة والعاصمة لنهب وحرق وتقتيل السكان العزل[1].

هذه العملية بدأت بالنهب كما هو معروف مع قصبة الداي، فنهبت المحلات التجارية وأملاك الخواص والعوام. وحتى يتستر هؤلاء العساكر على جريمتهم وحتى يبعدون من بقي حيا من الشهود ممن شاهدوا مثل هذه الأعمال كانوا يبادرون إلى عملية قتل الضحايا في ما بعد. في محاولة كما قلت لإتلاف الشواهد لما كانوا يقومون به والأدلة التي تثبت إدانتهم بالاختلاس والسرقة والتعدي[2].

الإبادة والتشريد والنفي:

عملية قتل السكان منذ الأيام الأولى للاحتلال هي التي جعلت السكان في حالة من الرعب ونفسية صعبة جدا. رغم المعاهدة المعروفة وما أشيع أنذاك بأن القوات الفرنسية جاءت لتحرر السكان الجزائريين من غطرسة الداي وغطرسة الأتراك متجاوزة المعاهدة المعروفة التي وقعت مع الداي حسين.

وبعد أربعة أشهر فقط من احتلال مدينة الجزائر ترتكب الحامية الفرنسية مجزرة رهيبة في مدينة البليدة على مشارف العاصمة وبالتالي كان السكان يتلهفون لسماع أخبار هؤلاء الغزاة الجدد. كانت تصل إلى أسماعهم المجازر الواحدة تلو الأخرى بداية من العاصمة وامتدادا إلى سهول متيجة.

ثم بعد ذلك بسنتين، وقعت الذبحة الشهيرة والمعروفة بـ "مذبحة العوفية" على ضفاف وادي الحراش شرق العاصمة والتي أبيد فيها 12 ألف شخص دفعة واحدة بتهمة أقل ما يقال عنها أنها تهمة سخيفة.

وهي أن سكان قبيلة العوفية المقيمين على ضفاف وادي الحراش وبراقي قد سلبوا ونهبوا تلك الغنيمة التي ارسل بها واحد من عملاء الاستعمار الفرنسي في منطقة الزيبان فرحات بن سعيد. مجرد الاتهام بالسرقة فقط، رغم أن الأدلة والتقارير الفرنسية تبرئ هذه القبيلة من تهمة السرقة فكانت النتيجة أن أبيدت القبيلة عن بكرة أبيها وعلينا أن ندرك الرقم 12 الف شخص في 1832[3].

ثم نلاحظ أن القادة العسكريين الفرنسيين قد ضاعفوا من مثل هذه المجازر الجماعية في مختلف مناطق الوطن وبرز العديد من الضباط ممن اقترنت أسماؤهم بارتكاب المجازر. وأساتذة التاريخ يعرفون جيدا هؤلاء الضباط لا داعي إلى ذكرهم جميعا وربما أشهرهم "بيليسيي" و "سانت ارنو" والجنرال "دوق دو روفيقو" ومنهم من كانوا "أقل منهم رتبة، قادة ونقباء، ثم هناك مجازر لا يمكن أن ينساها التاريخ وتحتاج إلى الكثير من الدراسة والتمحيص خاصة مجزرة قبائل "أولاد رياح" في نواحي تنس وقبائل الظهرة وغيرها.

أثارت هذه المجازر استنكارا دوليا. ونلاحظ الكثير من مراسلي الصحف الأجنبية وخاصة الصحف البريطانية في تلك المرحلة يصفون هذه المجازر بالفظيعة جدا. ويوجد هناك تصريح مقتطف من جريدة "التايم" البريطانية يصف مجزرة قبيلة "أولاد رياح" يقول: "إن هذه الذبحة الفظيعة جعلت من المتوحشين أنفسهم يخجلون"[4].

فرغم هذا الاستنكار والحملة المدينة لمثل هذه التصرفات إلا أن السلطات الفرنسية انذاك وهي صاحبة القرار لم تبد أي فعل أو رد فعل أو اتخاذ قرار لوقف مثل هذه المجازر والإبادة الجماعية المنظمة.

بل نرى أن سلطات الاحتلال تتمادى في الإبادة والتقتيل الجماعي مثلما حدث في ما بعد في واحة الزعاطشة. ولا يسع المجال لذكر المجازر الجماعية التي ارتكبت في مختلف مناطق الوطن ولأتفه الأسباب.

فمجرد الولاء لقائد مقاومة أو زعيم طريقة وقف في وجه الاستعمار، كانت نتيجته القتل الجماعي والإبادة لكل أفراد القبيلة خاصة بعد تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية. وأكثر من ذلك احتجازهم كرهائن وتغريم العائلات خاصة الكبرى. كما ذكر أستاذنا الفاضل أبو القاسم سعد الله ما يسمى بالأعيان أو النخبة بالمفهوم الحالي، وهي العائلات الكبرى وأصحاب الأملاك في أحواز مدينة الجزائر وهران و قسنطينة و المدية وغيرها[5].

سياسة القتل الجماعي والإبادة الجماعية هي التي جعلت الجزائري يسعى إلى تأمين حياته وتأمين الحياة مع البقاء في الجزائر. بعد توسع الاحتلال إلى مختلف المدن أصبح من باب المستحيلات فما هو الحل.

الكثير من الجزائريين اختاروا الهجرة وترك الديار في اتجاه البلدان العربية والإسلامية هروبا من القتل الجماعي المنظم.

السياسة الاستيطانية، ومصادرة الأراضي:

وهناك عامل اخر اراه مهما وهو سياسة الاستيطان التي مارستها الدولة الاستعمارية في الجزائر. بحيث أن الأوربيين غداة الاحتلال وجدوا أنفسهم أمام حقيقتين أو امرين إما القضاء نهائيا على الشعب الجزائري صاحب الأرض وإما إذابته في بيئة جديدة أوربية لاستغلاله في خدمة الاستعمار الاستيطاني.

وعلى هذا الأساس نجد أن العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني وبين الجزائر بين تتجاذبها قضايا المصادرة، والهجرة الأوربية، المقاومة الأوربية وغيرها[6].

لذلك نرى حسب تعبير بيجو أن المحراث في الجزائر كان يرافق البندقية في مختلف مراح الاحتلال.

عندما ينتهي العسكري من مهمته يخلفه المستوطن أو الكولون بمصطلحنا الحالي. والحقيقة انه منذ انتصار الحملة شرعت القيادة الفرنسية في الاستيلاء على الأراضي الشاسعة وخاصة الأراضي الخصبة في منطقة المتيجة ثم تلتها باقي المناطق الأخرى. وهكذا نلاحظ بانه تم إحلال المستوطنين القادمين من أوربا ومن فئات مختلفة لا داعي لوصفها الآن، وتوطينهم محل الجزائريين الأسياد.

وهكذا نلاحظ بان من كان منبوذا في أوربا وفي جزر المحيط الهادي، تحول إلى سيِّد في الجزائر والسيد مالك الأرض تحول إلى خادم إن لم نقل كلمة اكثر واثقل من هذا. وخاصة مرحلة الاستيطان منذ استلام

الجنرال "بيجو" مقاليد الحكم. هذا الأخير الذي نراه أو بما نسميه الاستيطان الفرنسي في المرحلة الأولى للاحتلال، لانه كان وراء إتباع سياسة منظمة، سياسة عامة لدفع حركة الاستيطان إلى الأمام، محاولة منه للحصول على اكبر عدد ممكن من المساحات الزراعية والتي كان يقتات منها الجزائريون[7].

ولدينا إحصائيات عن الاف الهكتارات التي صودرت في السنوات الأولى للاحتلال إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر. وبالتالي بعدما كان الجزائري لا يامن على روحه نتيجة سياسة القتل والتدمير أُصبح الآن لا يأمن على قوته لأن الأرض هي مصدر رزقه وبالتالي فهو مضطر إلى مغادرة الجزائر والهجرة بحثا عن مصدر الرزق والمتمثل انذاك في رأس المال الرئيسي والاساسي وهو الأرض. فالجزائر لم تكن بلدا صناعيا كما نعلم.

إلى جانب سياسة الاستيطان هناك دافع اخر مرتبط بها وهو سياسة المصادرة.

لتحقيق الاستيطان الشامل وتوطين الأوربيين محل الجزائريين، عمدت السلطات الاستعمارية العسكرية والسياسية وبارك كل قادتها ولم نجد من يعارض هذه السياسة من بين المسؤولين الفرنسيين إلى مصادرة أراضي الجزائريين.

مصادرة الأراضي:

وكانت هذه المصادرة عن طريق القوة وتحت حجج واهية. سواء بالنسبة للأملاك العامة او الأملاك الفردية او الخاصة. خاصة الأفراد الذين أبدوا رفضا للتعاون مع الإدارة الاستعمارية وتقديم يد العون والمساعدة للعساكر الفرنسيين في إطارا الحملات والغزوات التي شنوها في مختلف مناطق الجزائر[8].

ونلاحظ بأن السلطة الاستعمارية أصدرت عشرات القوانين كلها تتعلق بمصادرة الارض وانتزاعها عنوة من أيدي مالكيها الجزائريين بداية من اكتوبر 1844 إلى غاية 1910 او 1912.

هناك سلسلة من القوانين التي تتعلق كلها بنزع العقار ونزع الملكية من الجزائريين سواء الملكية الفردية أو الملكية الخاصة. وهناك الكثير من الإحصائيات حول هذه القوانين ومساحات الأراضي التي انتزعت غصبا من الجزائريين. حتى ضاقت السبل بكثير من العائلات المالكة لآلاف الهكتارات وأصبحت تطلب الصدقة أو تتودد للسلطات الاستعمارية من اجل أن تمنحها راتبا شهريا يساعدها على التغلب على نوائب الدهر. والأمثلة كثيرة وقد ذكر الأستاذ أبو القاسم سعد الله في كتاباته الكثير من هذه العائلات[9].

تطورت سياسة المصادرة مع مختلف مراحل التوسع الاستيطاني حتى لم يبق للجزائريين من الأراضي المملوكة إلا جزءا بسيطا جدا يتمركز في الجبال او ما يسمى بالزراعات المعاشية.

السياسة الضريبية:

اما الدوافع الأخرى التي ادت بالجزائريين إلى الهجرة بعد تضييق الحريات، بعد الاستيطان والمصادرة والنفي هناك السياسة الضريبية المتبعة.

سياسة الضرائب في الجزائر والتي طبقتها الدولة الاستعمارية حسب علمي، قلما نجد لها نظير في تاريخ الشعوب والأمم. لأن الضرائب التي طبقت في الجزائر هي ضرائب من نوع خاص لم يكن متعارف عليها. ولم تكن قد طبقت في غيرها من المدن حتى داخل فرنسا نفسها.

السياسة الضريبية ذات الطابع الاقتصادي كانت تلبية لمتطلبات المشروع الاستعماري من جهة اي توفير الفائض المادي لخدمة المشاريع الاستعمارية وخاصة بناء المستوطنات والبنى التحتية، وشق الطرقات ومد الجسور (بين قوسين هذه الانجازات التي اصبح الكثير الآن يرى بأنها من إيجابيات الاستعمار). البنية التحتية كانت خدمة للاستعمار لنقل ونهب خيرات الجزائر إلى ما وراء البحار. وكانت تهدف إلى خدمة الاقتصاد الاستعماري من جهة. وفي الجهة الثانية هي تفقير الجزائريين، فبعدما كان الجزائري لا يأمن على نفسه وعلى رزقه، اصبح بفعل سياسة الضرائب من افقر الشعوب. وكثير من العائلات الكبرى أصبحت تطلب الصدقات من السلطة الفرنسية لا أتكلم عن الفقراء ولكن عن أغنياء البلد الذين أصبحوا من فقرائها[10].

في سنوات متقدمة لم نعد نجد في الجزائر مثل هذه العائلات التي تملك ما يكفيها لإقامة المشاريع أو تغطية حاجيات المواطنين مثلما كان عليه الحال في السابق. خاصة ما يعرف بسنوات المجاعة في منتصف الستينات أو سنوات المسغبة كما يذكرها المؤرخون.

وقد شهد الفرنسيون أنفسهم ضمن مختلف التقارير الفرنسية التي اطلعنا عليها والتي تقول إن الضرائب كانت كارثة كبرى على الجزائريين. والدليل على ذلك أن ما قدمه الجزائريون إلى 1869 أي حوالي 30- 40 سنة بعد الاحتلال ضعف ما قدمه الفرنسيون أنفسهم. والإحصائيات موجودة بالفرنك والعملات المختلفة[1].

والغريب في هذه الضرائب أنها لم تكن ضريبة واحدة. إنما أخذت أنواعا وأسماء مختلفة لم نجدها أيضا في باقي الدول الأخرى منها أشهرها ضريبة الحكور، ضريبة العسة وضريبة الزكاة وما إلى ذلك من الضرائب.

عامل آخر من دوافع الهجرة الجزائرية هو ترسيم القوانين الفرنسية.

هدم المؤسسات الدينية والوقفية والثقافية، وترسيم القوانين الفرنسية:

لقد عمل الاحتلال منذ البداية على محو الشخصية الوطنية من خلال استبدال النظام القائم في الجزائر والمبني على الشريعة الإسلامية وعلى العرف والتقاليد بترسانة من القوانين والمراسيم الفرنسية المستمدة من باريس. وبالتالي هذه القوانين لم يكن الجزائري ليقبل بها.

وذهب الكثير من العلماء.. إلى البحث عن مخرج لاجتناب هذه القوانين وطرحت قضية دينية أو ما يسمى عند المؤرخين والفقهاء بالنازلة فأصبح الناس يطلبون الفتوى هل يجوز لنا البقاء في أرض يحكمها كافر. وهذا ما طرح في الأندلس بعد سقوط غرناطة وظهور الفتاوى المؤيدة للرحيل والهجرة. والفتاوى التي تجيز البقاء، ولعل أشهرها التناقض بين الرفض والقبول، فتوى الونشريسي بعنوان "أسنى المتاجر في من غلب على دينه من النصارى ولم يهاجر" والذي أجاز للمسلمين البقاء في الأندلس رغم سقوطها تحت حكم الأسبان المسيحيين.

وأيضا فتوى أحمد بن جمعة الوهراني الذي أجاز للمسلمين الهجرة، فطرحت أيضا في الجزائر بين بوزويلة ومصطفى الأغواطي من أجاز البقاء، ومن يدعو إلى الهجرة.

دور الدعاية العثمانية:

عامل آخر مهم ويحتاج إلى دراسة وإلى وقفة خاصة بالنسبة لدوافع الهجرة الجزائرية. ويبدو حسب رأيي مغمورا وهو الدعاية العثمانية في هذا المجال.

لعبت الدعاية العثمانية دورا مهما في هجرة الجزائريين خاصة نحو بلاد الشام وأسطنبول وبالضبط في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. حيث كان هناك مكتب خاص يعرف بمكتب الهجرة بحيث السلطة العثمانية أوفدت الكثير من المبعوثين والدعاة إلى تونس ابتعادا من

اكتشافهم في الجزائر من طرف السلطات الفرنسية. كان الدعاة العثمانيّن يجوبون مختلف المدن التونسية ويتصلون بالجزائريين ويحثونهم على الهجرة ويقومون بدعاية خاصة جندت لها مختلف الصحف انذاك[12].

ولما نعود إلى مختلف التقارير، نجد أن المسؤولين الفرنسيين انفسهم يعترفون بهذا. ولهذا نجدهم يتخذون إجراءات ردعية ووقائية من خلال منع الجزائريين من السفر والتضييق على تسليم جوازات السفر ومراقبة تحركات الجزائريين.

كما نجد لهذه الهجرة أصداء حتى في المدن الداخلية، في المدية وسور الغزلان، قصر البخاري و تابلاط ومستغانم. ونجد أن هناك حملة يقودها الكثير من المبشرين بالهجرة إلى بلاد الشام واسطنبول. ومن بين الصحف التي ركزت على هذا نجد صحيفة "ثمرات الفنون" التي كانت تصدر في بيروت وفيها كثير من هذه القضايا.

هناك صحيفة أوجدت معلومات مهمة نحو هذا الموضوع كانت تصدر بأسطنبول، كانت تنشر صفحات وصفحات حول دعوة الجزائريين إلى الهجرة. وأكثر من ذلك كانت تقوم بروبورتاجات حول واقع الجزائريين ببلاد الشام وأسطنبول. لأن الكثير من المعارضين لهذه الفكرة كانوا يشيعون بأن الجزائريين يعيشون ظروفا صعبة. ولكنها كانت تنقل الرأي الآخر من خلال الحوارات ومن خلال نقل واقع الجزائريين في بلاد الشام وأسطنبول. وأكثر من ذلك أن السلطة العثمانية أعدت لجنة

خاصة لتقصي واقع الجزائريين المقيمين في بلاد الشام وقدمت تقاريرها المعروفة.

وما يؤكد هذه الدعوة ودور الدولة العثمانية في دفع الجزائريين إلى الهجرة وتوفير أجواء الإقامة هناك ربما ما أوردته صحيفة "ثمرات الفنون" في رسالة بعث بها أحد سكان بلاد المغرب ويقصد بها الجزائر أنذاك يخاطب العثمانيين ويقول: "جزاكم الله خيرا عن الأعمال التي أنتم بصدد القيام بها لصالح شعبنا، وخاصة ما جاء في الأعداد الأخيرة عن الموضوع الذي يحمل عنوان الهجرة والإسلام. لقد أوجدت هذه المقالات البهجة والفرحة في نفوس المسلمين والكثير منهم الآن يعدون العدة للسفر ونطلب منكم الإكثار من مثل هذه المقالات."[13]

هناك بعض الأشخاص الذين قاموا أيضا بهذا الدور، وهم عائلة الأمير عبد القادر وخاصة الأمير بن علي عبد الله الذي قام بدور كبير في بلاد الشام. ثم هناك الكثير من الشخصيات التي لعبت هذا الدور[14].

وخلاصة أن الجزائري خلال فترة الاحتلال لم يختر الهجرة طواعية، بل فرضتها عليها الظروف الجديدة التي أتت بها سلطة الاحتلال وشملت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أتاهيك عن المنفيين والمبعدين إلى أبعد الجزر في المحيطات والبحار.

إحالات:

1- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،
م و ن إ ش، الجزائر، 1994، ص 114.

2- خزينة الجزائر كانت تحتوي على نحو 50 مليون دولار سنة 1830،
وقدرها المحتلون بـ(55.527.684 فرنك)

3- قنان ، نفس المرجع، ص 116.

4- سعد الله ابو القاسم، الحركة الوطنية 1830- 1900، ج1، منشورات دار الغرب الإسلامي، بيروت
لبنان، 1992، ص ص 229- 230

5- سعد الله ، نفسه، ص 224.

6- عبد اللطيف بن اشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ،
الجزائر، ص86.

7- Girault(A). Principes de Colonisations.paris 1938.p146

8- نفسه، ص 59، انظر كذلك، مجلة التاريخ، عدد... ص 13.

9- Ageron(Ch.,R). Histoire de l'Algérie contomporaine. paris 1974, p74

10- ابن اشنهو، المرجع السابق، ص 25.

11- د/ عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918، دار لافوميك للنشر، الجزائر 1990،
صص 252- 342.

12- نفسه، صص 42- 252.
انظر ايضا، تقارير: لوسياني بارنديت، وفارتي ومارسي

13- تقرير لوسياني، وكذلك عمار هلال، نفس المرجع المذكور، ص 27.

14- نفسه، ص 276 وما بعدها.

بعض عناصر تفكير لمقاربة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغاربيا (البعد التاريخي والواقع الاجتماعي)

د. إبراهيم مهديد
قسم التاريخ
جامعة وهران

مقدمة:

إن الانطباعات التي نطرحها عند معالجتنا لموضوع "الهجرة" أو "الهجرات الجزائرية" بالنسبة للفترة المعاصرة (1830- 1960) – أي الفترة الاستعمارية الفرنسية التي تميزت بأساليب القتل والاضطهاد والتنكيل بالقبائل والأسر الجزائرية، ناهيك عن المجازر البشعة التي ارتكبت ضد الشعب الجزائري- إنما تدفعنا لنقر أن هذه "الهجرة" وغيرها من الهجرات والاحتجاجات المشهورة داخل البيئة الإسلامية في المجتمع الجزائري ستفقد دلالاتها وتتشوه إذا لم يتم إدراجها من ناحية في قالبها الإسلامي، بديمومة الهجرات عند الجزائريين الذين فضلوا ترك وطنهم بدلا من قبول الاحتلال الفرنسي؛ حيث تعتبر "الهجرة في الشريعة فرضا وواجبا على كل مؤمن بالله، فعلى المؤمن أن يلتحق بأرض الشهادة (دار الإسلام) ويترك دار الحرب (أرض الكفر).

فشرعية "الهجرة" دينيا مألوفة في المجتمعات الإسلامية، بحكم النصوص القرآنية التي تدل على ذلك مثل "**الذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون**" (سورة التوبة،آية9) وغيرها كسورة "النساء" "**ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيم**" (الآية 100) و (الآية 97) من نفس السورة "**ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها**"؛ ومما يستنتج أيضا من سورة "الأنفال" "**والذين**

آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم" (الآية 74)، **"والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله لكل شيء عليم"** (الآية 75) إضافة إلى الأحاديث النبوية الشارحة لما ورد في القرآن بشأن موضوع الهجرة.

أنواع الهجرات الماضية وطبائعها

لا أعالج في ورقتي هذه حيثيات ودوافع الهجرات التي حدثت في الفترات التاريخية القديمة[1]، والوسيطة بمجيء الفتوحات الإسلامية صوب المغرب العربي الكبير أو الحديثة بقدوم الأتراك العثمانيين إليها قدر ما سأطرحه من قضايا وانطباعات تتعلق بطبيعة هذه الهجرات مركزا – إن ساعفني الوقت المخصص لي– على الوسائل والمناهج والميكانيزمات التي تسهل الفهم وتبتغي إدراك سيرورة ومميزات هذه "الهجرة" أو تلك "الهجرات" التي عاشتها مختلف مناطق شمال إفريقيا ومن بينها المغرب الأوسط، بلاد الجزائر.

فالمسألة مسألة تعريف أيضا، هل نحن بصدد معالجة موضوع "الهجرة" أو "النزوح البشري" أو "التنقل" أو "التهجير"؟ فالمقاربة تختلف من موضوع إلى موضوع حسب الظروف التاريخية والحضارية والاقتصادية والطبيعية، وإن آثرنا القول أن هذه المواضيع تشترك في عنصر جوهري واحد وهو الإنسان –أي البشر– بوضعه الاجتماعي الديني والثقافي.

فاستقراء الفترة الوسيطية مثلا[2]، في الموضوع يفي بتنقل القبائل والعشائر والأسر والعائلات العربية التي صحبت الفتوحات الإسلامية إلى بلاد المغرب مغيرة للوجه المورفولوجي في المنطقة، مخلفة تأثيرات حضارية وتمازجا ثقافيا باستمرار، سهل فهم ذلك ما قدمته تآليف ابن خلدون "**تاريخ البربر**" و"**مقدمته**" وهي بمثابة الوسائل العرقية والمنهجية – علم الاجتماع والانتروبولوجيا بالتعريف المعاصر– التي تعالج تلك التداخلات الحضارية والانصهار قصد إرساء القواعد الدينية السياسية والاجتماعية– الاقتصادية والثقافية في المجتمع الوسيطي لتوليد "الحكم والسلطة" في نهاية المطاف انطلاقا من عصر الولاة حتى عصر الوحدة السياسية و"الموحدين"[3].

وبنهاية الفترة الوسيطية وحلول الفترة الحديثة عايشت منطقة المغرب العربي اضطرابات عمرانية –نتيجة الأزمات السياسية التي لحقت تلاشي الدولة الموحدية– وهجرات جديدة من الجنوب (هجرة بني هلال وهجرة الأندلسيين[4]، الموريسك وبني نمتهم بعد فاجعة سقوط غرناطة واستيطانهم مدن سواحل المغرب العربي كطنجة وتيطوان وتنس والجزائر وبجاية وغيرها من المدن الداخلية كتلمسان وبليدة.

وبمجيء العثمانيين إلى الجزائر (1505- 1587) مع انكشاريتهم وطفت عوامل كثيرة للاستقرار السياسي الداخلي وطرد العدوان الخارجي –الإسباني خصوصا– مع المحافظة على حدود الوطن ورسمها نهائيا مع فرض وجود الجزائر كدولة ذات سيادة؛ ومن ذا الاستقرار في

العمران بالمفهوم الخلدوني، أي استقرار القبائل والعروش والأسر الجزائرية بصفة طبيعية لفترة غير قصيرة.

الهجرة والهجرات الجزائرية المعاصرة (1830- 1960)

يؤكد الواقع التاريخي والاجتماعي أن عوامل كثيرة لعبت دورها في سيرورة هذه الظاهرة. فتاريخيا عاش المجتمع الجزائري بعد الاحتلال الفرنسي وخلال القرن التاسع عشر كله جميع أنواع التقهقر الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب القوانين الاستثنائية المسلطة عليه، وفقدان حريته السياسية، مع ثقل الضرائب، ومراقبة المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإدارة الشؤون الدينية والقضائية من طرف المؤسسة الإدارية الاستعمارية، إضافة إلى عرقلة المجالس المحلية "للتعليم العربي" وتعليم أبناء الجزائريين- رسميا- ومواقفها السلبية لتمثيل نيابي كاف يكون في صالح الجزائريين.

الواقع أن "الهجرة الجزائرية" اتجاه المغرب والمشرق العربيين تزامنت والاحتلال الفرنسي واستمرت طيلة القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين سواء من شرق الجزائر، وسطه، جنوبه أو غربه. فابتداء من عام 1832 استوطن الجزائريون من معسكر وتلمسان بالمغرب الأقصى، لحقتهم قبائل من بني عامر ولهشم عام 1835 أثناء مرحلة جهاد الأمير عبد القادر- كما شهد الشرق الجزائري عام 1837 هجرة إلى تونس وسوريا بعد أحداث قسنطينة- وإبان مرحلة

الإمبراطورية الفرنسية الثانية وبين 1854 و 1870 اشتدت الهجرة إلى تونس اتجاه بلاد الشام الذي كان أكثر جاذبية للجزائريين.

إستأنفت الهجرة سواء من منطقة القبائل بعد 1871[5] أو من منطقة وهران بين 1874- 1875[6]، أو الجنوب بعد ثورة بوعمامة عام 1881. وفي عام 1888 شهدت الجزائر هجرة اتجاه سوريا أتت من عمالة قسنطينة ومنطقة القبائل والتي أقلقت الإدارة الفرنسية؛ إذ ذكر التحقيق الذي أجري في 11 سبتمبر من نفس السنة نزوح 78 عائلة و347 شخص[7]. ولم تتوقف موجة هجرات الجزائريين اتجاه تونس وسوريا حيث أشارت إحصائيات إلى هجرة 237 شخص عام 1896 وإلى وصول 800 جزائري إلى مدينة بيروت عام 1898[8]، على أن موجة أخرى من المهاجرين ستنطلق خلال نفس السنة من لدية والبرواغية ومنطقة شلف اتجاه سوريا دائما. أما عام 1910 فستشهد سوريا نزوحا كبيرا آخر إليها من نواحي سطيف وبرج بوعريريج من طرف الجزائريين وبعد وبيع ممتلكاتهم[9].

فمحاولة استقراء ظاهرة "الهجرات الجزائرية" لهذه الفترة القاسية من تاريخ الشعب الجزائري -وهي التي تميزت بأبشع استعمار دموي عرفته المجتمعات المعاصرة- يجعلنا نخلص إلى بعض الأفكار والمعطيات ومنها مثلا:

- تمييز طبيعة الهجرات الجزائرية الداخلية[10] عن الهجرات الخارجية.

- الاضطرابات السكانية الداخلية[11] جراء قوانين نزع الأراضي وتقسيم ملكية الأرض الجماعية (قانون فارنييه 1873 (Loi Warnier) رفقة "قوانين 1882 و1892 و1893 وغيرها.
- لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب الأقصى وضفاف واد ملوية مع عاصمته.
- هجرة أولاد سيد الشيخ إلى المغرب الأقصى بعد ثورة الشيخ بوعمامة عام 1881.
- هجرة الندروميين وسكان منطقة ترارة إلى المدن المغربية الداخلية جراء تطبيق التجنيد الإجباري العسكري من طرف السلطة الاستعمارية وذلك خلال الحرب العالمية الأولى والثانية[12].
- مع بسط السيطرة الفرنسية على المغرب الأقصى- 1912- استمر نزوح الجاليات الوطنية إلى مدن وجدة، تازة، فاس ومكناس[13]، واستقرارها بها على غرار الهجرات المتوجهة إلى سوريا مرورا بتونس كمحطة رئيسية.
- انصهار الأسر الجزائرية المهاجرة إلى الديار الإسلامية مشرقيا ومغاربيا (تونس والمغرب الأقصى)، واندماجها في محيطها الحضاري العربي الإسلامي.
- حصول استقرار اجتماعي وثقافي لدى الجزائريين في هذه الديار مما ولد انخراط في الحياة الاقتصادية والفكرية بها (تجار، فلاحون، ملاكي عقارات شقق ومباني وأحواز وضيعات).

- تكون طبقة جزائرية مثقفة[14] في هذه الربوع تُوّجت "بانتيليجانسيا" سياسة وطنية ساهمت في نهضة الجزائر وفي مسار الحركة الوطنية والثورة الجزائرية التحريرية لاحقا وبإجبارية كبيرة.

نموذج "هجرة" من تلمسان وأحوازها

شهد القطاع الوهراني سنتي 1910 و 1912 نزوحات جديدة اتجاه سوريا من معسكر (32 مهاجر) ومستغانم (مهاجر1) وسيدي بلعباس (4 مهاجرين)[15] تخللتها أهم هجرة عرفتها الجزائر في عام 1911 ونعني بها " الهجرة التلمسانية" حيث استطاع المئات من المسلمين الحضريين التلمسانيين من مغادرة الجزائر بشتى الطرق والأساليب واحتلت هذه الهجرة حيزا ومكانة معتبرة في الصحافة الكولونيالية والفرنسية.

ومهما أثير من جدل حول هذه الهجرة،[16] نفسرها وطنيا بكونها احتجاجات ومظاهرات ضد النظام الاستعماري الكولونيالي بمؤسساته الإدارية والسياسية والاقتصادية الإجتماعية والثقافية ،وبكونها- مع شبيهاتها في وسط وشرق الجزائر- شكلا من المقاومة الوطنية ضد الواقع المعاش خلال الفترة الإستعمارية إجمالا وحتى العشرية الأولى من القرن العشرين ونظرا لأهمية الحدث فإنه أثير جدل في البرلمان الفرنسي عام 1912م وخلال 1913وبداية1914. ويذكر الجدل والنقاش السياسي الثار حول المسألة إلى الجدل الذي دار حول "حادثة مارغريت"بين سنتي 1901و1903، إذ كان لزاما على البرلمان أن يتوصل

إلى حل ويضع بيانات سياسية محددة حولها. ومن هنا يحتل موضوع الهجرة التلمسانية مكانة في تاريخ التقارير الإدارية والسياسية بين فرنسا ومستعمراتها[17].

وعلينا أن نقر أن هذه "الهجرة" وغيرها من الهجرات والإحتجاجات المشهورة داخل البيئة الإسلامية في المجتمع الجزائري ستفقد دلالاتها وتتشوه إذا لم يتم إدراجها من ناحية أخرى في قالبها الإسلامي بديمومة الهجرات عند الجزائريين الذين فضلوا ترك وطنهم بدلا من قبول الإحتلال الفرنسي؛ حيث تعتبر "الهجرة في الشريعة فرضا وواجبا على كل مؤمن بالله، فعلى المؤمن أن يلتحق بارض الشهادة(دار الإسلام) ويترك دار الحرب (ارض الكفر). فشرعية "الهجرة" دينيا مالوفة في المجتمعات الإسلامية، بحكم النصوص القرانية التي تدل على ذلك مثل" **الذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم وانفسهم اعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون**" (سورة التوبة،اية9) وغيرها كسورة "النساء" و"الأنفال" والأحاديث النبوية الشارحة لما ورد في القران بشان موضوع الهجرة.

ومهما اختلفت الدراسات التاريخية والرسمية الحكومية حول عدد العائلات والأفراد الجزائريين الذين هاجروا سواء إلى المغرب(20.000 جزائري،منهم 5000 إلى مدينة فاس عام 1905)[18] او تونس والمشرق العربي (بحوالي5330 ذهاب ما بين 1898 و1912)[19] فإن هجرة 1911 التلمسانية مثلت "الهلع الحقيقي،الذي أوشك أن يكون وباء

اخلاقيا"[20] نتيجة حكم فرنسي قاس وإضطهادي ومستغل ضد الجزائريين.

ومن ذا، ردّ فعلهم المقاوم بتلك "الهجرة" الجماعية في سبتمبر 1911 التي بلغت حوالي 1200 حسب التحقيق الجدي لصحيفة صدى وهران (L'Echo d'Oran) بقلم أوجين قروس Gross Eugène [21] أو حــــوالي 637 حسب تقرير لجنة الحاكم العام الرسمية براســـــة باربوديت (Barbedette) [22] و أزيد من 800 فقط حسب صاباتيي(Sabatier)[23] بصفته رئيس المجلس العام بعمالة الغرب الجزائري.

لقد انيط إلى هذه الهجرة الجماعية أسباب دينية ثقافية آخرى ولّد مخاوف وهموم دبت إلى خواطر الجزائريين بعد ظهور ما يعرف بمشروع فصل الدين عن الدولة، ومن وجهة ان الإشراف الفرنسي سيباشر رسميا على الشؤون الدينية مع إدارة الأوقاف الإسلامية. كما أن سياسة التميز الاستعمارية بين الديانات الثلاث زاده قانون الفصل وضوحا إلا أن خطر الإعلان عن الإحصاء المتعلق بالتجنيد العسكري عام 1908 وقبله في سنة1907 أحدث حركة هيجان حقيقية في الأوساط المسلمة خوفا من تعبئة ابنائهم ضد إخوانهم في المغرب. ففي19 ديسمبر 1908 احتشد حوالي 2000 متظاهر أمام مبني دائرة تلمسان، لم يتفرقوا إلا بعد استقبال ممثليهم الثمانية[24]. وفي هذه الظروف الصعبة والمملوءة بالقلق تدفقت طلبات جوازات السفر في تلمسان- ومن مستغانم- بلغت321 طلب، سبقها نزوح140 مهاجر يصحبهم

"مقدمان"من "الزاوية الدرقاوية"، كان من بينهم 75مريدا و3عائلات من أغنى السكان التلمسانيين.

مع نهاية 1910 ستسجل الإدارة الإستعمارية هجرة مفاجئة لأحد أعوان إدارتها المتمثل في "القايد لخضر"من دوار "أولاد شولي" ببلدية سبدو مرفوقا بـ 27 فردا من عائلته وهذا الإداري الغني بأملاكه وثرواته سوف يدفع مشجعا جزائريين كثيرين إلى الهجرة بعد ان تمكن من الوصول إلى سوريا مرورا بمدينة مليلية. وتطوان وطنجة المغربية: حيث بعث هذا الموظف بمراسلات عديدة ودائمة[25] إلى أصدقائه وأهله منوها بمزايا وإجابيات الحكومة العثمانية[26]. فسكان مدينة تلمسان وضواحيها وكذا أصدقاء المهاجرين الجزائريين في المشرق وفي جهات أخرى،كانوا يقومون باتصالات منظمة مع جزائريين سبقوهم إلى سوريا ومدن الحجاز (مكة) وتركيا التي كانت تستقبل المثقفين والعلماء الجزائريين بحفاوة. كما ان ثورة "الأتراك الأحرار" الغنية بوعودها في الأول قد اثارت انتباه كل الجزائريين. وتطورت الوضعية أيضا بقراءة المجلات والصحف التي كانت تصل إلى الجزائريين سريا؛ فالجرائد الممنوعة كانت تتوغل إلى مناطق الوطن داخل طرود مغلقة وعن طريق العلب وفي حقاب الحجاج وداخل السلع.

برزت السلطات الإستعمارية في محاولات كثيرة بأن أسباب الهجرة التلمسانية وهجرات الجزائريين إلى تونس والمشرق كان مرده إلى دعاية "الجامعة الإسلامية "من جهة وإلى شدة الإرتباط بين المسلمين في

الجزائر والعالم الإسلامي ماديا وروحيا من جهة أخرى. فسجلت مثلا زيارة بعض الشخصيات الإسلامية إلى تلمسان والتي كانت مؤثرة على السكان حتى يهاجروا،كان من بينها فريد باي (عام1904) الذي قام بنشر مقالات ندد بها ونقد سياسة فرنسا في الجزائر،واحد " مريدى عبد القادر الجيلاني "(1903- 1904) الذي قدم إلى تلمسان بجواز سفر منحته اياه قنصلية تركيا المتواجدة بباريس ،فاقام بالزاوية القادرية بالمدينة قبل نفيه كما انتقل "محمد بن سليمان القادري" إلى تلمسان وهو شخصية بارزة من إتباع "القادرية" ببغداد إذ زار هذه المدينة ومكث بها ثلاث مرات (1901،1906و1910)[27].

في هذا الصدد نسجل أيضا زيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر وتاثيراتها الايجابية في نفوس المثقفين وسط المجتمع الجزائري المسلم، ولاحقا سفر "السيد أحمد بن أحمد بن عبد القادر" مفتي المدينة المنورة وزيارته في القطاع الوهراني لكل من أعيان مدينة تلمسان ومشرية وعين الصفراء[28].

يبدو في الواقع أن للهجرة التي شهدتها تلمسان عام 1911 أسبابا كانت نوعا ما مختلفة عما سبقها من هجرات .فهذه العاصمة القديمة للمغرب الأوسط استطاعت رغم الصدمة الإستعمارية التي تلقتها أن تحافظ على إطارها وعلى نمط حياة المدينة المسلمة التقليدية[29]. ومع ذلك فإن هذه المدينة "النبيلة والقديمة"كانت في حالة انحطاط كامل بعدما شهدت تقلص مكانتها الإقتصادية، واستمر ذلك

بانتقال تجارتها مع مشاريع ومخططات السياسية الإستعمارية خلال القرن التاسع عشر، لحساب وهران التي استحوذت على تجارة الجنوب. كما أن عامل المزاحمة الأوربية الاقتصادي اثر سلبيا على عالم الحرف الصغير في المدينة، إن على الحياكة أو على النساجين والاسكافين. فالتلمسانيون الفخورين بشخصيتهم ووطنيتهم شاهدوا مدينتهم تغرق تدريجيا وتتحمل بعناء والم وقساوة أعباء النظام الفرنسي[30].

كان المثقفون التلمسانيون والممثلون السياسيون –في كل مناسبة– يطالبون بإعادة القضاء الإسلامي ومناصب القضاة الشرعيين وبتخفيف الضرائب العربية وبفتح المدارس العربية والمكاتب الخيرية وبإلغاء نظام الاندجينا (قانون الأهالي) التعسفي. ففي 15 جوان 1900 استمعت اللجنة البرلمانية الفرنسية لهذه المطالب كلها صحبة مطالب أخرى من طرف بعض المستشارين البلديين خصت المشاركة في عملية انتخاب شيخ البلدية والحصول على تمثيل برلماني للجزائريين كما احتجوا على ضغوطات شيخ البلدية اتجاههم. وفي عام 1905 نجح هؤلاء في إجبار الصحافة على طرح مشاكلهم ومطالبهم، كالاحتجاج ضد نظام الغابات والمطالبة بمنح رخص حمل السلاح للفلاحيين ووصل الحد إلى إرسال شكاوي من المواطنين إلى رئيس الجمهورية نفسه عام 1901 بسبب رفض طلباتهم قصد الهجرة إلى طرابلس الغربية.

عبر التجار التلمسانيون ضمن تقرير باربوديت (Rapport Barbedette) وتحقيق أوجين قروس (Eugène Gross) عن كل ما تعرضوا له من إذلال وإهانات وذلك بسبب الضغينة والكراهية التي يمارسها المرؤوسون من الموظفين بحكم وحجة تطبيق " قانون الأهالي" والمحاكم الاستثنائية والاعتقالات الإدارية، والسلوكات المتفسخة لبعض الرجال والموظفين، وتكليف الأميين والجهلة بتمثيل " الأهالي"، مع اضطرار التجار والحرفيين للجوء إلى المقرضين من المرابين وذلك نتيجة رفض المؤسسات المالية تقديم قروض وإعانات لهم. في حين أشار بعض الأعيان إلى أراضي الحبوس التي تحولت إلى ملكيات منحت إلى الأوربيين، رفقة عمليات نزع ومصادرة ملكيات من جزائريين، وأخيرا هناك شكاوي لرفض التجنيد العسكري المفروض على الشبان المسلمين وهي القضية التي أفاضت الكاس زادت الوضع تأزما.

وكان وليام مارسي (Wiliam Marçais) - المندمج في الحياة التلمسانية و"المنجذب عاطفيا" نحو سكانها المسلمين- قد أعد في تقريره[31] الام التلمسانيين ومعاناتهم، أشار إلى " اذلال هؤلاء الحضر الهادئين العفيفين والغيورين على مدينتهم" من طرف الموظفين والمتطفلين. كما ألحق من جهة ثانية بأن سكان تلمسان لم تكن لهم لا الرغبة ولا الوسائل والإمكانيات لكي يقبلوا ويتبنوا شكل الحياة الإقتصادية والسياسية الجديدة، حيث " عانت مدينة تلمسان وسكانها طويلا وفي صمت متواصل" ، أمام "عدم مبالات السلطات الفرنسية وعدم ميلها

ورغبتها وبجهلها (وهو شيء واحد).فكانت أقل تبصر ووعي وهذا ما جعلها تتفاجئ بذلك الإنفجار النهائي لآلام عمرت طويلا... لأنها لم تحسب للمستقبل أي حساب ،لأنها لم تحب".

فالفرنسيون بنظرتهم المألوفة لم يكونوا يتنبؤون لما كان يحدث،لأنهم كانوا منفصلين تماما عن المجتمع الجزائري وكما نعلم.

وحالة التذمر هذه عند الجزائريين عبرت عنها جريدة "الحق الوهراني" "بقلم صالح" (عدد22- 29 جوان 1912) أمام وضعيتهم المذلولة:

«"الذل" :في جميع الشكايات التي بعثها الوطنيون... للولي العام بالجزائر وسائر أولى الحكم... فيها تكرار كلمة "الذل" وذلك أنبائي عن رأي جديد"فهذه مدة خمسة عشر سنة كانت هذه اللفضة مجهولة منسية.لكن "تقدم الزمان وترقت الآراء" والآن جميع المسلمين الوطنيين عالمون بحقيقة "عبوديتهم فتالموا ولا يسوغ للدولة [الفرنسية]إنكار هذه الحقيقة إذ هي بينة "على أن ذلك من نتائج الحالة السيئة التي عمت الوطني... لنا حق مشروع من "ضوء الشمس"».

وفي نفس الظروف وخلال انعقاد جلسات المفوضيات المالية (شهر جوان، جويلية 1912) أنذرت نفس هذه الصحيفة :

"إننا نتحسس وقوع حوادث خطيرة وأن تغيرات قد تحصل... فماذا حقق لصالح الأهالي هذه السنة ولا "شيء، وما هو التحسن الذي أدخل بالنسبة لوضعهم السياسي والإقتصادي لا شيء"[32].

إن معانات الجزائريين في القطاع الوهراني- وداخل مناطق الوطن كلها- ومقاومتهم للتسلط والاستبداد الاستعماري الذي عرفوه خلال القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، والذي عبروا عنه أحيانا بهذا النوع من المقاومة المتمثل في الهجرة إلى بلاد المشرق العربي والإسلامي، لمس من طرف المهاجرين أنفسهم أثناء وجودهم بتلك الديار.

فالوثائق "الجديدة"- من ناحية إكتشافها فقط- والمتعلقة بتلك الهجرات،وضحت مسألة وضعيتهم الإجتماعية والقانونية بدخولهم وبهويتهم الجزائرية الإسلامية تحت حماية حكم السلطة العثمانية والتركية وبتفضيل إقامتهم وإستقرارهم في بعض الأقاليم كالشام(سوريا) مثلا.

والـــوثائق العثمانية الحالية - بعضها موجود في حوزتنا مصور-[33] كشفت عن بعض مضامين ذلك النزوح الجماعي من الغرب الجزائري بـ203 عائلة مثلا،وعن بعض مظاهر تلك الهجرات وأسبابها:

"... إننا أهالي جزاير الغرب وحماية افتخارنا كوننا في القديم والحديث أبا "عن" جد من تبعة ورعايا "الدولة العلية الأبدية ... ألجاتنا الضرورة إلى "المهاجرة من "بلادنا وصرنا مجبورين على [(...) كلمة تكاد "تكون ممسوحة ولا "تقرؤ] على "ديار أخرى وقد ارتحلنا بعيالنا

وأولادنا وسائر تملكاتنا وحضرنا إلى محروسة الحضرة الشاهانية...[34]

أما الوضع القانوني بالنسبة لهذه العائلات المهاجرة والتي تطلب المشاركة والدخول في العائلة الإسلامية الواسعة،فيستشف من بعض الفقرات:

«حضرنا... نستظل ونحتمي تحت ظل ولي نعمتنا الدولة العلية ولا نحتمي إلى سائر الدولة الأجنبية [أي الفرنسية بالخصوص]... وأن يكن بعيدا عن الاحتمال وادعي أحد منا في وقت من الأوقات بأن حماية إلى ساير الدول الأجنبية أو حصل ادعاء من أحد مأمورين الدول الأجنبية [أي القنصل أو المعتمدين] بالتصحب او الحماية لأحدنا فلا يقبل ولا يستمع ولا يعتبر»[35].

أو بتحديد أكثر بالنسبة لهذه الوضعية القانونية الجديدة لهم:

«وقد قدمنا معروضنا هذا[36] لكي يعلم بأنه نحن وأولادنا وذرياتنا الذين يتولون من الآن و صاعدا فهم من تبعة ورعية الدولة العلية الأبدية الدوام ولا نبرح من تحت ظلها وقد اتفقنا واتحدنا جميعا عن صميم القلب على هذه الكيفية المشروحة».

أو بكيفية أخرى:

«حتى إذا حصل إدعاء أحد منا أو من أحد مأمورين الدولة الأجنبية بشيء مما ذكر بمثله فلا اعتبار له قطعا وأصلا مطلقا،ويمقتضى ومبتغى حقوق الملل فالشخص الذي يحصل عليه أو منه أدعا بالحماية

لساير الدول الأجنبية فلا يقبل منه قط بل يبقى تحت متبوعية السلطنة الدول الأجنبية فلا يقبل منه قط بل يبقى تحت متبوعية السلطنة السنية...[في انتظار الحصول على]مظهرية السلطنة في الحقوق المدنية»[37].

ويفهم من ذلك قبول المهاجرين ورغبتهم الدخول تحت حماية السلطان العثماني كرعايا ومواطنين جدد في ديار الإسلام؛ إذ يتم ذلك بالتماس منهم (طلب أو معروض) رسميا وموثق كما جاء في هذا الصدد فالعرف الدولي والدبلوماسي كان يقتضي ذلك حينئذ.

مشت العادة أن الحكم العثماني كان يستقبل ويشجع هجرة الجزائريين على الدوام طيلة القرن التاسع عشر فإذا صارت هذه الكيفية مقبولة، وقبلت هذه المبايعة- غير المباشرة- نال المهاجرون مساعدات مادية(من أراضي للحرث والحيوانات)تكفل لهم الاستقرار وراحة العيش. فإذا صارت هذه الكيفية مقبولة كما ورد :

« لدى عنايتكم فيرجوا ويتضرعوا[أي المهاجرون]من مراحم والطاف دولتكم [أن]تترحموا بأحوالنا وتكرموا علينا بترتيب وإحالة بعض محلات لايقة ومناسبة لإقامتنا في موالي الشام لأجل مبادرة وتعاطي إدارة معاشنا بالفلاحة والزراعة كما هو مألوفنا القديم»[38].

فالمهاجرون الجزائريون إذا، آثروا في هذه المرحلة الصعبة من مراحل الإستعمار والإستغلال الفرنسي في الجزائر، طلب الحماية

"المرجوة" من السلطان العثماني من جهة ،والدخول في هوية مشرقية إسلامية ،تتكامل مع هويتهم الأصلية الجزائرية.

خلاصة :

كل هذه المعطيات والانطباعات التي سيقت حول "الهجرة" والهجرات الجزائرية" تجر المهتم والدارس للتاريخ إلى مساءلة – أو تبني– البعد الحضاري الذي اكتنفته عبر مختلف فترات وحقبات التاريخ الوطني؛ فالتفاعلات الاجتماعية والثقافية تلمس باستمرار داخل البيئة الجديدة والطارئة لهذه "الهجرة" وتلك "الهجرات" مشرقيا ومغاربيا. فالتفاعل الحضاري (الاجتماعي، الديني والثقافي) الذي حصل يشير إلى إسهام الجاليات الجزائرية باستمرار في هذه الحضارة العربية– الإسلامية في مواطن كثيرة؛ ومن ذا أهمية موضوع "الهجرة الجزائرية" وتسليط الدراسات التاريخية والاجتماعية– الاقتصادية والثقافية– العلمية لها داخل حيز "مشاريع بحث لائق بها" و"بمسؤولية جادة"؛ الأمر الذي سيثير الجدل من جديد حول الاهتمام بالأرشيف والمحفوظات الوثائقية القابعة في مختلف دور الأرشيف الفرنسي والتركي وفي بلدان المغرب والمشرق العربيين، وهذا موضوع آخر.

الهوامش والحواشي

*تنبيه لبعض المختصرات الواردة في النص :

- أ.أكس= أرشيف ما وراء البحر بمدينة أكس أون برفانس الفرنسية
- هــ (أو) هــ هــ= سلسلة H (أو) H.H
- م.م.و.و =محفوظات مديرية ولاية وهران (المعروفة) بأرشيف ولاية وهران .
- صدى وهران =جريدة Echo(L') d' Oran
- "يلزيد أوراقي" = هو أرشيف عثماني يتعلق بالهجرة الوهرانية إلى بلاد الشام.

الهوامش

(1) طالع بالنسبة لهذه المسألة مؤلف:

- DESANGEF (Jean), Catalogue des tribus africaines de l'antiquité classique à l'ouest du Nil, Dakar 1969.

(2) طالع بتوسع "تاريخ البربر..." لعبد الرحمن بن خلدون؛ قارن أيضا ابن منصور عبد الوهاب "قبائل المغرب"، المطبعة الملكية، الرباط 1968، ودو بلانهول كزافيي (De Planhol Xavier)

- Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam, Flammarion, Paris, 1968.
- Le monde islamique, Essai de géographie religieuse, P.U.F, Paris, 1957 (Collection Mythes et religions, n°34).
- « Les nations du prophètes, manuel géographique de politique musulmane, ed Fayard, Paris, 1993.

(3) ننوه في هذا المقام بالمساهمة الفكرية والأكاديمية للعلامة الجليل عبد المجيد مزيان -رحمه الله- والمتمثل في "النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي (دراسة فلسفية واجتماعية)، المؤسسة الوطنية للكتاب، العاصمة، 1988.

(4) طالع الأطروحات الجامعية العديدة في الموضوع طي "دليل المذكرات والأطروحات" (Repertoire des Mémoirs et Thèses) لجامعات باريس، أكس أون بروفانس، مرسيليا، نيس، الرباط، والجزائر العاصمة (1977) تونس، القاهرة، ودمشق؛ قارن أيضا كلا من :

- BOYER (Pierre), Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger, P.U.F, 1966.
- Revue de l'occident musulman & Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb.

(5) أ.أكس أون بروفانس، طالع التقارير العديدة طي علبتي 11 هـ 22 و15هـ1 أي (15 H1) و(11 H 22).

(6) نفس المصدر أعلاه.

(7) صحيفة "الشمس"، عدد 9 أكتوبر 1888.طالع أ. أكس علبة 9هـ102، "الهجرة إلى المشرق:سوريا وفلسطين... (1880-1889)".

(8) أ.أكس علبة هـ هـ 49تقرير 7يناير 1898.

(9) صحيفة "الاتحاد الجمهوري"،عدد7 جوان.1910،قارن مقالات "نشرة الدراسات الجزائرية"، أعداد شهر جويلية 1910. طالع أ.أكس علبة 9هـ 103،"الهجرة إلى الشرق الأوسط(1900-1914)".

(10) Cf NOUCHI (André) et Autres, « l'Algérie, Passé et présent », Paris 1960.
(11) Cf SARI (Djilali), "Le Désastre Démocratique", S.N.E.D Alger 1982 & REY GOLDZE GUER (Annie) « le Royaume Arabe », SNED, Alger 1977.

(12) أ.أكس أون بروفانس، علبتي:

- Oran 3365: Police politique surveillance des indigènes (1873-1883) et
- Oran 3387 : Rapport mensuels sur la situation du Département (1906-1911)

وأيضا : م.م.و.و. علبة 'carton B.PP 201' :

- Bulletin mensuel d'information et d'étude (C.I.E) sur la politique dans le département d'Oran.

(13) طالع بتوسع :

- MICHAUX BELLAIRE (Edmond), « Les Musulmans d'Algérie au Maroc » in Archives Marocains, Paris 1907, pp1-115.
- LECHATELIER (Alfred) « Les Musulmans Algériens au Maroc et en Syrie » in Revue du monde Musulman, tome II, 1907, pp499-512.
- MONGIN (Cpt) « Les Algériens à Oujda », Bull de Comité de l'Afrique française, 18-1908.

(14) طالع بتوسع :

- HELLA (Amar), « Les Etudiants Arabophones Algériens (1870-1918) », Doctorat 3ème cycle 2 vol, Université de Provence (I.R.M), 1983.

(15) أ.أكس، علبة 9هـ 104(9 H 104).

(16) قارن مثلا،أجيرون.ش.ر، "الجزائريون المسلمون وفرنسا"، ج2، "موجة نزوح 1910وهجرة تلمسان"، صص 1083-1093؛ وأبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1990صص 141-152، وهلال عمار، "الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي"؛ وجريدة "الشعب"اليومية، الجزائر العاصمة، أعداد شهر أوت 1984؛ وميتييه. ج، (MYGNIER.G), L' Algérie Révelée صص 203-238،

وجوليان ش.أ، "افريقيا الشمالية تسير"، صص104-106وديبارمي (DESPARMET) "الجزائر"، ضمن نشرة "إفريقيا الفرنسية"، عدد جانفي 1912، ومارشاند (هـ)(MARCHAND(H)، "هجرة المسلمين"، ضمن "القضايا الدبلوماسية والكولونيالية"(Questions diplomatiques et coloniales)، ج1912صص 86-94.

(17) أجرون ش.ر، المرجع السابق، ص1079.

(18) أنظر ميشوبيلير(Michaux bellaire) "مسلمو الجزائر في المغرب"، ضمن "الأرشيف المغربي" باريس عدد 1907،11صص100-115 طالع أيضا أ.اكس علبة 9هـ101، فيما بين 1875و1895".

(19) رأي أجرون ش.ز، نفس المرجع ص1092قارن لوشاتوليه ألفريد (Lechateier Alfred)، "المسلمون الجزائريون في المغرب وسوريا" مجلة العالم الإسلامي، العدد الثاني،1907صص499 -512.

(20) ديمونتيس(DEMONTES)، "الجزائر"ضمن إفريقيا الفرنسية ،عدد يناير 1912ص38 .

(21) "صدى وهران"، عدد 14أكتوبر 1911.

(22) "هجرة تلمسان عام 1911"تقرير الحكومة العامة،الجزائر 1914، ص136.

(27) "صدى وهران"،عدد28 أكتوبر1911.

(24) أ.اكس،علبة 8هـ48. طالع بتوسع أ.اكس علبة 3هـ63، تجنيد الأهالي ورد فعل الرأي العام في تلمسان 1911-1922".

(25) "هجرة تلمسان عام 1911"، صص20-21يتضمن تقرير باربوديت نماذج من هذه المراسلات.

(26) المصدر أعلاه، قارن أ.اكس علبة 9هـ 104 تقرير عامل عمالة وهران مؤرخ في 10 جوان 1912.

(27) نفس المصدر ، ص30.

(28) م.م.و، علبة 4471نشرة الحكومة العامة،عدد جويلية 1912،(رقم 11620)

(29) بال ألفريد (Alfred Bell)، "السكان المسلمون في تلمسان"، مجلة الدراسات الاثنوغرافية والسوسيولوجية باريس 1908.

(30) طالع تقرير وليام مارسي(MARCAIS.W أستاذ اللغة العربية بالمدرسة الإسلامية التلمسانية) إلى وزير الداخلية ، أ.اكس علبة 8هـ 24سبتمبر وليام مارسي مختصا في الدارسات الإستشراقية فيما بعد.

(31) نفس المصدر السابق.

(32) "الحق الوهراني"، أعداد 29 جوان -6 جويلية 1912.

(33) حصلنا على هذه الوثائق من طرف الدكتور عامر (جامعة دمشق)، أثناء إنعقاد الندوة الدولية حول "الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج"، الجزائر، 16-19 فبراير 1998، جناح القسم السوري، رقم ترتيب هذه الوثائق هو:

"1-بازيد أوراقي (157/1)، قسم 25،طرف 157/ لف 3.

"2- أرشيف رئاسة الوزراء رقم "و" 207، لف 7 .

(34) بازيد أوراقي (157/1)قسم 25، طرف 157/لف3.

(35) نفس المصدر أعلاه.

(36) طلب رسمي موثق ومختوم بأزيد من 9 أختام، أمضاه حوالي 203 رب عائلة مهاجرة .

(37) المصدر أعلاه، بازيد أوراقي 157/1.

(38) نفس المصدر المذكور.

هجرة أحمد الطيب بن سالم وجماعته إلى الشام عام 1847

أ.نادية طرشون
قسم التاريخ
جامعة الجزائر

إذا كانت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال القرن 20 قد غطت وغمرت الهجرة الجزائرية إلى البلاد العربية طيلة القرنين التاسع عشر و العشرين ، فإن هجرة الأمير عبد القادر سنة 1855 تكون هي أيضا قد غطت و لو إعلاميا على باقي موجات الهجرة إلى البلاد العربية ، ومن هنا أردنا من خلال هذه الوقفة مع تاريخنا أن نذكر و نتذكر رجالا آخرين قدموا النفس و النفيس لأجل الجزائر و عندما تاكد لهم انه لا حيلة مع الآلة الاستعمارية المدمرة ، ولا مساند و لا حليف اختاروا الهجرة .

و المتصفح لتاريخ الجزائر منذ دخلها الفرنسيون سنة 1830 يتبين له أن كل حركة مقاومة بعد انتهائها عرفت أعدادا من المهاجرين و المنفيين ، سواء تلك الناتجة مباشرة عن المواجهات العسكرية أو تلك الناتجة عن العقوبات و الضرائب المفروضة على القبائل و التي تم إخضاعها للسلطة الاستعمارية بحيث أن عائلات و جماعات بكاملها أمام عدم قدرتها على تسديد الضرائب و الوفاء بديونها التي تراكمت عليها تجاه السلطة فضلت مغادرة الجزائر ، وهذه الهجرة كانت جماعية أحيانا و فردية أحيانا أخرى ، والهجرة الفردية لم تتوقف بأي حال فهناك من كانوا يخرجون مهاجرين من الجزائر برضى من الحكومة الفرنسية و حاملين جوازات سفر ، وكانت الحكومة العامة في الجزائر تتساهل في أمر الهجرة و تعمل في بعض الأحيان على ترحيل و طرد بعض الجماعات و العائلات ممن كانوا يعارضون سلكتها و من المهاجرين من

كانوا يخرجون من الجزائر يدعون اداء فريضة الحج او تجارة في المشرق ثم يستقرون نهائيا في بلاد الشام او مصر او الحجاز .

و في هذا السياق تندرج اول هجرة جماعية وقعت مباشرة بعد توقف المقاومة ، وهي الهجرة التي تزعمها احمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر على إقليم بلاد القبائل ، والذي انتهت مقاومته في فبراير 1847 بحوالي عشرة أشهر قبل انتهاء مقاومة الأمير ، وكان احمد الطيب بن سالم من خلفاء الأمير الأقوياء و الأوفياء له ، وكانت مغادرته لميناء الجزائر في 24 سبتمبر 1847 .

و نجد بعض المعطيات بهذا الخصوص في مجموعة من الوثائق موجودة في أرشيف رئاسة الوزراء في اسطنبول ، والتي تحتوي على عريضة باللغة العثمانية موجهة من احمد الطيب إلى السلطات المحلية ، وعريضة أخرى موجهة باللغة العربية كتبت من طرف المشايخ و الأعيان الذين رافقوا احمد الطيب و أرفقت بأختامهم ، وهي حوالي 200 ختم إضافة إلى تقارير رسمية صادرة من مجلس شورى الشام .

ففي عريضة الخليفة احمد الطيب ذكر الأسباب التي اضطرته الى إنهاء المقاومة ، والتي من بينها – حسب ما ذكره– ذلك النزاع الذي قام و احتدم بين الحاج عبد القادر و سلطان المغرب عبد الرحمن ، واخبر احمد الطيب انه أرسل كتابا بهذا الشأن إلى محمد علي باشا والي مصر ، واعلمه مفصلا بالحال الواقع بين الأمير و السلطان ملاحظا انه : إذا كان المسلمون لا يساعدوننا فنحن نعمل الصلح مع فرنسا لأنه لا

يمكننا دوام حربنا اكثر من الوقت الطويل فرد عليه الباشا بقوله انه "... ما دام الحال معك على هذا الشكل يمكنك أن تعمل صلحا مع فرنسا " و ما كان من الباشا إلا ان أرسل القسم من الرسالة الذي يعرض فيه بن سالم إمكانية الصلح مع فرنسا إلى الحكومة الفرنسية ينصحهم بإجراء الصلح و إنهاء الحرب ، ويعقب احمد بن سالم على ذلك بقوله " ... و يا ليتني لم اكتب له ... و لكن محمد علي باشا استغل كتابي و الوضع كله كما عرفه و خبر فرنسا ، وكان سبب كتابي لأجل اتفاق السلام ، ولينصح الذين ساروا مع فرنسا ضدنا و لأجل أن ينصحهم بالعودة إلى الاتفاق " (1).

و من هنا تقدم الفرنسيون بناءا على كتاب محمد علي باشا إلى الخليفة بن سالم يطلبون شروطه للتوقيع على الصلح فاشترط الخليفة ثلاثة شروط اولها " إطلاق سراح الأسرى الجزائريين الذين حاربوا فرنسا ، والشرط الثاني هجرته إلى بلاد الشام ، والشرط الثالث إعادة أملاكه إليه يتصرف بها كما يشاء " .

و أمام هذا الوضع الجديد و تحسبا للنتيجة الحتمية للاستسلام و هي دخول الفرنسيين المنطقة و احتلالها لجا سكان منطقة السباو و الاعلى إلى الشيخ المهدي السكلاوي مقدم الطريقة الرحمانية الخلوتية يطلبون نصيحته ، فاعلمهم انه ينوي الهجرة إلى بلاد الشام هروبا من بلاد سيطر عليها الكفار و دعى تلك القبائل إلى مرافقته (2).

و قد لبى نداء الشيخ المهدي السكلاوي عدد كبير من سكان المنطقة و ركب هؤلاء المهاجرين السفينة التي اقلت الخليفة احمد الطيب بن سالم من الجزائر يوم 24 سبتمبر 1847 ، عند رسوها ركبت عائلة الخليفة و العديد من الشخصيات مثل الشيخ المبارك و سي الحاج عبد الله ، وبلغ عدد المهاجرين في هذه الرحلة قرابة 560 شخصا بين رجال و نساء و أطفال [3] . و نزل هؤلاء المهاجرون بميناء بيروت ، ومنه انتقلوا إلى دمشق حيث استقبلتهم السلطات العثمانية ، وقررت أن تمنحهم اراض في لواء عجلون بفلسطين ، وفضل الأعيان منهم و العلماء الإقامة في مدينة دمشق حيث خصصت لهم الحكومة مرتبات شهرية و فضل الخليفة بن سالم الإقامة عن عجلون . وكان الخليفة قد اعلم السلطات المحلية عن قرب وصول افواج أخرى من المهاجرين .

و اختلفت وضعية هذا الفوج من المهاجرين عن فوج الأمير عبد القادر ، فبينما كانت حالة الأمير ميسورة بفضل المرتب الذي خصصته له الحكومة الفرنسية و اعطيات الحكومة العثمانية ، فان حالة احمد الطيب بن سالم و اتباعه كانت غاية في الفقر و البؤس ، لذلك تقدم بطلب المساعدة من السلطات العثمانية معترفا بما لقيه و اتباعه من أهل الشام من المعاملة الطيبة و المساعدة في كل شيء .

فقد جاء في عريضته التي سبق ذكرها قوله : " نحن لا نريد أن نبقى على هذا الشكل ، نريد أن نؤمن معيشتنا ، من المزارعون و منا الصناعيون و يعرفون صناعتهم " . [4]

و في السياق نفسه تقدم بقية الأعيان و على راسهم الشيخ المهدي و المبارك و الطيب و الصديق بعريضة إلى السلطات العثمانية بدمشق مرفقة ب 197 إمضاء ضمنوها اعترافهم بكونهم " ... في القديم و الحديث ابا عن جد من تبعة الدولة العليا و من رعاياها ... لا نحتمي إلى سائر الدول الأجنبية ،و إن ادعى أحد منا في وقت من الأوقات بانه حماية إلى سائر الدول الأجنبية ، أو حصل ادعاء من احد مأموري الدول الأجنبية بالحماية لأخذنا فلا يقبل و لا يسمع ، فنرجو... أن تترحموا بأحوالنا و تكرمون علينا بترتيب و إحالة بعض المحلات اللائقة و المناسبة لإقامتنا في حوالي الشام لأجل تعاطي إدارة معاشنا بالفلاحة و الزراعة " . [5]

و قد قررت السلطات المحلية في دمشق الاهتمام بوضعية هؤلاء المهاجرين و تلبية طلباتهم ، ولكنها أكدت بالمقابل على ضرورة التحقيق و السؤال عن حقيقة هؤلاء المهاجرين " ... كيف كانوا في بلادهم قبلا ، وكيفية خروجهم للتعرف على الحقيقة منعا للتدخل الفرنسي في الأيام القادمة بشؤونهم " . و يلاحظ التقرير " أن مثل هذه الأمور الدولية قد تحصل إن كان من فرنسا أو من هؤلاء " .

و تضيف وثيقة مجلس شورى الشام انه : " و قد ارتاينا الآن صرف النظر عن السؤال و الاستيضاح من القنصلية الفرنسية ، لان استيضاحنا بهذا المعنى غير مناسب ، وقد يعتبر اعترافا منا و من دولتنا بحق الفرنسيين في الجزائر و أهلها ... و الأهم الآن أن يكون

هؤلاء تحت العين الساهرة بضبط اعمالهم و اتصالاتهم ، ولابد من اعتبارهم الأن بالنية الحسنة علما أنهم من رعايا الدولة العلية " [6].

اما عن توطين هؤلاء المهاجرين فقرر المجلس إسكانهم في الداخل " مبعديهم عن السواحل و مناطقها لتكون متوافقة مع الهواء الذي كان في بلادهم سابقا " و جاء في تقرير اخر لنفس السلطات " ... انه يستحسن لدينا و تصوب أن يكون محل وجودهم لا يؤمه الأجانب مع منع الاتصالات " و تقرر " اعتبارهم ضيوفا حتى تتحقق نواياهم الصادقة لتثبيتهم في أمكنتهم في لواء عجلون ، ولأجل تامين قيمة البذر و الفلاحة للأراضي الأميرية المحولة المسلمة لهم تقرر لدى المجلس تسليفهم مبلغا قدره مائة الف قرش لتوزيع حسب ما يحتاجونه كل بحسب نفوس عائلته و مقدرته " [7].

و افاد هذا التقرير من جهة أخرى أن من بين اللاجئين عائلات علماء واعيان و عددها ثلاثون لا يمكنها الاشتغال بالزراعة و بتعيين تخصيص أعطيات سنية بلا مقابل بمثابة شهرية تدفع لهم لتامين معيشتهم و عيالهم " .

و يعلمنا هذا التقرير ايضا ان القنصليتين الفرنسية و الانجليزية تدخلت لدى السلطات المحلية أمام هجرة هذه المئات من الجزائريين إلى بلاد الشام ، وتقدمت بكتاب إلى السلطات مفاده " ... إن المشار إليهم الجزائريين ليسوا سديدي القول بما ذكروه و لا يعتمد على اقوالهم بناءا على علاقاتهم بالفرنسيين " و لكن هؤلاء المهاجرين فندوا هذا

الادعاء بقولهم " ... إننا كنا قبلا من رعايا الدولة العلية ... وانتقلنا من بلاد تحكمها الدولة العلية لأراض و حكم الدولة نفسها بسبب الاستيلاء الحربي " [8].

و رغم ذلك ظلت التقارير القنصلية الفرنسية على التشكيك في نوايا هؤلاء المهاجرين ومثال ذلك ما أورده Bardin في كتابه أن القنصل الفرنسي في دمشق Segur تمكن من استمالة احمد الطيب ، وانه قامت أواصر الصداقة بين الرجلين دفعت بالخليفة السابق إلى استشارة القنصل عندما عرضت عليه السلطات العثمانية تولي إدارة لواء عجلون جنوب طبرية [9] . والحقيقة انه ليس هناك ما يدل على هذا الاقتراح ، كما نشك ايضا في أمر هذه الصداقة التي قامت بين القنصل و احمد الطيب خاصة عندما نعرف أن المهاجرين و على رأسهم احمد الطيب بن سالم كانوا قد وعدوا السلطات العثمانية بعدم الاتصال بأي ممثل للاجانب و خاصة الفرنسيين ، وعبروا عن ذلك بقولهم " ... أصبحنا الأن مستقلين و محميين ، ولم نجد مثالا لحياتنا الطيبة إلا بظل الدولة العلية العثمانية و انتهينا من تابعية الدولة الأجنبية و حمايتها ، وما قصدنا إلا أن نكون من الرعايا الصالحين الخالصين من الحماية الأجنبية ... نصرح الآن جميعنا اننا متفقون جميعا على الابتعاد عن الدوائر الأجنبية و موظفيها ، ومتعهدين بعد الآن أن لا يكون لأحد منا تقربا او مجاملة او مصادقة او تعاملا معهم " [10].

و تم توطين جماعة احمد الطيب بن سالم في لواء عجلون مع تقديم المعونة المالية اللازمة لهم ، و تخصصت لشيخهم احمد بن سالم مرتبا شهريا قدره 500 قرش . أما عائلات الأعيان و العلماء و بعض الحرفيين فقد فضلوا البقاء في دمشق و اقاموا في حي واحد يدعى "باب السويقة" و قد فضل هؤلاء المهاجرون الإقامة في حي واحد حرصا منهم على عدم الاختلاط و تجنبا لأي تحرش منم العناصر الأخرى ، ونقلوا عاداتهم و تقاليدهم و انشئوا جامعا و زاوية سميت "زاوية المغاربة" كانت مفتوحة للمهاجرين الجدد إلى حين لا يجدون لأنفسهم اماكن للاستقرار .

و قد أصبح لهذا الحي قيمته الكبيرة في مدة قصيرة ، وأمكنه ان يمارس تاثيره على باقي الأحياء ، وان تكون له كلمته في حالة وقوع نزاع [11] ، ومن هنا أصبح للمهاجرين الجزائريين إلى دمشق مكانا معروفا يقصدونه عند نزولهم فيجدون فيه إخوانهم من الجزائريين على استعداد لاستضافتهم و مساعدتهم . وكان هؤلاء المهاجرون مثل اهل الشام في كل شيء ، سواء من حيث العقيدة أو الإحساس بالانتماء السياسي ، حتى أن الذين اقاموا في دمشق سكنوا قلب المدينة حيث النشاط الديني و الاقتصادي ولم ينعزلوا خارج المدينة .

و إذا كان منطلق الهجرة الجماعية من بلاد القبائل عام 1847 فان خاتمتها الرسمية و ليس الفعلية كانت مع هجرة عدد معتبر من سكان تلمسان و ضواحيها عام 1911 بسبب القوانين و الإجراءات التي

اعتمدتها السلطات الاستعمارية ، وخاصة قانون التجنيد الإجباري ، وبين هذين التاريخين كانت موجات الهجرة لا تعد و لا تحصى خصوصا مع نهاية القرن التاسع عشر ومن كل المناطق بدون استثناء .

و لم تكن الهجرة حركة هروب من واقع بقدر ما كانت تعبير عن حركة نضال ضد الاستعمار ، بدليل ما سيقوم به المهاجرون من سعي لضرب الاستعمار حيثما كان ، فهناك نقل للنضال و المقاومة من المغرب إلى المشرق .

الإحالات:

1-أرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول

2-جاء في مجلة revue africaine أن الشيخين المهدي والمبارك هاجرا مع الخليفة بن سالم، وقد ركب هذا الأخير من ميناء العاصمة الجزائر، وعندما وصل المركب ميناء تونس لحق به أهله وشخصيات دينية عديدة والفرنسيون لم يعترضوا على هذه الهجرة الجماعية لأنها مؤلفة من مسلمين متعصبين ومن مصلحة الفرنسيين عدم بقائهم إضافة إلى رحيلهم يوفر أماكن لاستيطان

Revue Afriquaine.1885.p324

3- A.O.M..9h98 Emigrations des Tribus et Familles 1846-1874

4- أرشيف رئاسة الوزراء اسطنبول/ مسائل مهمة شام، رقم 2079/ ملف 6

5- أرشيف رئاسة الوزراء اسطنبول/ مسائل مهمة شام، رقم 2079، ملف 3

6- أرشيف رئاسة الوزراء اسطنبول/ مسائل مهمة شام، رقم 2079، ملف 4

7- في حين قرر مجلس حكام عمالة أن يكون المبلغ 30 ألف فرنك مع تنظيم جدول لها للدفع وتحصل منهم في آخر الموسم الزراعي.

8- أرشيف رئاسة الوزراء اسطنبول/ مسائل مهمة شام، رقم 2079، ملف 9

9- P. Bardin, Algériens et Tunisiens dans l'Empire Ottoman, 1848-1914 C.N.R.S.1979, page6.

10- أرشيف رئاسة الوزراء اسطنبول/ مسائل مهمة شام، رقم 2079، ملف 9

11- A.O.M. 9h02, Rapport menées de kabyles Emigrée a Damas ; mars 1888

الدور الجهادي للمهاجرين الجزائريين في حركة التحرر القومي العربي خلال القرن العشرين

أ.سهيل الخالدي

باحث وصحفي

مقدمة:

سادت بين المثقفين الجزائريين في مرحلة من المراحل، مقولة بالغة الخبث قصد منها تبرير الاستمرار في تزييف وتزوير تاريخ الجزائر قديمه وحديثه، وتنص تلك المقولة على ان الجزائري يصنع التاريخ ولا يكتبه.

ويود اصحاب هذه المقولة إيهامنا باننا كجزائريين لسنا اكثر من جنود ابطال في معركة، وهم يقصدون اننا نموت دون قضية، إذ ليس مفهوما ابدا كيف يفصل هؤلاء الخبثاء التارخة إلى صناعة وإلى كتابة. فما معنى نابليون او بوذا لو لم يكتب تاريخه.

إن كتابة التاريخ هي جزء من التارخة.

إن اصحاب مقولة أن الجزائريين يصنعون التاريخ ولا يكتبونه التي سمعتها من افواه مثقفين مرموقين في هذا البلد، إنما يراد بها تنحية اولئك الذين عاشوا الوقائع من الإدلاء بشهادتهم ليتمنى لهؤلاء الاستفراد بالوقائع وتشويهها وتفسيرها على حب هواهم مادام الشاهد غائبا او غير قادر.

والحقيقة هي ان بعض المثقفين المحليين وبعض الذين وراء البحر يخافون أن يكتب الجزائري تاريخه، يخافون ان يحضر الشاهد، او أن ياتي المسيح بشخصه، فنفذ محاكمته كما يبطل الحديث باسمه، لذلك من الأفضل ان لا ياتي المسيح... من الأفضل ان لا يحضر الجزائري

ويبدو أن الصفحة التي يجب تشويهها أو طمسها بالكامل من التاريخ الوطني الجزائري، هي صفحة الهجرة – لأن الهجرة الجزائرية وجدت في مناطق حساسة من حيث الجغرافيا السياسية، وبالتالي تسبب وقائعها التاريخية التي فرضتها الجغرافية حرجا كبيرا لأصحاب الهوى السياسي وتلاعباتهم في عقول شعوبهم حين يكتبون تاريخها ويزورونه لصالحهم كفئة أو طبقة اجتماعية أو مدينة سياسية.

فليس بالإمكان كتابة التاريخ الفرنسي خلال القرن العشرين، دون كتابة دور المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا.. وهو دور يتسم أصلا بمقاومة تلك الطبقة الاجتماعية والمدنية السياحية من الفرنسيين، إذن فإنه يجرب تزوير و تزييف تاريخ تلك الجالية، وهو تزييف ممكن عدم كشفه إلا إذا تم تزييف التاريخ الوطن الجزائري بينه، وهكذا فإن المؤلفين الفرنسيين كما حاولوا تصوير الأمير عبد القادر الجزائري أنه صديق لفرنسا، حاولوا القول بأن الثورة الجزائرية 1954- 1962 ليست أكثر من حادث عرضي في العلاقات الجزائرية الفرنسية. وهذا يقتضي إبعاد الشهود.

وتشابك تاريخ المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا مع التاريخ الفرنسي خلال القرن العشرين، هو جزء من التاريخ الوطني الجزائري وكلا هما جزء أساسي في حركة التحرر القومي العربي، هو تشابك مرفوق بتشابك اخر سابق في الهجرة وبالكفاح، وهو تاريخ المهجرين

الجزائريين إلى المشرق العربي الذين طردوا في بلاد الشام أواسط القرن التاسع عشر وقاموا بأدوار سياسية وثقافية وجهادية.

وتم التغاضي عن صفحة المهجرين الجزائريين إلى المشرق العربي من التاريخ الوطني الجزائري ردحا طويلا من الزمن.

ولأني أحد أحفاد هؤلاء المهجرين الجزائريين إلى المشرق العربي، رفضت السكوت عن تاريخهم، و أدليت بشهاداتي، لقد أحضرت هؤلاء المغيبين إلى منصة الشهادة في التاريخ الوطني الجزائري.

فشكلت سببا من أسباب معاناتي التي تطول.. لكني لم أسكت ووصلت، واليوم أواصل لأحدثكم عن الدور الجهادي للمهاجرين الجزائريين في المشرق العربي خلال القرن العشرين.

المغاربة يقودون المشارقة:

في مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر، طلب أعيان الشام من مسلمين سنة وشيعة ومسيحيين من الأمير عبد القادر الجزائري أن يقود حركة التحرر القومي العربي ويكون ملكا، وطلب منه الحزب الوطني المصري رئاسة هذا الحزب وقيادة الكفاح ضد الاحتلال البريطاني.

وفي القرن العشرين يعتبر عرب الشام الشيخ طاهر الجزائري رائد الحركة النهضة العربية التي تبلورت في عمل سياسي وعسكري ضد الدولة العثمانية، وكان الشيخ طاهر الجزائري قد أسس جمعية (النهضة كجمعية ثقافية، وضمت العديد من المثقفين الشوام من

مسلمين ونصارى، وقد شكل هؤلاء جمعية العربية الفتاة، كجمعية سياسية، تتبع لها جمعية العهد كجناح عسكري

وقد ضمت العربية الفتاة الأمير عمر بن الأمير عبد القادر وضمت الثانية العقيد في الجيش التركي سليم الجزائري وهو ابن اخ الشيخ الطاهر وتلميذ من تلاميذه.

وقد القى الوالي التركي جمال السفاح بإلقاء القبض عليهما وتم شنقها مع اكثر من مائة شخصية قيادية عربية لإفراغ بلاد الشام من نخبتها السياسية والفكرية والعسكرية.

ولم يتوقف الأتراك الطورانيون المسيطرون على الدولة العثمانية عند إعدام عمر وسلم، بل تم نفي حوالي ثلاثمائة من الجزائريين في بلاد الشام إلى الأناضول وعلى رأس هؤلاء الأمير علي بن عبد القادر وولداه سعيد وعبيد القادر.

وقد تمكن عبد القادر بن علي من الفرار من الأناضول والتحق بفيصل بن الحسين وقوات الثورة العربية التي اعلنها الحسين بن علي شريف مكة ضد الأتراك عام 1916 بعد أن تفاهم مع الإنجليز. وقد اصطحب الأمير عبد القادر معه عددا من فرسان الجزائريين من قراهم التي اعطيت لهم على ضفاف نهر اليرموك جنوب سورية.

وهنا نحتاج إلى باحث جزائري صبور ليكشف لنا الكثير من الملابسات، فقد نشب خلاف قوى بين عبد القادر بن علي الجزائري، والضابط الإنكليزي لورنس، الذي كانت قد عينته بريطانيا كقائد فعلي

لقوات الحسين بن علي ضد تركيا، والذي ركز عملياته على نسف خط سكة الحديد الرابطة بين تركيا والمدينة المنورة المعروفة بالخط الحجازي، وقد رفض عبد القادر بن علي هذا التركيز، فاتهمه لورنس بالعمالة لفرنسا حليفة بريطانيا من الحرب ضد الأتراك وشريكتها في اتفاقية سايكس- بيكو الشهيرة. وكذلك اتهمه بالجنون وفي كل كتاب انجزه لورنس عن نشاطه هذا مثل أعمدة الحكمة الشريفة وثورة في الصحراء إلا أصناف تهمة جديدة ضد عبد القادر.

ومن ناحية اخرى كان الأمير سعيد العربي اطلق سراحه من المنفى التركي يقوم بدور بين فيصل بن الحسن وبين الأتراك، لإعلان استقلال العرب وانسحابهم من التحالف مع البريطانيين وقد وافق الخليفة العثماني، وحلفاؤه الألمان على هذا الطرح، وتم تنحية والي الشام وعين بدلا منه جمال الماروني الذي بدأ مفاوضات سرية مع فيصل بن الحسن و سعيد الجزائري ولكن الطورانين المسيطرين على استانبول اوقفوا هذا الاتفاق.

وقد انسحب الجيش العثماني من بلاد الشام دون أن تكون هناك هيأة سياسية تقود البلاد. فقام سعيد الجزائري بتشكيل حكومة عربية ورفع علم الاستقلال باسم الحسن بن علي، وقام أخوة عبد القادر على الفور بتشكيل قوة أمنية من المهجرين الجزائريين ورفض كلاهما إهانة العلم التركي الذي تم إزالة، وقال سعيد بانه علم دولة إسلامية لا يجب أن يهان، وهكذا جنب الشقيقان سعيد وعبد القادر بلاد الشام الفوضى

التي كان يخطط لورنس وجنراله النبي لوقوعها في الشام، فقام لورنس بمعاقبتهما، واعتقل سعيد واعضاء حكومته ثم نفاه إلى فلسطين، واغتال عبد القادر بن علي.

وفي الواقع فإن دور الجزائريين في ثورة الحسن بن علي عام 1916 هو دور غير مدروس، إذ أن الأمير لا يقف عند حدود المهجرين الجزائريين إلى الشام ومواقعهم من تلك الثورة بل يمتد إلى قلب الجزيرة العربية حيث أن الوثائق تحدثنا من خلال (جريدة القبلة) التي تحتفظ بعض المؤسسات الثقافية في دمشق بإعداد منها أن المسؤول الإعلامي عن هذه الثورة وجريدتها التي كانت تصدر في مكة هو الشيخ الطيب العقبي.

الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي لسوريا:

يقع قبر صلاح الدين الأيوبي في دمشق على بعد أمتار قليلة من منزل الأمير عبد القادر بحي العمارة الذي حمى فيه المسيحيين عام 1860 وقبل أن يضرب الجنرال غورو القبر بقدمه ويقول:(ها نحن عدنا يا صلاح الدين)، كان قد أمر بقصف دمشق وحرقها. وركز القصف على سوق الحميدية المنتج الأول لأصحبة النخبة الشامية الاقتصادية والسياسية والدينية، وعانى المنزل المذكور الذي صارت تسكنه العائلة. وقد هرع مسيحيو دمشق إلى هذا المنزل بعد أن بدأ القصف الفرنسي، خوفا من أن يهاجمهم المسلمون فاحتموا به عام 1920 كما احتموا به عام 1860، وقد فشل الفرنسيون فشلا ذريعا في استقطاب الجزائريين

في بلاد الشام لجانبهم، بل الذي حدث هو العكس تماما، فقد استطاع هؤلاء إقناع العديد من الجزائريين المنخرطين في جيش الغزو الفرنسي بالتخلي عن مواقعهم فيه، والالتحاق بالثورة السورية التي اندلعت ضد فرنسا عام 1925 وكان الأمير عز الدين الجزائري احد أحفاد الأمير عبد القادر هو قائد منطقة دمشق في تلك الثورة التي كان قائدها العام الزعيم الدرزي سلطان باشا الأطرش.

والذي تجب الإشارة إليه في ذكر الأمير عز الدين الجزائري ودوره في الثورة السورية 1925- 1927، هو دور أمه الطاعنة في السن الأميرة زينب بنت عبد القادر حيث أنها هي التي كانت تقوم بنقل الأسلحة إليه من بيت الأمير في حي العمارة إلى بيتها في منطقة حوش بلاس بحي القدم جنوب شرق دمشق، في رحلة شبه يومية، فقد كان هذا البيت مركزا سريا من مراكز الثورة السورية وهو كان قد لعب الدور في الثورة العربية 1916 على يد الأمير طاهر بن أحد أشقاء الأمير عبد القادر.

وتشير وثائق الأمير عز الدين الثائر ضد الاحتلال الفرنسي لسورية إلى مواقف بحاجة إلى من يتابعها ويكشف تفاصيلها ومنها إشارته في إحدى رسائله إلى ان فرنسا عند احتلالها لسورية بدأت في إهانة عائلة الأمير عبد القادر والتضييق عليها في معيشتها ولولا المساعدة التي تلقتها من دولة أمريكا لأصبحنا في عسر شديدا حسب نص عز الدين.

الثورة الفلسطينية الكبرى 1936- 1939:

وما أن انتهت الثورة السورية باستشهاد الأمير عز الدين الجزائري في غوطة دمشق حتى اندلعت في نفس العام ثورة البراق الشريف بالقدس. والبراق الشريف هو الحائط الغربي من المسجد الأقصى الذي يسميه اليهود حائط المبكى، ومنذ مئات السنين والحارة الملاصقة للحائط تسمى حارة المغاربة التي ضمت زاوية ذلك العالم التلمساني الشهير المعروف بسيدي بومدين الغوث.

لقد تحرش اليهود بحائط البراق وأرادوا الصلاة، ولما كان سكان الحي وأصحابه هم من الجزائريين رفضوا السماح لليهود وبذلك، وبالتالي اشتعلت أولى الثورات الفلسطينية ضد بريطانيا واليهود وقد طلبت الحركة الصهيونية من الأمير سعيد دفين القيطنة التوسط لإنها، النزاع فاشترط إلغاء وعد بلفور هذا الوعد سبب المشاكل في فلسطين.

لقد كانت هبة البراق الشريف بما فيها من أعمال مسلحة محدودة عمت الكثير من المدن الفلسطينية هي التمهيد الميداني للثورة الفلسطينية الكبرى 1936- 1939، التي برز فيها دور جهادي كبير هما حرب الجزائريين، ويبدو أن هذا الدور يحتاج أيضا إلى باحث يغوص في أعماقه وتفاصيله حيث أن الوثائق تشير إلى معهد أدوار الجزائريين فيها الكثير من التكافل فالقرى الجزائرية في فلسطين وعددها أكثر من 13 قرية كلها مشتركة في هذه الثورة وتتعرض لقصف طائرات جيش الاحتلال البريطاني وتنكيل جنوده بسكانها كما تشير الوثائق إلى

شخصيات بعينها مثل صلاح حفيد الأمير عبد القادر من ولده عبد الله وتشير إلى دور سليم الصالح المهاجر من دلس وإلى دور رشيد الدلسي من عائلة أحمد بن سالم خليفة الأمير عبد القادر في منطقة حمزة وإلى دور موسى الحاج حسين المهاجر من البليدة، وإلى دور محمد بن عيسى المهاجر من سيدي عيسى وكل هذه الأدوار جهادية عسكرية مباشرة وأما الموضوع الذي تشير إليه الوثائق في هذه الفترة والفترة التي تلتها من الكفاح الفلسطيني فهو لجنة القدس العربية — حيث كان من بين أعضاء هذه اللجنة شيخ يسمى الشيخ الهلالي — ويبدو أن هذا الشيخ كان يلعب دورا في استقبال وتوجيه المجاهدين الجزائريين الذين يتمكنون من الدخول إلى غزة قادمين من الجزائر عبر ليبيا ومصر... وبعضهم اشتد به العمر ليشارك في الثورة الجزائرية ويعيش أيام الاستقلال.

فكانوا شاهدا جزائري حيا للوحدة العربية أما ذلك الشيخ الهلالي الذي كان يطوف القرى الجزائرية منبها إلى الخطر المحدق بالقدس وتوزعت حياته بين عنابة وغزة فهو والد الدكتور محي الدين عميمور أحد الشخصيات الوطنية الجزائرية المرموقة.

ويبدو أن توقفات وتحذيرات هذا الشيخ ومجموع لجنة القدس العربية التي كانت تعمل في إطار القضية العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني كانت ذات أساس، حيث أن أعداد من الجزائريين الذين وصلوا فلسطين خلال ثورة 1947- 1948 منعوا من الوصول إلى

القدس، ويحتمل طارق الإفريقي في مذاكرته مسؤولية هذا المنع إلى قيادة الجيش الأوربي انذاك، ويقول أنه لولا هذا المنع لما تمكن اليهود من احتلال القدس الغربية عام 1948.

ومن الملاحظ هذا أن أول ما قام به الجيش الإسرائيلي حين احتل القدس والضفة الغربية في جوان 1967 أن قام بهدم حارة المغاربة الملاصقة لحائط البراق الشريف وتشريد أصحابها.

وطرد الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون في ثانويات مدينة نابلس.

وقد أعيدت تلك العائلات وأولئك الطلبة إلى الجزائر تحت إشراف الدبلوماسيين الجزائريين في السفارة الجزائرية بعمان وهما الطاهر قن ورابح مشحور. واعتقد أنه مطلوب من الخارجية الجزائرية أن تضع بين أيدي الباحثين الوثائق التي تبين جهاد وكفاح الجزائريين القومي سواء من المهاجرين أو من المتطوعين وسواء في فلسطين أو غير فلسطين.

حيث إن إخفاء هذا الدور ليس صدفة ولا يتعلق بواجبات التحفظ عند الموظفين، بل هو عمل مدروس لإخفاء حقائق تاريخنا الوطني والقومي وترابط هذا التاريخ بين الجزائري المهاجر والجزائري غير المهاجر، ذلك أنه في الوقت الذي كان يخوض المهاجرون الجزائريون المعارك المسلحة ضد بريطانيا والصهيونية كان الشيخ إبراهيم أطفيش وغيره من علماء الجزائر يحضرون المؤتمر الإسلامي الأول في القدس، وكان الشاعر مفدي زكريا يجمع التبرعات لصالح الشعب الفلسطيني، أما بشير بومعزة فكان يهرّب الأسلحة من ميناء مرسيليا إلى الفلسطينيين

دورهم في المغرب العربي:

وإذا انتقلنا من دورهم الجهادي في حركة التحرر القومي بالجناح الشرقي من الوطن العربي الذي قاده ميدانيا وسياسيا الأمير سعيد بن علي والأمير عز الدين بن محي الدين وغيرهما من عائلة الأمير وعائلات مهاجرة أخرى، إذا انتقلنا إلى المغرب العربي نرى ثلاث شخصيات سياسية لعبت دورا جهاديا عسكريا وسياسيا في تفصيل حركة التحرر القومي. وهناك حاجة ماسة إلى إلقاء المزيد من الأضواء على دورها ففي الجزائر هناك الأمير خالد وليد دمشق ودفينها الذي لعب دورا كبيرا في تكوين الحركة الوطنية الجزائرية وهناك عماه الأمير عبد المالك بن عبد القادر الذي ثار ضد الاحتلال الاوروبي في المغرب 1914، وحسب بعض الوثائق التركية فإن الرجل يكون قد حرر منطقة فاس فعلا.

أما الأخير علي بن عبد القادر فقد لعب دورا جهاديا واسعا في مقاومة الغزو الايطالي لليبيا 1911 وإذا كان الأمير عبد المالك في رسائله يشيد بحسن معاملة السلطان المغربي له، فإن الأمير علي يتحدث في رسائله للعائلة عن تطوع الجزائريين للجهاد مع الليبيين ضد المحتل الايطالي. وتشير بعض المراجع إلى لقاءات سرية يقوم بها الأمير خالد في الجزائر مع جناحيه المغربي والليبي.

وهذه اللقاءات المجهولة التفاصيل تبدو لي مهمة لان هناك إشارات اخرى تقول أن هناك لجنة عربية تعمل على مستوى الوطن العربي في المغرب والمشرق كان من بين أعضائها الامير عز الدين الجزائري؟.

إذن فهل نحن امام خطة رسمتها عائلة الأمير عبد القادر لتحرير الوطن العربي كله مشرقا ومغربا- فتوزع الأبناء والأحفاد على الخريطة العربية؟ وبالتالي هل كانت دولة امريكا ذات دور في هذه الحركة؟ وما هي حدوده؟

ويبدو انه علينا كباحثين جزائريين خلط البعض تاريخنا وزيفوا اجزاء هامة منه، أن نضم جهودنا لباحثين اخرين تعرض ويتعرض تاريخهم للخلط والتزييف حيث يتم التلاعب العميق بعقل وثقافة شعبهم؟ أقصد هؤلاء الباحثين الألمان الذين يتعرض تاريخ شعبهم منذ الحرب العالمية الأولى للتزييف. حيث أن بين المهاجرين الجزائريين والإمبراطورية الألمانية حكاية مهمة يجري التعتيم عليها... ذلك أن جمعية مهاجري شمال إفريقيا والتي حملت ايضا اسم جمعية مجاهدي شمال إفريقيا قد اتفقت مع الألمان وتحالفت معهم ضد فرنسا وعلى شرط استقلال الجزائر وكتبت (صحيفة المهاجر) التي كانت تصدرها الجمعية عدة مقالات في هذا الشأن، وكان القنصل الألماني في دمشق يصرّح علنا بتأييد مطالب الجمعية باستقلال الجزائر.

إن هذه الوثائق التي يتم إبعادها عن طريق الباحثين الجزائريين في الحركة الوطنية، تعني أن هذه الحركة وتنظيمها ومطالبها لم تنشأ

في فرنسا أو بسبب الديمقراطية التي أتاحتها فرنسا للمهاجرين الجزائريين إليها – فلا ديمقراطية ولا يحزنون. الحركة الوطنية الجزائرية تأسست هنا في الجزائر- واعلنت بطلب الاستقلال عبر صحف مهاجريها في المشرق، وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى لسنوات. اي قبل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا..

ولعل سبب اجتراء بعض الباحثين الفرنسيين ومعهم بعض الجزائريين عامي تاريخنا وتزييفه خاصة من قضايا تعامله وتماشيه مع مسيرة التاريخ العربي يعود إلى عدم انكباب مؤرخينا الوطنيين على وثائق الدبلوماسية الجزائرية ودراستها، دراسة عميقة، وعدم اهتمام دبلوماسيينا خصوصا... أود أن اذكر هؤلاء، أن أعظم مؤرخ في بريطاني وربما أوروبي في العصر الحديث هو صاحب نظرية التحدي والاستجابة، أرنولد توينبي. كان موظفا في وزارة الخارجية البريطانية. وكانت له اراء مخالفة لرأي وزيره ونستون تشرشل، خاصة فيما يتعلق بدور حركة التحرر القومي العربي ورجالاته. لقد قدم توينبي من خلال موقعه في الخارجية البريطانية تفاصيل أدق وقائع التاريخ البريطاني المتشابكة مع الحراك العربي- وقدم رؤى تثبت صحتها يوما بعد يوم- ويقتدي به الدبلوماسيون البريطانيون اليوم.. فمن هو الدبلوماسي الجزائري الذي يمكن أن يشبه توينبي؟

المساهمة الفكرية للمهاجرين الجزائريين في بلاد الشام- الشيخ طاهر الجزائري نموذجا-

د. الغالي الغربي
قسم التاريخ
جامعة الجزائر

كانت بلاد الشام ومنذ عهد بعيد قبلة لطلاب العلم من بلاد المغرب عامة والجزائر وتونس خاصة ، منهم من اخذ مبتغاه وإجازته راجعا إلى بلاده، ومنهم من فضل البقاء فيها والمجاورة في القدس إلى ان يتوفاه الله . وعرف اهل بلاد الشام علماء مغاربة كبار درسوا بمدارس مختلفة منها المدرسة الخاصة بالمذهب المالكي ، ويتصدروا للإفتاء. وإذا كان طلب العلم والمعرفة هما الهدفان وراء مجيء الكثير من المغاربة إلى بلاد الشام قبل القرن التاسع عشر ، فإن هذا القرن شهد هجرة الآلاف من الجزائريين من كل فئات المجتمع من اغنياء وفقراء ، أميين وعلماء إلى بلاد الشام هروبا من بلدهم الذي استولى عليه الفرنسيون الذين اصبحوا اصحاب الأمر والنهي فيه.

واول من دعا للهجرة وحرض عامة الناس إليها إنما هم العلماء ومشايخ الطرق لما تاكدوا انها اصبحت ضرورية ومطلوبة، والزاوية الرحمانية (البكرية – الخلوتية) لعبت دورا كبيرا في هذا المجال، وهي الزاوية الوحيدة تقريبا التي هاجرت نسبة كبيرة من اتباعها من بلاد القبائل إلى الشام...[1]

اما العلماء، فقد اقاموا في دمشق ورتبت لهم الحكومة مرتبات شهرية، وتفرغوا للدرس و التدريس في دمشق وذاع صيتهم وقصدهم طلاب العلم من الشباب والكهول، وليس ادل على التعريف بهؤلاء العلماء، وباعمالهم وافضالهم ما ورد على لسان تلاميذهم من امثال عبد الرزاق البيطار في كتابه حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر،

وتقي الدين الحصني في كتابه منتخبات تواريخ دمشق وغيرهم كثير. وقد ترك لنا هذان الشيخان مؤلفات وتراجم لعلماء ومشاهير القرن التاسع عشر ومن بينهم علماء من المهاجرين الجزائريين، فأسهبوا في الحديث عنهم واعترفوا بأدوارهم الجليلة في تنشيط الحياة الفكرية والعلمية في بلاد الشام في القرن التاسع عشر[2]. فبنوا المدارس الدينية والعصرية وأحيوا القديمة المهملة وأعادوا للمساجد دورها التعليمي والتثقيفي، وأنشئوا الجمعيات الخيرية والفكرية والاجتماعية ومن الذين تركوا بصماتهم على الحياة الفكرية والعقلية نذكر على سبيل المثال: محمد مهدي السكلاوي ،محمد المبارك عبد الله الخالدي ومحمد الخروبي القلعي، صالح بن أحمد السمعوني، محمد الشريف اليعقوبي، احمد الهاشمي ....الخ

ونجد من بين هؤلاء العلماء الشيخ طاهر الجزائري والذي يقول فيه محمد كرد علي: " أستاذنا العلامة الشيخ طاهر الجزائري في هذه الديار، يقصد الديار الشامية، كالأستاذ الإمام محمد عبده في مصر".

كان الشيخ طاهر الجزائري مكبا على طلب العلم لنفسه ولغيره عاملا جهده ووقته لنشر التعليم والعلم والمعرفة بين الناس، وكان يتحلق حوله في دمشق صفوة المتعلمين والنبهاء والمفكرين العرب، فتألف من جماعتهم اكبر حلقة أدبية وثقافية كانت تدعو إلى تعليم العلوم العصرية ومدارسة تاريخ العرب وتراثهم العلمي وآداب اللغة العربية والتمسك بمحاسن الأخلاق الدينية و الأخذ بالصالح من المدنية الغربية[3]

يرجع نسب الشيخ طاهر الجزائري إلى قبيلة بني سمعون بالقرب من مدينة بجاية في منطقة القبائل الصغرى، هاجر والده الشيخ صالح السمعوني إلى بلاد الشام رفقة أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر الجزائري سنة 1847 ولد الشيخ طاهر سنة 1852 بدمشق ونشأ في حجر والده، وأخذ على يديه مبادئ علوم الشريعة واللغة العربية، ثم ادخله والده المدارس الموجودة انذاك وعندما توفي والده سنة 1868 كان عمره لا يتجاوز16 عاما، لزم الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني وهو في عصره قمة من قمم العلم في دمشق. عين معلما في المدرسة الظاهرية بدمشق سنة 1878. عكف الشيخ طاهر على دراسة اللغات الشرقية منها التركية والفارسية والسريانية، والعبرية والحبشية والقبائلية اي البربرية [4] زيادة على اللغة الفرنسية مما مكنه من الإطلاع على الثقافة الغربية" وفي هذا السياق وصفه المؤرخ كرد علي فقال: "كان متضلعا في علوم الشريعة وتاريخ الملل والنحل، منقطع القرين في تاريخ العرب والإسلام، وتراجم رجاله، ومناقشات علمائه ومناظرتهم وتاليفهم ومراميهم وكان إماما في علوم اللغة والأدب وهو هكذا في علوم الشريعة، لا سيما في التفسير والحديث والأصول، إنه خزانة علم متنقلة" [5]

شهدت دمشق وولاية سورية عموما في عهد ولاية مدحت باشا حركة إصلاحية شملت كل نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية ولاقتصادية والسياسية، وكانت فكرة الإصلاح نقطة الوصل التي أدت

إلى لقاء بين الوالي مدحت باشا والشيخ طاهر الجزائري ، فقد أعجب الوالي بأفكار الشيخ الإصلاحية وأبدى استعدادا لإخراجها إلى حيز الوجود وقر رأيه للعمل في سبيل نهضة علمية واسعة تشمل دمشق وسائر بلاد الشام ، واقترح الشيخ على الوالي الاعتماد على الجمعية الخيرية التي كان احد أعضائها لتتولى تنفيذ الخطة المرسومة، وتمكنت الجمعية وفي مدة وجيزة من تنفيذ الخطة المرسومة وعند ذلك أمر الوالي بتعيين الشيخ طاهر مفتشا عاما للمعارف في ولاية سورية[6].

التف حول الشيخ طاهر الجزائري طائفة من علماء دمشق ومفكريها أمثال : رفيق العظم الشيخ جمال الدين القاسمي " والشيخ عبد الرزاق البيطار، والشيخ سليم البخاري " ومن الشباب: رفيق العظم، ومحمد كرد علي ، ،وعبد الوهاب المليجي، وعبد الحميد الزهراوي، وسليم الجزائري (وهو ابن اخ الشيخ طاهر) ، ومحمد علي مسلم،وفارس الخوري ، ومحب الدين الخطيب، ومحمد سعيد الباني، ، وفارس الشدياق ، وشكري العسلي ، وعبد الرحمان الشاهبندر ، من خلال حلقته المشهورة ب " حلقة دمشق الكبرى "[7] وهي الحلقة التي أسسها عندما كان يشغل منصب مفتش المعارف. وكانت مهمة هذه الجمعية توعية الناس وبث حب العلم والترغيب فيه بين الشباب ، ومطالبة الدولة العثمانية ، باتخاذ نظام لا مركزي يضمن للعرب حقوقهم ويجعل العربية في الولايات العربية لغة رسمية في مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها [8].

كما قامت الجمعية بترميم وتجهيز المدارس الموقوفة على طلب العلم ، وكذلك ملحقات بعض الجوامع والتكايا، فتم في بضعة أشهر افتتاح نحو تسع مدارس في مدينة دمشق اثنتين منها للإناث[9]. ومن الأدوار المهمة التي قامت بها الجمعية مواجهة تحدي النشاط التعليمي للإرساليات التبشيرية الأجنبية ، التي بدأت تتوالى على دمشق بدءا من إرسالية الآباء العازاريين سنة 1775 . أما دور الشيخ فقد برز من خلال تعهده للمعلمين

بالنصح والإرشاد والتوجيه ، وابتكار أنجح الوسائل لتعليم الطلاب والدعوة إلى طلب العلم ، وتأليف الكتب في مختلف العلوم الدينية والعربية والرياضية . وعن دور هذه الحلقة التي كان يشرف عليها الشيخ طاهر الجزائري ، يقول الأمير الشهابي : " في تلك المدة التي قضاها الشيخ طاهر الجزائري بالشام ، كان يلتحق حوله في دمشق صفوة من المتعلمين والنبهاء والمفكرين العرب الطامحين إلى الإصلاح والمتطلعين إلى العلوم والمعرفة . فتألفت من جمعهم أكبر حلقة أدبية وثقافية ، كانت تدعو إلى تعليم العلوم العصرية ، ومدارسة تاريخ العرب وتراثهم العلمي ، وآداب اللغة العربية ، والتمسك بمحاسن الأخلاق الدينية والأخذ بالصالح من المدنية الغربية " . وبذلك يكون الشيخ طاهر الجزائري قد خالف علماء عصره في نشر العلم والدعوة للإصلاح ، أي إلقاء الدروس ،أو قراءة بعض الكتب الدينية في حلقات المساجد ، بل اعتمد أسلوب الحلقة الفكرية أو لنقل الندوة الفكرية . وقد

مكنه هذا الأسلوب من نسج علاقات كبيرة مع عدد من سياسيي وعلماء عصره ومفكريه وباحثيه من أمثال مدحت باشا وأحمد حمدي باشا وعبد الرءوف باشا من ولاة سورية العثمانيين . وشملت علاقاته المستشرقين الذين كانوا يسألونه عن بعض القضايا والمسائل التي تتعلق بأبحاثهم ودراستهم عن العالم والفكر الإسلامي نظرا لتبحره في العلوم . وكانت بينه وبينهم مراسلات وصداقات ومنها صداقته مع المستشرقة المس بل أمينة سر حاكم العراق (10).

لكن فترة الإصلاح لم تدم طويلا في ولاية سورية وانتهت بخلع الوالي مدحت باشا من منصبه. وبسبب انخراطه في حزب اللامركزية المعارض لسياسة التتريك وازدياد نشاط حلقته سارعت السلطات الحاكمة والتي يسيطر عليها الاتحاديون إلى إلغاء منصب الشيخ طاهر الذي كان يشغله. أما عن السبب الرئيسي وراء هذا الإجراء في حق الشيخ ، فهو تنديد الشيخ بالحكام الأتراك واستبدادهم و ، فهو تنديد الشيخ بالحكام الأتراك واستبدادهم وانتقاده المتواصل لسوء الإدارة ، والدعوة الى الحرية والعدل والنظام ، فاتهمه خصومه بالخيانة والوطنية والعمل على فصل البلاد السورية عن بقية المملكة ، فألغت الحكومة منصبه الحكومي وعرقلت أعمال الجمعية الخيرية (11) . رغم هذا الإجراء واصل الشيخ الطاهر الجزائري جهوده في سبيل خدمة التعليم ونشر الوعي والمعرفة بين شباب دمشق وطلاب العلم فيها . وفي

سنة 1898 ونتيجة لما عرف عنه من نشاط وجد وتفان في خدمة العلم والمعرفة عرضت عليه الدولة وظيفة مفتش دار الكتب العامة في دمشق .

ولا يلبث أن يجد نفسه مراقبا من طرف عناصر الأمن الحكومية بعدما أوجست الحكومة منه خيفة ورات في أفكاره الإصلاحية خطرا على مصالحها، لذلك أضطر إلى الفرار سرا إلى مصر سنة 1907،التي كانت يومئذ تنعم بالاستقرار و بشيء من الحرية والأمن ، حاملا ما أستطاع من كتب قيمة ومخطوطات نادرة . عاش في منفاه الاختياري قرابة ثلاث عشرة سنة. رجع بعدها إلى دمشق بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وخروج الأتراك وقيام الدولة العربية. فعينته هذه الأخيرة مديرا عاما لدار الكتب الوطنية وعضوا بالمجمع العلمي العربي .

وكان من أعماله البارزة في هذه الفترة تأسيس دور عامة للكتب في مختلف البلاد منها مكتبة الظاهرية بدمشق ، التي جمع فيها البقية الباقية من الكتب والمخطوطات الموقوفة على مختلف الجوامع والمدارس كما كان له الفضل في تأسيس المكتبة الخالدية بالقدس ، بمساعدة آل الخالدي ، وقد عدت فيما بعد من أهم دور الكتب العربية ، لما اجتمع فيها من مخطوطات وكتب قيمة . ومما جاء على لسان محب الدين الخطيب أحد تلامذة الشيخ طاهر قوله : " إن الشيخ هو مؤسس كل ما تأسس في سورية ولبنان وفلسطين من مدارس أميرية زمن ولاية مدحت باشا وحمدي باشا الذي جاء بعده ، وقد تمكن بدهائه أن يجعل العربية

لغة التعليم فيها ، إلى أن غلب علي أمره بعد سنوات فكفت يده وجعل التعليم فيها بالتركي ".

ولكن القدر لم يمهله بالبقاء مدة طويلة في بلده التي أفنى عمره في خدمتها ووافته المنية يوم الاثنين الموافق 5 كانون ثاني 1920 إثر أزمة ربو ألمت به ، ودفن في سفح جبل قاسيون تنفيذا لوصيته

وخلاصة القول: أن أفكار الشيخ طاهر الجزائري تمحورت في :

. العناية باللغة العربية والكتب المتصلة بها وإحيائها .

. السعي للتوفيق بين العلم والدين .

. الاهتمام بالتعليم وتحسين أساليبه ، وإنشاء الكتاتيب والمدارس ، لنشر الوعي الديني والوطني والقومي .

. الأخذ بالنافع من الأمم الأخرى ، مع مراعاة أحكام الشريعة .

من أهم مؤلفات الشيخ [12]

. الجواهر الكلامية في العقائد الإسلامية

. توجيه النظر إلى أصول الأثر

. التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن

. منية الأذكياء في قصص الأنبياء

. الفوائد الجسام في معرفة خواص الأجسام

. التقريب إلى أصول التعريب

. تدريب اللسان على تجويد البيان

. كتاب التمرين على البيان والتدين

. معجم أشهر الأمثال

. مختصر أدب الكاتب لابن قتيبة

ونختم كلمتنا عن الشيخ طاهر الجزائري بقول لمحمد كرد علي قال فيه : " سعى الشيخ طول حياته لنشل المسلمين من سقطتهم ونشر العلوم القديمة والحديثة بين أبنائهم، ولولا ما قام به من التذرع بجميع ذرائع الإصلاح لتأخرت نهضة المسلمين في الشام أكثر من نصف قرن "[13].

مصادر الدراسة :

1 . نادية طرشون : الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام 1847 . 1911 . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق 1985 ص 169.

2 . عبد الرزاق البيطار : حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ، 3 اجزاء ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة مجمع اللغة بدمشق 1961.

. تقي الدين الحصني : منتخبات التواريخ بدمشق ، دمشق 1927، 3 اجزاء .

3 . عدنان الخطيب : الشيخ الطاهر الجزائري ، معهد البحوث والدراسات التاريخية، القاهرة 1971 ، ص 19.

4 . الشيخ طاهر الجزائري ونهضة الإسلام . الشبكة الإسلامية ، مراجعة عبد الرحمان الحاج ابراهيم ص2 . www . islam web .net/ archive/ readart.php ?10193.

5 . نفسه

6. يقول الامير الشهابي : " (في تلك المدة التي قضاها الشيخ طاهر الجزائري بالشام، كان يتحلق حوله في دمشق صفوة من المتعلمين والنبهاء، والمفكرين العرب، فتألفت من جمعهم اكبر حلقة ادبية وثقافية، كانت تدعو إلى تعليم العلوم العصرية، ومدارسة تاريخ العرب وتراثهم العلمي، واداب اللغة العربية، والتمسك بمحاسن الاخلاق الدينية والأخذ بالصالح من المدنية الغربية) في : الشيخ طاهر الجزائري . مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية www.asharqalarbi.org.uk

7 . عدنان الخطيب : المرجع السابق ، ص ص 105– 108 .

8 . يذكر عبد العزيز الدوري ان إثنين من شباب الجمعية إنتقلا الى الاستانة للدراسة سنة 1905 وفي هذه الأخيرة ساهما في تاسيس جمعية النهضة العربية . التكوين التاريخي للامة العربية ، دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1974، ص 190.

9 . عن دور الجمعية ونشاطاتها أنظر الشيخ الطاهر الجزائري في :
www . islam web .net/ archive/ readart.php ?10193.

10 . انظر رسالة الشيخ طاهر الجزائري الى المس بل في :
www.alwaraq.com/Core/dg/rare

11 . انظر مقال نهضة الإجتهاد في الدولة العثمانية المنشور في :
http://alghad.dot.jo/index.php?news=11169

12 . امنة ايوب خليل : طاهر الجزائري ودوره في الحركة المكتبية في ولاية سورية .
http://www.arabcin.net/arabiaall/3-2001/20.html

13 . عدنان الخطيب : المرجع السابق ، ص 119.

هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا

1900 -1960

أ. حسين العبد اللاوي

قسم علم الاجتماع

جامعة الجزائر

مقدمة

لم تحظ هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا بنفس مقدار الاهتمام العلمي و الإعلامي الذي لاقته الهجرة العمالية و الهجرة العائلية. فعدد الأبحاث و المنشورات حول هذه الهجرة قليلة و لعل أهمها البحث المنشور الذي قام به قي بيرفلي حول الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية من 1889 و لغاية 1962 [1].

و أمام هذا النقص المسجل في مجال الدراسات العلمية حول هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا فإن تناول هذا الموضوع يكتسي اهمية بالغة قد تسمح بالوقوف على عدد من جوانب إشكاليات هذه الهجرة و لكنه لا يخلو من مخاطر إذ يحرم من يقوم به من الاستفادة من تراكم المعرفة.

واعتبارا لهذه الملاحظة تجدر الإشارة إلى أن الورقة المقدمة تقترح الاكتفاء بالإجابة عن التساؤلات العامة المطروحة إزاء هذه الهجرة و التي يمكن تصنيفها في ثلاثة فئات من الأسئلة:

1- متى بدأت هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا و كيف تطورت من 1900 و لغاية 1962؟

2- من هم الطلبة الجزائريون المهاجرون إلى فرنسا، و ما هي الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة؟

3- ما هي اشكال إقامتهم بفرنسا؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تقترح الورقة تناول المحاور الآتية:

- تطور هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا من 1900 و لغاية 1962.
- الانحدار الاجتماعي للطلبة الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا.
- أسباب هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا.
- أشكال تنظيم إقامة الطلبة الجزائريين في فرنسا.

1- تطور هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا:

لا يسمح عدم توفر الإحصائيات تحديد بدقة بداية هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا، و تشير البيانات التي تحصل عليها غي برفيلي إلى أن شبانا جزائريين يجهل عددهم قد التحقوا قبل نهاية القرن التاسع عشر بالمدرستين العسكريتين الفرنسيتين سان سير Saint Cyr و سومور Saumur و كذلك بمدرسة الطب البيطري بمنطقة الفور Alfort (1)

ومن الواضح أن تواجد هذا العدد من الطلبة الجزائريين بهذه المؤسسات الفرنسية لا يمكن اعتباره في الواقع بداية تكون حركة هجرة طلابية جزائرية إلى فرنسا و هذا لأن تطور إعداد التلاميذ الجزائريين عبر المراحل التعليمية من الابتدائي إلى البكالوريا لم يبلغ في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين مستوى يسمح بانتقال عدد منهم إلى التعليم العالي في الجزائر و إلى الجامعات الفرنسية.

1 . 1 الهجرة الطلابية إلى فرنسا في السياق العام لتعليم الجزائريين

و بالإضافة إلى ذلك فإن التحاق الطلبة الجزائريين للتعليم العالي لا يندرج ضمن تطور طبيعي لتزايد اعداد المرحلتين الثانوية والابتدائية وذلك أن فتح باب التعليم أمام الأطفال الجزائريين قد حدث متأخرا وعلى نحو لم يسمح بنمو عادي وطبيعي للوضعية التعليمية التي كانت سائدة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي والتي كانت احسن حالا وهذا ما ذكرته العديد من التقارير التي أعدّتها المصالح الإدارية والعسكرية الاستعمارية نفسها التي تحدثت عن ازدهار التعليم الابتدائي و الثانوي و حتى العالي في إطار عدد من المدارس و الزوايا ، وبينت أن سياسة اغتصاب الأراضي و الملكيات والثروات من الجزائريين قد تسببت في تقهقر هذا التعليم. (2)

لم يكن فتح التعليم أمام الأطفال الجزائريين يندرج إذن ضمن سياسة تنمية المنظومة التعليمية التي كانت موجودة بل حدث في سياق سياسة استيطانية تقوم على تهديم النظام التربوي الموجود وإحلال محله نظام تعليمي يكرس الاستعمار ولا يهدف إلى تحقيق الرقي الاجتماعي والاقتصادي لكل سكان الجزائر . فتطبيقه قد حدث في ظروف مواجهة ثقافية وتربوية (3) . وكانت من إفرازات هذه السياسة أن تزايدت مواقف رفضه في أوساط الكثير من الفئات الاجتماعية الجزائرية . و ما زاد في تقوية هذا الرفض هو تباين المواقف والآراء

لدى السلطات والمسؤولين الاستعماريين حول جدوى توسيع نشر هذا التعليم. فأنصار توسيع هذا التعليم يعتبرون هذه السياسة وسيلة لإدماج والتحكم في الشعب الجزائري في الوقت يؤكد الرافضون له على المخاطر تحدق فرنسا بإتباع هذه السياسة إذ أن فتح التعليم أمام الجزائريين هو وسيلة لتكوين افواج الوطنيين الذين سيثرون لاحقا على السيادة الفرنسية.



تبين قراءة إحصائيات الرسم البياني السابق أن الاتجاه إلى ارتفاع الأعداد الذي بدأ مع السنة الدراسية 1985/1984 قد سجل انخفاضا قويا مع اندلاع الحرب العالمية الثانية إذا تقهقر عدد التلاميذ المتمدرسين خلال السنة الدراسية 45/1944 إلى مستوى السنة

الدراسية 85/1984. ثم برزت ظاهرة انخفاض الأعداد مرة ثانية و بكثافة أقل مع بداية ثورة التحرير الوطنية و استمرت لغاية السنة الدراسية 1957/1956 . و قد بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين أعلى مستوى له خلال السنة الدراسية 1961/1960.

ومن الطبيعي أن يسبب لهذا التطور المتديد لأعداد الأطفال الجزائريين المتمدرسين في المدارس الابتدائية التابعة للإدارة الفرنسية ضعفا لعدد التلاميذ الجزائريين في المرحلة الثانوية.

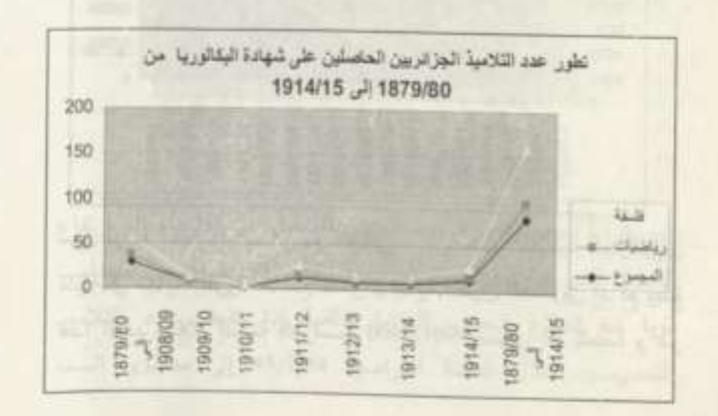


تبين قراءة إحصائيات الرسم البياني أن عدد التلاميذ الجزائريين قليلة في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين إذ لم يبلغ هذا العدد خلال السنة الدراسية 1901/1900 سوى 85 تلميذا و هو

عدد يبين أن الارتفاع مقارنة بالسنة الدراسية 1871/1870 كان ضئيلا جدا حيث لم يتجاوز 14 تلميذا.

بدأ اتجاه إلى ارتفاع الأعداد مع السنة الدراسية 1906/1905 و استمر لغاية السنة الدراسية 1957/1956حيث انخفضت بعد هذه السنة أعداد التلاميذ الجزائريين إلى نصف الأعداد المسجلة في السنوات السابقة. و عاد الاتجاه إلى ارتفاع الأعداد مجددا مع السنة الدراسية 1958/1957 وبلغت هذه الأعداد أعلى مستوى لها خلال السنة الدراسية 1961/1960.

من النتائج المباشرة لقلة أعداد التلاميذ الجزائريين في مؤسسات التعليم الثانوي أن كان عدد التلاميذ الجزائريين الناجحين في امتحان البكالوريا قليل جدا.



فإذا أخذنا الفترة الممتدة من السنة المدرسية 1980/1879 و لغاية 1915/1914 فإننا نسجل أن عدد الحائزين على شهادة البكالوريا لم يتجاوز 80 تلميذا.

1. 2. هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا في سياق تطور التعليم العالي بالجزائر

لقد أدى هذا التطور البطيء لنشر التعليم في أوساط الجزائريين عبر مختلف الأطوار التعليمية إلى تأخر دخولهم إلى مرحلة التعليم العالي ، فقد كانت نتائج فتح أربع مدارس عليا في الجزائر العاصمة سنة 1879 و تحويلها إلى مقام جامعة سنة 1909 ضعيفة في مجال تعليم الجزائريين ، حيث بلغ عدد المتخرجين 19 متخرج في اللغة العربية ، واثنين في البربرية ، وستة في الحقوق ، ومتخرج واحد في الصيدلة . وهي أرقام تبين أن عدد الجزائريين المسجلين في جامعة الجزائر كان قليلا وان التحاقهم بها كان بطيئا، حيث كان هذا العدد 61 طالب سنة 1916 و 100 طالب سنة 1925 و 147 طالب سنة 1940 و 360 طالب سنة 1945. وانخفض هذا العدد إلى 227 طالب سنة 1946 ليعود إلى الارتفاع ثانية بعد ذلك، حيث بلغ 442 طالب سنة 1951، و 513 طالب سنة 1953 و 585 طالب سنة 1954.[4]

لنشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تمكنت من فتح عدد من المدارس وأرسلت مجموعة من الطلبة إلى الخارج لمتابعة تكوين في علوم الشريعة بالدرجة الأولى ، إذ بلغ عددهم 1000 طالب سنة 1954 في جامع الزيتونة ، و120 طالب في جامعة القرويين و 150 طالب بالأزهر (7)

وهكذا تبين أن المنظومة التعليمية الفرنسية كانت تعتمد على الإقصاء والانتقاء كاداة لتكوين نخبة محلية وهذا ما تطلب مراقبة تطور تدفق الطلبة الجزائريين نحو الجامعات العربية والعمل بسياسة الانتقاء الدقيق للمترشحين للدراسة في الجامعات الفرنسية،بما يتضمنه ذلك من فرض قيود إدارية وعد تقديم دعم مالي أو بيداغوجي للذين استوفوا الشروط المفروضة.

1.3 . صعوبات معرفة أعداد الطلبة الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا:

من الصعب تقديم أعداد دقيقة لأعداد الطلبة الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا و هذا لثلاثة اسباب و هي:

1. عدم توفر إحصائيات.
2. إدماج الطلبة الجزائريين المهاجرين في فرنسا ضمن أعداد الطلبة الجزائريين المصنفين عادة في خانة الطلبة المسلمين و بدون التمييز بين أماكن دراستهم.
3. إدماج عدد الطلبة المهاجرين إلى فرنسا ضمن أعداد ما كان يسمى بطلبة الجزائر و بدون التمييز بين جنسياتهم الأصلية.

ومن خلال مقارنة الإحصائيات المتوفرة بحثا عن ما يسمح بالتمييز بين الطلبة المسلمين و الطلبة غير المسلمين القادمين من الجزائر، يمكن تحديد الاتجاه العام لتطور أعداد الطلبة الجزائريين المسجلين في الجامعات الفرنسية من 1909 و لغاية 1960/1959.



تبين إحصائيات الرسم البياني السابق أن الاتجاه إلى تطور أعداد الطلبة الجزائريين المسجلين بجامعات فرنسا كان بطيئا من 1910/ 1911 و لغاية 1935/1934 وبدأ في الارتفاع من 1946/1945 و لغاية 1960/1959 مع تسجيل تناقص أعداد الارتفاع خلال ثورة التحرير الوطني و هذا بعد أن سطرت الحكومة المؤقتة الجزائرية برنامجا لتكوين الإطارات الجامعية على أساس تنويع بلدان الدراسة.



نسجل من خلال قراءة إحصائيات الرسم البياني السابق ان اعداد الطلبة الجزائريين الحاصلين على منحة الحكومة الجزائرية المؤقتة والذين كانوا يتابعون دراساتهم بالجامعات العربية يمثلون 74.78٪ من مجموع الطلبة الحاصلين على هذه المنحة. اما عدد الطلبة الموفدين إلى جامعات أوروبا ومن بينها الجامعات الفرنسية و أمريكا فلا يمثل إلا 14.24٪ من مجموع هذا العدد وهي نسبة تزيد قليلا عن ما تمثله أعداد الطلبة الجزائريين الموفدين إلى جامعات البلدان الاشتراكية (سابقا) و الذين يمثلون 12.97٪ من مجموع أعداد الطلبة الحاصلين على منحة.

يبين توزيع أعداد الحاصلين على المنح حسب التخصصات ان الحكومة الجزائرية المؤقتة كانت توحي أهمية للتخصصات الإدارية و العلوم الاجتماعية و الإنسانية حيث بلغ عدد طلبة هذه التخصصات 477 طالب و عدد طلبة التخصصات العلمية 317 طالب.

2. الانحدار الاجتماعي للطلبة الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا

لم تكن هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا تندرج إذن ضمن سياسة تعليمية مقصودة، بل كانت نتيجة لإدراك عدد من الفئات الاجتماعية الجزائرية أن التعليم هو وسيلة للمطالبة بالحقوق والمساواة. ولم تكن هذه الفئات ممثلة لطبقات معينة بل ان الطلبة المهاجرين كانوا ينتمون إلى مختلف فئات الشعب الجزائري. فخلافا لما قد يتبادر إلى الذهن فإن هؤلاء الطلبة مثل زملائهم الذين بقوا في الجزائر لتابعة التعليم بجامعة الجزائر لا ينتمون جميعا إلى الطبقات الثرية والطبقات الموالية للاستعمار.إذ كما يقول فرحات عباس فان غالبية الطلبة الجزائريين الذين كانوا يتابعون تعليمهم الجامعي هم من أبناء الشعب وليس من طبقات معينة

« Ces jeunes pour lesquels l'université n'a encore que condescendance hautaine, ne sont pas seulement des enfants de leur famille, mais ceux du peuple algérien, au service duquel ils consacreront leurs existences et emploieront leurs talents » (8)

يتحدث عباس في هده الفقرة عن فكرة أساسية وهي أن الطلبة الجزائريين لا ينتمون إلى عائلاتهم ا بل إلى الشعب الجزائري في مجمله وان الموارد التي سمحت لهم بمواصلة التعليم لم تنتج تمايزا اجتماعيا وإنما ساهمت في تكوين نخبة هي في خدمة مختلف الفئات وليس فئة معينة . والسبب الرئيسي في ذلك هو ان معظم الطلبة هم من

أبناء الفقراء من عائلات ريفية أو من عائلات ميسورة الحال ولكن ليس من عائلات ثرية كما يبين ذلك فرحات عباس بقوله:

« Nous sommes pour la plupart des pauvres gens sortis des douars et de familles modestes pour devenir, bacheliers, on ne sait comment » (9)

تنوع الانحدار الاجتماعي للطلبة الجزائريين الدارسين بفرنسا الذي يتحدث عنه فرحات عباس تؤكده الملاحظات التي سجلها المسئولون الاستعماريون أنفسهم والتي تبين أن الطبقات التي كانت في خدمتهم لم تكن في تلك الفترة تعتمد على تعليم للمحافظة على مكانتها بل كانت تكتفي بالتعليم الثانوي والابتدائي اللذين كانا وسيلتين للسماح لأبنائها باستخلافها في مناصبها وهو ما ذهب إليه فرحات عباس عندما لاحظ سنة 1927 بقوله:

"L'enseignement secondaire, base de l'enseignement supérieur, n'est accessible qu'au petit nombre de riches et aux boursiers du gouvernement général, or ces boursiers, fils de caïds en majorité n'ont qu'un idéal : devenir caïd à leur tour. Par conséquent ils ne profitent pas ou profitent mal des avantages dont on les fait bénéficier ». (10)

إن التعليم بالنسبة لهذه العائلات، كما جاء في هذه الفقرة، هو أداة لضمان تواجدها في الإدارة وليس وسيلة لتغيير المكانة في المجتمع. ويذهب شريف بن حبيلس وهو من الجامعيين الجزائريين الأوائل إلى بعد من ذلك في وصفه لعدم وعي الطبقات التقليدية التي أطلق عليها أسم les Ouled bled بأهمية التعليم العصري حيث ارجع توقف التمدرس لدى الجزائريين خلال مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى انغلاق القياد و البشاغات والآغات على المزايا التي تحصلوا

عليها بتعاملهم مع الاستعمار الفرنسي وإلى غطرستهم وكسلهم (11) في الوقت الذي ظهرت لدى العديد من عائلات الطبقات المتوسطة وحتى الفقيرة إرادة قوية لتغيير وضعيتها بالاعتماد على توفير لأبنائها شروط مواصلة التعليم في الجامعات ، وهذا ما سجله أحد القادة العسكريين الفرنسيين وهو Le colonel Schoen يقوله:

" Aucun des membres de la famille X ... n'a semble t-il poursuivi jusqu'au bout ses études secondaires (alors que le fils d'un des domestiques de cette famille serait bientôt médecin ». (12)

تلخص الملاحظات التي سجلها هذا الضابط الفرنسي بعبارات بسيطة التحولات العميقة التي شهدتها البنية الفكرية للعديد من الطبقات والتي أنتجت بدورها تغييرات على مستوى التركيبة الاجتماعية في الجزائر. ويمكن إعطاء فكرة عن هذه التركيبة بالتمييز بين ثلاثة فئات .

- فئة أولى يمكن اعتبارها بمثابة طبقة بورجوازية ، تتكون من المقاولين والتجار ومالكي العقار والأراضي وتتميز عائلات هذه الطبقات بتشجيع تعليم ابنائها في الفروع والتخصصات التي تسمح بالمحافظة على مكانتها الاجتماعية وهذا ما يفسر إلى حد ما ضعف تواجد ابنائها في مرحلة التعليم العالي.

-فئة ثانية واسعة وغير متجانسة متكونة من البرجوازية الإدارية والنخب الوسطية ومن بعض الأعوان المتعاملين مع الإدارة الاستعمارية. ويشترك أفرادها في اعتماد التعليم كوسيلة للارتقاء في سلم التدرج

الاجتماعي وهذا ما يفسر تفضيل التخصصات الجامعية التي تسمح بممارسة مهن حرة بالدرجة الأولى ومهن إدارية بالدرجة الثانية.[13]

- فئة ثالثة متكونة من الطبقات الفقيرة ومن العمال الأجراء والفلاحين والمالكين الصغار. ويجد من بين عائلات هذه الفئة من أدركت أهمية التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص في تغيير وضعيتها الاجتماعية.

يتبين من خلال استعراض للمواقف الاجتماعية إزاء استعمال التعليم العصري إن الأطروحة التي عرضها عدد من الباحثين بشأن الانحدار الشعبي للطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية أطروحة لا تخلو من صواب وهو ما عبر عنه أحد المفكرين الشيوعيين الجزائريين وهو أحمد إينال الذي ينحدر من عائلة فقيرة من مدينة تلمسان واستطاع أن يتحصل على شهادة الليسانس في التاريخ قبل اندلاع ثورة التحرير الوطني لينضم إلى الثورة ويتعرض إلى أبشع أنواع التعذيب بعد إلقاء القبض عليه . ويقول حول هذا الموضوع:

"Quant aux étudiants musulmans de cette université, à part quelques «fils de grande tente », la presque totalité est issue du peuple, c'est-à-dire qu'ils ne peuvent en aucun cas, du moins pendant la période étudiante, s'embourgeoiser ». (14)

يؤكد فحص البيانات المتوفرة حول الانحدار الاجتماعي للطلبة الجزائريين كما هي واردة في تحقيق اجتماعي صدر سنة 1950 هذه الملاحظة حيث يتبين أن 75٪ من الطلبة المسلمين ينتمون إلى وسط

متواضع، (من المالكين الصغار، التجار الصغار، موظفين) و17٪ ينتمون إلى عائلات ثرية من البرجوازية الوسطى المكونة من الأساتذة والمحامين والأطباء.[15] ونفس النتيجة تقريبا أظهرتها نتائج سبر قامت به جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا AEMAN سنة 1954 بجامعة الجزائر حيث تبين أن 37٪ من الطلبة المسلمين بهذه الجامعة ينتمون إلى عائلات الحرفيين والتجار الصغار، 12٪ ينتمون إلى عائلات فئة الموظفين و11 ينتمون إلى عائلات المستثمرين الفلاحين و9٪ ينتمون إلى المستخدمين الإداريين و8٪ إلى عائلات المهن الحرة و8٪ إلى عائلات العمال و7 إلى عائلات الملاك و8٪ ينتمون إلى عائلات لا يمارس أربابها وظيفة معينة[16]. الشهادات التي قدمها الطلبة أنفسهم حول الوضعية الصعبة التي كانوا يعانون منها أثناء مزاولة دراساتهم الجامعية في فرنسا تؤكد أن الطلبة الجزائريين الدارسين بفرنسا لم يكونوا من العائلات الثرية. حوا هذه الوضعية يقول مصطفى لشرف، وهو من الطلبة الجزائريين بفرنسا، ما يلي:

" Nous n'avons bénéficier d'aucune bourse française ou autre ; de tous les Maghrébins, les Algériens étaient les plus pauvres à Paris où ils faisaient leurs études tout en s'occupant à des petits et durs travaux pour vivre, victimes plus que d'autres étrangers du racisme et d'abandon. (...) Nos étudiants algériens, de cet après guerre 1939-1945 atrocement marqués par les massacres de mai à Sétif, Kherata et Guelma, n'avaient rien et il leur était difficile de trouver ou se loger chez les particuliers ... » (17)

3- أسباب هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا.

ومن خلال التحليل السابق يتبين أن الهجرة إلى فرنسا لمتابعة الدراسة بجامعاتها يشمل نقطة تحول في تحقيق مشروع حراك اجتماعي لم يجد في ظروف الدراسة بجامعة الجزائر مناخا مناسبا لاجتياز عتبة التمييز العرقي والثقافي والاجتماعي في ميدان تقييم العمل والتخصصات المهنية، وهنا لا بد من الإشارة إلى الخطأ الذي وقع فيه بعض الدارسين عند اعتبارهم تفضيل الطلبة الجزائريين وتفوقهم في التخصصات العلمية والقانونية والإنسانية بمثابة نفور عن العمل اليدوي ولم يحاولوا تحليل هذا الموقف كشكل للتعبير عن إرادة في توسيع دائرة تكون الهويات الفردية والجماعية لدى الجزائريين وخاصة الطلبة منهم.(18)

دوافع الهجرة الطلابية الجزائرية إلى فرنسا ، كما تبين أعلاه،هي دوافع إستراتيجية تكونت لدى عدد من العائلات والطلبة بعد أن تبين أن فتح جامعة الجزائر أمام الجزائريين لم يكن موجها سوى لخلق وهم المساواة وترقية الأهالي، وهي دوافع إستراتيجية ناتجة عن قناعة بأن اكتساب العلم والمعارف كأداة تحررية من الجهل والفقر واللامساواة لم يعد مجديا في المؤسسات الجامعية بالجزائر التي كانت موجهة لتكوين النخبة الاستعمارية ، وهذا ما استدعى الهجرة إلى الجامعات الفرنسية بحثا عن وسط لا يقيم تمييزا بين الذين يطلبونه على أساس العرق أو الدين أو الوضعية الاجتماعية، وهذا ما عبر عنه

تقرير مؤسسة C.H.E.A.M الذي ورد فيه بشأن دوافع هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا ما يلي:

"Les uns et les autres ont choisi Paris de préférence à Alger parce qu'ils pensent pouvoir mieux connaître ce qu'est la France débarrassée des parties pris et des idées toutes faites qui sont trop souvent l'apanage des français d'Afrique du Nord » (19)

البحث عن ظروف دراسية ملائمة لتكوين نخبة فكرية في المهجر بعد أن استحال توفرها في الجزائر هو إذن الدافع الرئيسي لهجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا وهذا ما يأكده أحد الطلبة الجزائريين وهو الطالب إبراهيم بن عبد الله حيث يقول :

" A Alger, il faut le dire, l'étudiant musulman est dédaigné par son camarade français qui le considère comme inférieure. Malgré toutes les difficultés administratives pour cette émigration, l'exode en France devient aujourd'Hui à fait accompli " (20)

ونجد في النشرة الشهرية الصادرة في شهر افريل 1955 توضيحا لدوافع الهجرة الطلابية الجزائرية إلى فرنسا حيث تم التركيز في مقالاتها على نقطة أساسية تتعلق بالبحث عن وسط ثقافي واجتماعي خال من التميز الثقافي والعرقي ويوفر نفس الحظوظ لجميع الطلبة ، وهذا ما يؤكده جون جاك راجر J.J.Rager متحدثا عن تكون نخبة جزائرية في فرنسا بقوله:

" Ils forment un groupe de petits fonctionnaires (mairies, poste), et surtout, (...) d'étudiants qui viennent poursuivre leurs études dans les facultés de France (Paris, Montpellier, Aix Toulon, Grenoble et Lyon). Les étudiants musulmans sont attirés vers les villes universitaires de France, car ils ne s'y heurtent pas à des préjugés raciaux, notamment auprès des logeurs » (21)

أما غي برفيلي Guy Pérvillé فيطرح ظاهرة هجرة الطلبة إلى فرنسا من خلال مفهوم التثقف الحر la libre acculturation الذي يستعمله للإشارة إلى أن الهجرة إلى فرنسا هو اختيار للبحث عن مصادر العلم في الجامعات الفرنسية التي هي مصادر نشر الثقافة الفرنسية باعتبارها من أرقى الثقافات الأوروبية.(22)

إلا أن التحليل الأكثر دقة وبعدا نجده عند فرحات عباس الذي بين أن التعليم العصري في المدارس وما يتضمنه من قراءة الكتب حول الحضارة العالمية هو أداة لتكوين ثقافة عالية تسمح بتحرير الإنسان الجزائري وتوفر له شروط التكفل بمصيره بنفسه. ويقول بهذا الشأن ما يلي:

"Nos livres représentaient la France comme symbole de la liberté. A l'école on oubliait les blessures de la rue et la misère du Douar pour chevaucher avec les révolutionnaires français et le soldat, les grands courants de l'histoire". (23)

يتضمن هذا التحليل إشارات إلى ضرورة اعتماد المبادئ التحريرية العالمية التي لا تتوقف عنه استعمال السلاح بل تولي عناية رئيسية لتكوين الإنسان حتى يصبح العلم والمعارف سلاحا لترقيته وتحريره. وفي سياق هذا التناول يوضح بن جمان سطورة Benjamin Stora أن فرحات عباس كان يعتقد أن تعامل الطلبة الجزائريين مع الاستعمار الفرنسي يجب أن يقوم على توظيف المعارف التي تمنحهم إياهم المؤسسات التعليمية الفرنسية، أي توظيف معارف فرنسا الجمهورية لمحاربة فرنسا الاستعمارية. ويقول سطوره حول هذا التصور ما يلي:

" Pour lui, les étudiants doivent travailler au relèvement de leur peuple avec les armes que leur donne l'instruction française, et ils doivent réclamer de la France républicaine des mesures conformes aux idéaux que l'école leur inculque » (24)

وهكذا يتبين أن التحاق الجزائريين بالجامعات الفرنسية قد حدث في سياق بلورة مواقف فكرية قائمة على تفضيل اكتساب المعارف والعلوم واستيعاب مبادئ الثورات التحريرية العالمية كأدوات للتحرر والرقي الاجتماعي بدل توظيف هذا التعليم للبحث عن الثراء واكتساب مناقع شخصية.

يندرج التحاق الطلبة الجزائريين بالتعليم العالي بالمهجر إذن ضمن صيرورة تكون مواقف نخبوية قائمة على تفادي الانغلاق على المقاومة المسلحة بدون إعداد نخبة جامعية لمواجهة مستلزمات المستقبل. وهو حل اتخذ لتجاوز العقبات والقيود المفروضة على تحقيق هذا الهدف في إطار جامعة الجزائر.

4. أشكال تنظيم إقامة الطلبة الجزائريين في فرنسا

ولتوضيح أن الهجرة الطلابية إلى فرنسا تندرج في سياق تجاوز ازمة تكون نخبة علمية في الجزائر يتعين تناول كيفية تحول هذه الهجرة من حركة تنقل لأفراد منعزلين إلى حركة اجتماعية مهيكلة بتنظيمات طلابية لها قوانينها واستقلاليتها وقادرة على التعامل مع التنظيمات الوطنية الجزائرية الأخرى. وفي هذا السياق تجدر تحليل العناصر التي تسمح بفهم العلاقة بين الظروف التاريخية لتأسيس التنظيمات الطلابية

الجزائرية وتأخر مشاركة الطلبة الجزائريين في فرنسا وخريجي جامعاتها في الحركة الوطنية .

وأول ما يتعين الإشارة إليه هو أن دخول الطلبة الجزائريين إلى حقل التنظيمات الطلابية قد حدث بعيدا عن تأثير التنظيمات الأولى للحركة الوطنية في إطار تنظيم نجم شمال إفريقيا كما يبدو ذلك في ظروف تأسيس ودادية طلبة شمال افريقيا المسلمين بالجزائر العاصمة وجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا. ويجب بعد ذلك التنبه إلى أن ظهور التنظيمات الطلابية الجزائرية ومشاركة الطلبة الجزائريين في حقل الممارسة الثقافية الطلابية قد حدث بعد فشل تجربة الاعتماد على تنظيمات تجمع الطلبة الفرنسيين والطلبة الجزائريين. وقد تبلور ت فكرة تأسيس تنظيم طلابي خاص بالطلبة الجزائريين في سياق هذا الصراع على مستوى جامعة الجزائر وتجسدت في إطار مشروع جمعية طلابية جزائرية و تبلورت هذه الفكرة في فرنسا كامتداد لظهور الحركات التضامنية في أوساط المهاجرين الجزائريين وليس كإفراز مباشر لتأسيس تنظيمات سياسية .

ومن بين التنظيمات التضامنية التي كان لها الاثر في تأسيس الحركة الطلابية الجزائرية في فرنسا يمكن ذكر جمعية التضامن الجزائري، Solidarité Algérienne والتي تم تأسيسها في مدينة مرسيليا في 3 اكتوبر 1912 لمساعدة المهاجرين المحتاجين وجمعية العمال الجزائريين Association des travailleurs Algériens التي تأسست في مدينة ليون سنة

1924 لتقديم العون في ميادين العمل والإقامة للعمال الجزائريين [25].

وبعبارة أخرى فإن تأسيس التنظيمات الطلابية الجزائرية قد حدث تحت تأثير جانبين، الأول هو تكون تقاليد العمل النقابي الطلابي في جامعة الجزائر والثاني ظهور تنظيم مغاربي في أوساط المهاجرين كأداة لتسيير الاتجاه إلى تمديد مدة الإقامة بالمهجر.

ويلاحظ أن تأثير كل هذه العوامل مجتمعة قد جعل الممارسة الطلابية الجزائرية في تنظيماتها الأولى تفضل الطابع النقابي عن العمل السياسي حيث أن الانشغال الأولى لأعضائها كان منصبا على إعطاء عناية خاصة للآليات التي تسمح بتحقيق نتائج ملموسة مثل الاعتماد على التضامن الطلابي المغاربي والتضامن الطلابي العربي بدل الانحراف مباشرة في تنظيمات الحركة الوطنية.

ولتوضيح هذه الإشكالية وتطورها في سياق تطور التنظيمات الطلابية الجزائرية نقترح استعراض المراحل التي مر بها تأسيس هذه التنظيمات.

4 . 1 . العوامل المؤثرة في تأسيس التنظيمات الطلابية الجزائرية في فرنسا:

ظهرت التنظيمات الطلابية الجزائرية في فرنسا تحت تأثير عدة تيارات منها ما هو خاص بالعمل النقابي الطلابي في فرنسا سواء كان فرنسيا محضا أو عالميا أو عربيا ومنها ما هو مرتبط بتكون اللبنات الأولى

للتنظيمات التضامنية في أوساط المهاجرين الجزائريين والحركة الوطنية بالمهجر. و لفهم المسار الذي مرت به تجربة تأسيس حركة طلابية جزائرية بفرنسا قبل ، 1954 ، يبدو من الأهمية بما كان ، دراسة تراكم الممارسة النقابية للطلبة الجزائريين بالجزائر لمعرفة نوعية تأثيرها على تكون تنظيم طلابي جزائري بفرنسا في سياق التعامل مع إشكالية العمل الوحدوي المغاربي أو الممارسة النضالية المستقلة .

4 . 1 . 1 .التأثير المحدود لمشاركة الطلبة الجزائريين في قيادة حركة الشباب الجزائري (1908 /1930)

ابتداء من سنة 1908 ظهرت حركة طلابية سياسية كرد فعل لمشروع إلزامية الخدمة العسكرية على الشباب الجزائري وعرفت هذه الحركة بحركة الشاب الجزائري .le mouvement du jeune algérien ولم يقتصر البيان الذي كان بمثابة وثيقة إعلان ميلاد هذه الحركة ه تحت اسم بيان الشاب الجزائري، على مطالب تخص فقط الشباب بل شملت كافة فئات الشعب الجزائري، ولعل اهمها هي المطالبة بإلغاء قانون الأهالي "code de l'indigénat" وإلغاء عدم المساواة الضريبية والميزانية ونشر التعليم بين المعمرين والجزائريين. وعلى الصعيد السياسي يطالب البيان بالعمل بالتمثيل العادل للجزائريين في الجمعيات الجزائرية وفي البرلمان الفرنسي.

وعلى الرغم من أن قيادة هذه الحركة ضمت مجموعة خريجي الجامعات، حيث ترأسها في الجزائر العاصمة المحامي عمد بودرية.

وكان مساعده هو الطبيب بلقاسم بن تهامي. اما في منطقة قسنطينة فقد تراس الحركة مختار بن حاج سعيد والدكتور موسى بن شقوف في حين كانت منطقة وهران ممثلة من طرف السيد محمد بن رحال والأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر إلى جانب المترجم العسكري إسماعيل حانيط وأستاذي القانون بن علي فكار وشريف بن حبيلس والمحامي طالب عبد السلام، فان ذلك لم يكن كافيا لنمو في إطار حركة الشاب الجزائري اتجاه تأسيس تنظيم طلابي . وقد يعود السبب في ذلك إلى اختيار الحركة النضال من اجل تحقيق مشاريع تحسين الوضع الاجتماعي للجزائريين في إطار مشاريع الإدارة الاستعمارية كما يبدو ذلك في قبولها لاقتراح الحاكم العام للجزائر موريس فيولات Maurice viollette والمتمثل في طرح مطالب الحركة ضمن مشروع الوفاء لفرنسا .

لم تتوفر حركة الشاب الجزائري إذن الظروف التنظيمية لتأسيس حركة طلابية جزائرية مما جعل الطلبة الجزائريين الذين التحقوا بجامعة الجزائر يلجئون إلى التنظيمات الطلابية التابعة للاستعمار التي شكلت إطارا لمارستهم الطلابية وكانت نقطة بداية العمل من اجل تكوين حركة طلابية جزائرية.

4 . 1 . 2 . الانخراط في الجمعية العامة لطلبة الجزائر:

تكون التنظيم الطلابي الجزائري بفرنسا بعد تطور تجربة تأسيس تنظيم طلابي جزائري بجامعة الجزائر حيث أن تاسيس ودا دية طلبة

شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا سنة 1927 بباريس جاء في ظروف نمو فكرة لتشكيل تنظيمات خاصة بالطلبة الجزائريين على ضوء تجربة المساهمة في التنظيمات الطلابية التي أنشأت على مستوى جامعة الجزائر وجامعات فرنسا.

وقد بدأ الاحتكاك بالعمل النقابي الطلابي بالنسبة للطلبة الجزائريين مع نهاية القرن التاسع عندما تم في سنة 1885 تأسيس الجمعية العامة لطلبة الجزائر في إطار نظام الجمعيات الطلابية المنتشرة في مختلف المدن الجامعية والتي على أساسها تم تشكيل عام 1907 الاتحاد الوطني لجمعيات طلبة فرنسا (UNAEF) الذي تحول فيما بعد إلى الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا VNEF ففي سنة 1889 شارك أول طالب جزائري وهو علي بودربة في وفد طلبة مدينة الجزائر في أشغال الملتقى الدولي للطلبة الذي نظم بباريس في إطار تنظيم المعرض العالمي [26] إلا أن مشاركة هذا الطالب الجزائري لم تسمح بتطوير ممارسة العمل النقابي الطلابي في أوساط الطلبة الجزائريين وذلك لأن تعديل قانون الجمعية الذي أقر ضرورة حصول الطلبة الجزائريين على تزكية الطلبة الفرنسيين للانضمام إلى أي تنظيم طلابي كان عائقا أمام ارتفاع أعدادهم في التنظيمات الطلابية. وقد انتهز الاتحاد الوطني لجمعيات طلبة فرنسا مناسبة انعقاد مؤتمره بالجزائر العاصمة لتقديم جملة المقترحات لتحسن وضعية التعليم في الجزائر و أهمها هي

المطالبة بفتح التعليم أمام الجزائريين وتحويل المدارس العليا الموجودة على مستوى مدينة الجزائر إلى الجامعة.

ورغم معارضة الجمعية العامة لطلبة الجزائر التي كان يهيمن على قيادتها الطلبة المستعمرون فقد وافق المؤتمر على المقترحات إلى عرضها الطالب طالب عبد السلام والتي كانت تهدف إلى توسيع مشاركة الطلبة الجزائريين في العمل النقابي الطلابي بشكل خاص. وكان هذا الاعتراف نقطة بداية حرب صراع بين الطلبة الجزائريين وقيادة الجمعية التي لجأت بعد فشلها إلى وضع قيود أخرى أمام انخراط الطلبة الجزائريين في التنظيمات الطلابية بجامعة الجزائر. وتمكنت من الحصول على موافقة السلطات الاستعمارية على قرار إلغاء الترشيح للطلبة الجزائريين من غير حاملي شهادة البكالوريا للالتحاق بالجامعة لدراسة الطب والقانون.

وأمام ارتفاع عدد الطلبة الجزائريين خلال فترة الحرب العالمية الأولى وانخفاض عدد الطلبة الفرنسيين الذين تم تجنيدهم، سارعت الجمعية إلى وضع قيود جديدة لمنع الطلبة الجزائريين من السيطرة على قيادة الجمعية وهذا بإقرار مادة جديدة تمنع الطلبة الجزائريين من تولي مناصب قيادية.

4 . 1 . 3 . تاسيس الاتحاد العام لطلبة الجزائرVGEA

امام فشل تجربة ممارسة العمل النقابي الطلابي في التنظيمات الطلابية التي كانت موجودة على مستوى جامعة الجزائر والتي كانت تحت سيطرة الطلبة الاستعماريين، تكونت لدى الطلبة الجزائريين قناعة بضرورة تاسيس تنظيمات خاصة بهم. ومما زاد في تجسيد هذه القناعة في فعل ملموس ان المواقف العنصرية لجمعية طلبة الجزائر قد دفعت بعدد من الطلبة الجزائريين إلى انفصال عنها والمشاركة في تاسيس الاتحاد العام لطلبة الجزائر الذي كان مفتوحا لكل الطلبة بدون تمييز. إلا ان هذا الانفتاح لم يدوم طويلا ولم يسمح بإلغاء مبدا الاستثنائية العضوية التي كانت مفروضة على انضمام الطلبة الجزائريين إلى التنظيم الطلابي الجديد لقبل الانضمام إلى الجمعية القديمة بدون مطالبة تعديل المادة التي كانت تشترط ان يكون اعضاء مكتب الجمعية طلبة فرنسيين[27]

4 . 1 . 4. تاسيس ودا دية طلبة شمال افريقيا المسلمين بالجزائر:AEMAN

امام فشل توحيد هذين التنظيمين الطلابيين في إلغاء القيود العنصرية المفروضة على ممارسة الطلبة الجزائريين للعمل النقابي، لم يكن امام هؤلاء خيار آخر سوى تاسيس تنظيم طلابي خاص بالجزائريين وهو ما كان ممكنا بفضل التجربة التي اكتسبها عدد منهم

من خلال انخراطهم ومشاركتهم في نشاطات جمعيات التضامن الجزائر ي مثل جمعية الراشدية (تم تاسيسها سنة(1902) وجمعية التوفيقية التي بلغ عدد الطلبة في مجلس إدارتها سنة 1911 سبعة من مجموع اثني عشرة عضوا .واطلق على هذا التنظيم الجديد تسمية ودادية طلبة شمال افريقيا المسلمين بالجزائر لفتح الباب واسعا أمام انضمام جميع طلبة شمال افريقيا . وأسندت مهمة رئاستها إلى بلقاسم بن حبيلس . ومن بين اعضائها البارزين الذين كان لهم دورا أساسيا في نوعية نشاطاتها وفي القيام بأدوار رئيسية في الحركة الوطنية نذكر فرحات عباس، بن قاسي جيلالي وبلعيد عبد السلام

يتبين من خلال التسمية المختارة لهذا التنظيم الطلابي الجديد أن إستراتيجية بداية تاسيس التنظيمات الطلابية الجزائرية كانت تقوم على إقامة تميز عن التنظيمات الطلابية التي أسسها الطلبة الاستعماريون وفتح الباب أمام كل الطلبة من اقطار المغرب العربي وفي نفس الوقت عدم الانغلاق على النفس وهذا بالانفتاح على كل التنظيمات الطلابية وهذا ما يبدو من خلال قبول الانخراط في الجمعية العامة لطلبة الجزائر في سياق احترام مبدا تنظيم الطلبة الذي اقره الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا باعتبار ان الودادية كانت تعتبر نفسها في ذلك الوقت عضوا في هذا الاتحاد..

4. 1. 5 . تدعيم علاقات الودادية بالجمعية العامة لطلبة الجزائر:

وبعد ثلاث سنوات من تاسيس ودادية طلبة شمال افريقيا المسلمين وبالنظر إلى النتائج التي حققتها والنفوذ الذي اكتسبته في الأوساط الطلابية بادرت قيادة الجمعية العامة لطلبة الجزائر إلى التقرب من الودادية داعية إياها للتدارس في امر انخراط الطلبة الجزائريين إلى الجمعية بعد تعديل المادة التي كانت موضوع الخلاف حيث اصبحت العضوية في مكتب الجمعية مفتوحة للفرنسيين والجزائريين. وتم الاتفاق بمناسبة انعقاد المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة فرنسا VNEF بباريس في شهر جويلية 1924 قبول انضمام الطلبة الجزائريين إلى الجمعية في إطار انضمامهم إلى الودادية التي اصبحت عضوا في الجمعية بموجب الاتفاق الذي وقعه رئيس الودادية الطالب حسين صديق عن الجانب الجزائري وبول سورين P.Saurin عن جانب الجمعية. وخلال عشرة سنوات من 1925 إلى 1945 حقق التعاون بين المؤسستين عدة نتائج لعل أهمها هو فتح المجال أمام الطلبة الجزائريين لنشر مقالات في منشورات الجمعية والتعريف بنشاطات الودادية وكذاك تعيين الطالب فرحات عباس في الوفد الفرنسي الذي شارك في أشغال المؤتمر الثاني عشر للكونفدرالية الدولية للطلبة الــذي انعقد ببروكسل سنة 1930 وكذلك تعيينه كنائب لرئيس الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا سنة 1931 (28).

4 . 2. تنظيم الحركة الطلابية الجزائرية بفرنسا

لفهم نوعية مساهمة الطلبة الجزائريين في الحركة الوطنية، يتعين دراسة الظروف التاريخية التي تبلور فيها مشروع تاسيس تنظيمات طلابية جزائرية بالمهجر

4 .2. 1 . تاسـيس جمعــية طلبة شمـــال أفريقيا المسلمين بفرنسا AEMNAF:

ساعد نجاح تجربة تكوين تنظيم طلابي مفتوح للطلبة المسلمين في سياق التعايش مع الجمعية العامة لطلبة الجزائر باعتبارها الإطار المؤسساتي العام لنشاطات التنظيمات الطلابية بالجزائر في نمو دافع في أوساط الطلبة المغاربة بباريس إلى إنشاء تنظيم مماثل مستقل عن الجمعية العامة لطلبة باريس AGEP التي بحكم ميولها السياسية لم تكن تشكل إطارا لنشاط الطلبة المغاربة . و لهذا الغرض تم مع مطلع سنة 1927 تشكيل لجنة مؤقتة تحت رئاسة الطالب التونسي سالم الشاذلي. و بعد إصدار أربعة قوانين تنظيمية، عقدت جمعية عامة يوم 20 ماي 1927 تم خلالها المصادقة على هذه القوانين و اتفق على إيجاد تسمية لهذا التنظيم الطلابي الجديد وهو جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا AMNAF أو..AEMNA، وتم انتخاب أول مكتب لها يترأسه الطالب القومي سالم الشاذلي ويضم الطالب التونسي أحمد بن ميلاد، والطالب الجزائري أحمد كسوس

وعلى الرغم من الحرص الشديد الذي ابداه اعضاء مكتب الجمعية للمحافظة على وحدة الطلبة وطابعها غير السياسي فقد برزت خلافات بين الطلبة الجزائريين وزملائهم من البلدان المغاربية الأخرى حول الموقف المتبني إزاء رفض عضوية الطلبة الذين اخذوا الجنسية الفرنسية فقد كان الطلبة الجزائريون يطالبون بفتح الجمعية امام كل الطلبة بدون تمييز وعدم إقصاء الطلبة المغاربة الحاملين للجنسية الفرنسية ولم ينل هذا المطلب موافقة كل الأعضاء مما جعل الطلبة الجزائريين يفكرون في تاسيس تنظيم طلابي خاص بهم.

4. 2. 2. تاسيس جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين بـفرنسا AEMAF ou AEMA

وقد تبلورت هذه الفكرة بوضوح بعد مصادقة الجمعية العامة المنعقدة في 28 فيفري 1930 على قرار طرد الطلبة الذين اخذوا الجنسية الفرنسية من التنظيم المغاربي بحجة ان اخذ الجنسية الفرنسية يفقد الإسلامية. وقد ابدى الطلبة الجزائريون معارضتهم لهذا القرار معلنين ان مفهوم التجنس في الجزائر يكتسي مدلولا خاصا باعتبار ان الجنسية الفرنسية امر مفروض على الجزائريين كما ان ربط إسلامية الأشخاص بعدم اخذ الجنسية الفرنسية يشكل في نظر الطلبة الجزائريين إعلان بتحول الجمعية من الطابع النقابي الطلابي إلى العمل السياسي تحت مظلة أحزاب سياسية.

ونظرا لعدم الاستجابة لموقفهم فقد قرر الطلبة الجزائريون في سنة 1930 تاسيس جمعية خاصة بهم وهي جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في فرنسا AEMAF او AEMA وتم تشكيل اول مكتب لها تحت رئاسة طالب الطب مقران بن زيتوني وضم طلبة اصبحوا فيما بعد شخصيات بارزة في الحركة الوطنية مثل جمال الدين دردور.

وبحكم تاسيسها كرد فعل لرفض عضوية الطلبة المغاربة الحاملين للجنسية الفرنسية، فقد تميز نشاط التنظيم الجديد بالتقرب من الأوساط التقدمية والعلمية بصرف النظر عن اصلها وعرقها ودينها. وهكذا فقد قررت الودادية تعيين موريس فيولات Maurice Viollette رئيسا شرفيا. وتبنت نفس الموقف بالنسبة لجمعية المدرسين الأهالي Association des instituteurs indigènes كما وافقت على انضمامها إلى الجمعية الفرنسية لطلبة شمال افريقيا AGENA وعلى المساهمة في تاسيس تحت رعاية بلدية باريس النادي الفكري المتوسطي الموجه لاستقبال طلبة شمال افريقيا [29].

4. 2. 4. تاسيس تنظيمات طلابية محلية في فرنسا:

التوجيه الذي سلكه نشاط جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في فرنسا كان قويا وحقق انتشارا في أوساط الطلبة الجزائريين خلال السنوات التي لم تشهد تطورا ملحوظا للحركة الوطنية الجزائرية الحاملة لمشاريع المطالبة بالاستقلال. إلا انه مع زيادة قوة هذه الحركة

وانتشارها في أوساط المهاجرين والطلبة تناقص نشاط هذه الجمعية ليختفي تماما سنة 1937 ولم يكن بوسعها الصمود أمام تأسيس تنظيمات جديدة من طرف الطلبة الجزائريين في العديد من المدن الجامعية ولعل أهمها هي لجنة التعاون بين الطلبة الجزائريين بباريس Comité d'entraide des étudiants Algériens à Paris الذي تم تأسيسه سنة 1946 وترأسه طالب الفلسفة كلوش عبد الحميد .

وإلى جانب هذه اللجنة تم تأسيس سنة 1934 بمدينة تولوز جمعية الطلبة العرب التي كان أمينها العام هو طالب الفلسفة الجزائري عباس علاوة الذي شغل نفس المنصب في اتحاد الطلبة المسلمين لشمال افريقيا المؤسس بنفس المدينة . واستمر هذا الاتحاد في نشاطه تحت رئاسة الطلبة الجزائريين لغاية 1952 .

أما في مدينة مونبوليه فقد أسس الطلبة الجزائريون الدارسون بجامعة هذه المدينة جمعية الطلبة المسلمين لمدينة مونبوليه وكان طالب الطب أحمد عروة رئيسها الأول.

يتبين من خلال هذا التحليل الوجيز لظروف تأسيس الحركة الطلابية الجزائرية بفرنسا أن ظروف الدراسة والإقامة بالمهجر قد لعبت دورا أساسيا في توجيه هذه الحركة نحو العمل النقابي بتفضيل التعاون المغاربي والتحكم في العلاقة مع التنظيمات الطلابية الفرنسية. وهذا ما يفسر إلى حد كبير تأخر مساهمة الطلبة الجزائريين في الحركة الوطنية

من خلال الانضمام إلى التنظيمات السياسية. وكان كل طرف كان منشغلا في ترتيب أموره ولم يفكر في إشراك الآخر في ذلك. وما تجدر ملاحظته بهذا الشأن هو أن تقوية العلاقات بين الحركة الطلابية والحركة السياسية لم تبدو واضحة إلا بعد أن أصبح الطرفان مقتنعان أن تحقيق الاستقلال الوطني تتطلب الاعتماد على العمل الوطني.

الخلاصة

من خلال استعراض مختلف مراحل هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا وتحليل ظروف إقامتهم يمكن فهم العديد من الجوانب المتعلقة بمساهمتهم في تأسيس الحركة الوطنية وفي ثورة التحرير الوطني

أن مساهمة الطلبة الجزائريين الذين تكونوا في الجامعات الفرنسية في تطوير الحركة الوطنية وفي بلورة مشروع ثورة التحرير الوطني قد مرت عبر مراحل تبدو طويلة مقارنة بمساهمة الفئات العمالية. وإذا كان تشكل وتطور دور التنظيمات التي كانت تمثلهم لم يسمح بقيام الطلبة بشكل خاص وخريجي الجامعات بشكل عام بدور قيادي في الحركة الوطنية فإن بلورة هذا الدور جاء كنتيجة تكون وعي فكري ونخبوي في ظروف التمييز بين إدراك الحدود بين الهوية المفروضة والهوية الفعلية، وبعبارة أخرى فإن تكون الوعي الوطني لدى الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية قد جاء كنتيجة معاكسة لسياسة الاستعمار الهادفة إلى تكوين إطارات جزائرية على أساس فصلها عن جذورها الثقافية والاجتماعية دون ضمان شروط اندماجها

في المجتمع الاستعماري. ولهذا فإن تشكل تطور مساهمة خريجي الجامعات الفرنسية في الحركة وثورة التحرير جاء في شكل تكون وعي وطني انطلاقا من مشاريع تعدديه وليس في شكل الانضمام إلى مشروع إيديولوجي جاهز.

الهوامش

(1) Pervillé Guy, les étudiants algériens de l'université française, 1880.1962, Paris, Casbah Edition, 1995, p 308.

(2) Ibid, P 16.

(3) cf. Ageron Charles Robert, les Algériens musulmans et la France, 1871-1919, PUF, 1968,

(4) Ibid., p 21.

(5)Ageron Charles, Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine, T2, 1871-1954, Paris, P 55, 1975, P 537.

(6) Pervillé Guy, op.cit, P 23.

(7)Cf. Fanny colonna, les instituteurs algériens, 1963-1935, Paris presses, de fnsp, 1975.

(8)Cité par Naroun Amar, Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté, Denoël, 1961, p.41

(9)Cité par Pervillé, p.32

(10) Ageron Charles Robert, cité par Pervillé Guy, op.cit, P 26.

(11)Cité par Guy Pervillé, op-cit, p 32.

(12)BENHABYLES Chérif, l'Algérie française vue par un indigène, Alger, 1514, 155p

(13)Cité par Guy Pervillé, op-cit, p 34.

(14)Cf. BKOCHIER André et Jeanne, le livre d'or de l'Algérie, Alger, 1937.

(15)Cité par Guy Pervillé, op-cit, p 35.

(16)Cité par Guy Pervillé, op-cit, p 36

(17)Lacheraf mostefa, des murs et des lieux, mémoires d'une Algérie oubliée, casbah éditions, 1998, p 94.

(18) وجدت مثل هذه الدراسات عند عدد من المسئولين الفرنسيين مثل الحاكم العام الجزائر NAEGELEN الذي كتب يقول حول هذا الموضوع :

(19)Les musulmans, les surtout, n'aiment guère le travail manuel, ceux d'entre eux qui peuvent poursuivre leurs études deviennent plus volontiers avocats, médecins, pharmaciens, notaires, qu'ingénieurs, pasteurs et guerrier. Ils adorent la spéculation et la discussion, la lutte politique. Le travail du sol ou de la matière première leur parait dégradation » cité par Guy Pervillé, op-cit, p 36.

(20)Cité par BOUGUESSA Kamel, Aux sources du nationalisme algérien, les pionniers du populisme révolutionnaire en marche, Alger, Casbah Editions, 2000, p 97.

بادئ ذي بدء، أشكر الإخوة المشرفون على الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان الإحتلال 1830- 1962، الذين أتاحولي الفرصة لأشارك معكم في هذا الملتقى بمداخلة عنوانها:(دور الطبقة العاملة الجزائرية في الهجرة في ثورة نوفمبر 1954)، وهو موضوع كتبت حوله أكثر من مقال وفي الأخير أصدرت حوله كتيبا صغيرا بعنوان: دور الطبقة العاملة الجزائرية في الهجرة في ثورة نوفمبر 1954 تناولت فيه التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في الهجرة " من شمال إفريقيا إلى الاستقلال" وفي حدود معلوماتي لا يوجد كتاب جزائري يؤرخ دور طبقتنا العاملة في المهجر ودورها في ثورة نوفمبر 1954 بل في الحركة الوطنية الجزائرية " بدءا من " نجم شمال افريقيا" مرورا بفيدرالية جبهة التحرير إلى ودادية الجزائريين بأوروبا التي كانت امتدادا لنشاطات العمال الجزائريين المهجر و فرنسا نموذجا.

وقد لاحظ المهتمون بتاريخ العمال المهاجرين بفرنسا أن العمال الجزائريين في فرنسا هم وحدهم دون غيرهم من بقية العمال الأجانب الذين كانوا يناضلون على جبهتين:

الجبهة الإجتماعية والإقتصادية والجبهة السياسية فكانوا دوما يعتبرون انفسهم امثال الأبناء، وطنهم الأم الجزائر في الباساء والضراء، فما تخلفوا أبدا عن واجبهم الوطني، وقلت أكثر من مرة في كتاباتي الصحفية بصفتي مهتما بالحركة العمالية الجزائرية في المهجر وأنا واحد من الذين عاشوا وعايشوا هذه الطبقة ميدانيا وذلك منذ أكثر من

30سنة إن كتابة تاريخ الثورة أو تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بإهمال دور طبقتنا العاملة في المهجر " فرنسا نموذجا" تبقى هذه كتابة ناقصة ومبتورة وعندما أعددت كتاباتي الواردة الذكر أجد أمامي من الكتابات الجزائرية سوى كتاب الأستاذ علي هارون الذي أصدره عن حزب جبهة التحرير بفرنسا" وهو بعنوان la 7e wilaya – la Guerre du FLN en France 1954 -1962 ed Seuil-Paris 1986

وقد أعيد نشر هذا الكتاب في طبعتين- فالطبعة الثالثة أصدرتها مؤخرا وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى ال 50 لثورة نوفمبر 1954 وتمنيت أن يترجم هذا الكتاب وقد استفدت منه شخصيا- بينما أصدر الكتاب الفرنسيون عشرات من العناوين في هذا الموضوع من منظورهم الخاص بطبيعة الحال وتصوروا ونحن نحتفل سنويا بذكرى مجازر 17 اكتوبر 1961 التي مر عليها 45 سنة ولا نملك في مكتبتنا كتابا واحدا يؤرخ لهذه الحادثة الشنعاء، التي ذهب ضحيتها حوالي 300 شهيد من عمالنا في باريس جلهم تم رميهم في نهر السين والبعض الآخر تم التخلص منهم في مراكز التحقيق والبعض الآخر تم ترحيلهم إلى الجزائر جوا ليتم رميهم في البحر الأبيض المتوسط وقلت أكثر من مداخلة حول هذه المجازر لا يكفي أن نقم سنويا مهرجانات وأن نكرر نفس السيناريو نبدى ونعيد ما قلناه في السنة الماضية ونفترق ولا شيء بعد ذلك، فالمطلوب منا التدوين، فتصوروا أن جريمة 17 اكتوبر 1961 في باريس أصدر حولها الكتاب الفرنسيون عشرات الكتب والدراسات ففي مكتبتي الشخصية 7 كتب حول مجزرة 17 اكتوبر 1961 كتبها

كتاب ومؤرخون فرنسيون وأشهر هذه الكتب ما كتبه جان لوك إينودي في كتابه: Octobre 1961, un massacre à Paris منشورات فايارد Fayard 2001 وكان قد أصدر كتابا في هذا الموضوع في سنة 1991 بعنوان la bataille depari وأذكر بهذه المناسبة أن الدكتور الأعرج واسيني في برنامجه الثقافي " أهل الكتاب" استضافني في هذا البرنامج وكان قد تحدث مع لوك اينودى وطلب مني أن أعلق على كتابيه وما قاله فأشدت به ولعل من الغرابة أن ما يسمى الفرنسيون جمعية 17 اكتوبر 1961 ضد النسيان Association 17 Octobre contre L'oubli وتصدر هذه الجمعية كتابا بعنوان: « le 17 Octobre 1961, un crime d'état Paris »

ويقيم الفرنسيون لوحة على ضفاف نهر السين بالقرب من سان ميشال " كشاهدة على جرائم موريس بايون وجمهورية دويغول الخامسة وكتب فيها من هنا كانت الشركة الفرنسية ترمى الجزائريين في نهر السين ولعل الذين يتابعون حصة " خاتم سليمان" قد شاهدوني في صورة على ضفاف نهر السين وأنا أشرح للصحافي وبجانب هذه اللوحة من الموقع الذي كانت فيه الشرطة الفرنسية ترمى الجزائريين في نهر السين – وهم مقيدون من الأمام والخلف حتى لا يفلتوا من مصيرهم المحتوم وأشكر مجموعة من شبابنا في المهجر الذين أسسوا جمعية باسم الذاكرة " Au Nom de la mémoire

وقد أصدرت هذه الجمعية كتابين أحدهما عن جرائم 8 مايو 1945 بعنوان « Chroniques d'un massacre 8 Mai 1945 Setif – Guelma-Kherrata »

والكتاب من تاليف ان تريستان ANNETRISTAN وتهدف كتابته من خلال إطلاق تسمية " صمت نهر على عنوان كتابها لتشير إلى نهر السين الذي كان مسرحا بجرائم الشرطة الفرنسية التي كانت ترمي الجزائريين في نهر السين وهم مقيدين حتى لا يفلتوا وكانت جمعية الموت باسم الذاكرة" Au Monde de la Mémoire
قد أخرجت فيلما عن جرائم 17 أكتوبر 1961 وعرض الفيلم على نطاق ضيق ومع ذلك شاهده الاف من الفرنسيين والجزائريين وهنا أريد أن اتوقف قليلا حول بعض الأسئلة التي القيت من طرف الحاضرين في هذا الملتقى حول: ما مدى اهمية الهجرة والمهاجرين؟

وجوابي لهؤلاء أن عمالنا في المهجر كانوا يساهمون بدعم مالي من خلال اشتراكاتهم الشهرية بمبلغ يزيد عن 500 مليون سنتيم وهو مبلغ محترم فلم تتوقف اشتراكاتهم هذه طيلة حرب التحرير 1954-1962 وبواسطة هذه الأموال كانت تدفع مصاريف لمكاتب جبهة التحرير الإعلامية في الخارج — واعترفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية " G.P.R.A" التي تأسست في 19 سبتمبر1958 والتي كانت يوجد مقرها في القاهرة بأهمية مساهمة جاليتنا في الدعم المالي للثورة وقد ظلت الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر تساهم سنويا في خزينة الدولة بالعملة الصعبة ما قدره الخبراء الماليون بـ لـ 100 مليار سنتيم " وهو الدخل الثاني بعد البترول إلى غاية منتصف السبعينات. والهجرة الجزائرية اليوم قادرة على العطاء والدعم لو كانت لنا سياسة وطنية

للهجرة قادرة على توظيف الوجود الجزائري في المهجر في خدمة التنمية الوطنية .

النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا

أ. محمد ياحي
باحث بالمركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

مقدمة:

لقد عانى الشعب الجزائري شتى ألوان القهر الاستعماري وسياساته القمعية، كالإبادة الجماعية، والزجر والإفقار والتهميش والحرمان والتجهيل والتحريف، كما عانى من ظلم التشريد والتهجير.

حيث لم يعر المحتل الفرنسي ادنى اعتبار او اهتمام لإنسانية وادمية المواطن الجزائري، ولا إلى حقوقه الإنسانية التي طالما تغنت بها (فرنسا حقوق الإنسان..)، عندما راح يشحن الاف الجزائريين كالأنعام على ظهر السفن والبواخر التجارية وهي تشق عباب البحار والمحيطات لتنأى بهم إلى أوطان بعيدة لا قبل لهم بها وتختلف عنهم في اللغة والدين والتقاليد والثقافة، ولا يشبه ذلك إلا ما كابدة الهنود الحمر في أمريكا الشمالية عند قدوم الرجل الأبيض الأوربي.

لقد تعددت المنافي من كاليدونيا الجديدة إلى كيان إلى بلاد الشام وإلى اقطار المغرب والمشرق العربيين، ومن لم يهجر بالقوة فقد هاجر تحت تأثير ضربات الجوع والفقر والحرمان، وضيم الظلم إلى مدن المحتل وعواصمه، وقد أسهم بذلك الجزائريون مساهمة فعالة كيد عاملة كثيفة ورخيصة في تطور وترقية اقتصاديات المحتل في المتروبول فرنسا. الأمر الذي حمل المستوطنين الكولون بالجزائر إلى ممارسة الضغط على الإدارة الاستعمارية للحد من الهجرات الجماعية التي احدثت فراغا في مزارعهم وورشاتهم بالجزائر المحتلة[1].

أسباب هجرة الجزائريين:

من بين الأسباب التي دفعت الجزائريين للهجرة إلى فرنسا، نجد ما يلي:

- الحكم الجائر الذي طبق على الجزائريين عبر السياسات الاستثنائية المختلفة، كقانون الأهالي (Code d'Indégénat)، وقانون كريميو(Decrét Crémieux)، وقانون التجنيد الإجباري...
- حرمان الجزائري من حقوقهم المدنية والسياسية.
- الفقر والحرمان ومصادرة الأراضي والممتلكات.
- قوانين المراقبة والتضييق على المؤسسات الدينية(أملاك الأوقاف، وتعيين القضاة من طرف السلطة المحتلة..).
- فداحة الضرائب المفروضة على الجزائريين.
- إعلان فرنسا سنة 1907، فصل الدين عن الدولة للمسيحيين واليهود دون المسلمين بدعوى الترابط الوثيق بين الجانب الروحي والدنيوي لدى المسلمين[2].
- النفي القصري لبعض العائلات الجزائرية
- الفرار من الأحكام الجائرة الصادرة في حقهم
- السخرة للعمل في مصانع فرنسا و التهجير بالقوة للعمل بأرخص الأثمان.

اتجاهات الهجرة الجزائرية:

لقد اتخذت الهجرة الجزائرية نحو الخارج اتجاهات متعددة، منها ما كان نحو العالم الإسلامي، نهاية القرن التاسع عشر ومطلع

القرن العشرين، حيث هاجرت أسر جزائرية كثيرة في اتجاه الشام(سورية، وفلسطين ولبنان)، من مدن مليانة سنة 1899، و من سطيف سنة 1910، وقسنطينة وتلمسان سنة 1911 (1200عائلة هاجرت هذه السنة وحدها)، إضافة إلى مناطق أخرى فقد قدر عدد الجزائريين سنة 1907، بنحو 20.000 مهاجر بالمغرب وتونس، و 20.000 بمصر، و6.000الاف بفلسطين، و 30.000 في الجزيرة العربية، و 5.000 بكل من تركيا، إيران والهند.

وفي الفترة الممتدة من 1912-1954، بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في البلدان:

سوريا=20.000 مهاجر

فلسطين=10.000مهاجر

وقد قابلت سلطات الاحتلال الفرنسية هذه الهجرة، بتشجيع للحركة الإستيطانية بالجزائر للوافدين من أقطار أوربا المختلفة اللغات والأديان والثقافات...

الهجرة الجزائرية نحو فرنسا:

أما فرنسا، فقدر عدد المهاجرين إليها ما بين سنوات 1902 و 1914، ب 10.000 مهاجر، وتزايد هذا العدد بأكثر بعد نهاية الحرب العلمية الأولى[3].

جدول يبين الهجرة الجزائرية إلى فرنسا(1912-1954) [4]

السنة	الذهاب	الرجوع
1924-1920	213.000	155.700
1929-1925	177.600	174.700
1934-1930	105.100	121.700
1939-1935	145.500	085.100
1944-1940	134.000	020.000
1948-1945	185.600	080.000
1954-1949	763.500	621.300

لقد لاحظ المهاجرون الجزائريون الفرق بين ممارسات الإدارة الاستعمارية بالجزائر ونظيرتها فوق التراب الفرنسي، فنشأ لديها نوع من الوعي والاستفاقة، وذلك من خلال بروز الحركة الوطنية والمشاركة في التجمعات النقابية العمالية وتأثرهم بحركات التحرر العالمية، مما لعب وعيا قوميا شق طريقه نضالية وطنية جديدة منذ أيام حركة الشباب الجزائري بقيادة الأمير خالد الجزائري، ونجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديموقراطية والمنظمة الخاصة وجبهة التحرير الوطني وفدراليتها بفرنسا، هذه الأخيرة التي قادت الكفاح المسلح ضد العدو والمستعمر الغاشم وكبدته الخسائر المعتبرة والتي أدت إلى رفع يده عن الجزائر[5].

ولقد شارك المهاجرون الجزائريون في جميع نواحي الحياة الحلوة والمرة في بناء وتشييد صرح فرنسا(المترو بول) إبان القرنين العشرين والواحد والعشرين وإلى غاية اليوم.

المهاجرون الجزائريون عمالا بفرنسا:

فمنذ سنة 1901، ظهر العمال الجزائريون على الساحة الفرنسية حيث كانوا يعملون بالصناعات ويمعامل بباريس وبالخصوص في مرسيليا مع مطلع القرن العشرين[6].

فمنذ 1870 كان الجزائريون يخدمون في فيالق جيش الصبايحية(Spahis)[7] أو السبايس، للدفاع عن مدينة باريس أمام الزحف البروسي[8].

أما أوائل العمال من المهاجرين الجزائريين القادمين إلى فرنسا فكانوا مع مطلع القرن العشرين، واغلبهم كانوا من مناطق بجاية وتيغزرت والقبائل، حيث أقاموا على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ففي 1905، كان عدد كبير من الجزائريين يعملون في مناجم الفحم بمرسيليا، وفي 1912 قدر عددهم بنحو 5000 عامل أغلبهم من منطقة القبائل، يشتغلون في الصناعة بمدينة مرسيليا (في الصابون والميناء)، منهم 1500كانوا يعملون في المصانع ومناجم الشمال وبادكالي(Pas de Calais)، فيما عمل جزء آخر في ناحية باريس بمعامل التكرير (مصفاة ساي)(Say) وفي بناء متحف الميتروبولتان.

وفي الفترة الممتدة ما بين 1907و 1913، كان نحو 10.000 جزائري من القبائل قد وصلوا إلى فرنسا تلبية لنداء أصحاب المصانع، ليتزايد عددهم بعد سنة 1913 ليصل إلى 30.000 عامل[9].

يرجع تاريخ المهاجرين الجزائريين في فرنسا إلى بداية القرن الماضي، فحسب إحصاء رسمي سنة 1912، قدرت سلطات الفرنسية عدد الجزائريين بنحو 5000/ن، منهم 2000 من بلاد القبائل، الذين كانوا أول المهجرين إلى فرنسا، والذين كانوا يعملون أعمالا شاقة في مصافي البترول ومصانع الصابون بمرسيليا. كما كانوا يعملون في مناجم الفحم والحديد شمال فرنسا(بادكالي نور كوان، وليل) وفي باريس في مصفاة السكر(ساي) وشركة النقل العمومي.

الجزائريون في اوبوي باللورين :

في سنة 1910، وأمام ندرة اليد العاملة، كان على أرباب العمل أن يبحثوا عن العمال خارج فرنسا. فهذا نائب عامل(Briey) يروي قصة قدوم العمال الجزائريين إلى بونت ا موسون(Pont à Mousson) للعمل في اوبوي (Auboué)، بمنطقة اللورين(Lorraine) التقرير التالي:

" إن عدد الأهالي القادمين من الجزائر للعمل في المناجم ومعامل المقاطعة، يرقى حاليا لنحو الخمسين كلهم يقيمون في أوبوي وقد لا نلقاهم في أماكن صناعية أخرى. فلقد تم توظيفهم بمرسيليا في جوان 1911 من طرف السيد فيقا (Vega) الذي كان يعمل لدى شركة(Pont à Mousson) والذي كان يقيم بمرسيليا حيث كان هؤلاء يعملون سابقا ويتقاضون 5 فرنكات لليوم في أحدى المصفاة".

ثم يضيف: " لقد وظف السيد فيقا للمرة الأولى 19 عاملا، بعد أن وعدهم بزيارة في الراتب لا أقل من 6.50 فرنكات لليوم".

ويردف : " وصلت الدفعة الأولى إلى أوبوي يوم 26 جوان 1911، ولا قت بعض المتاعب في بداية الأمر، بحيث وجد الوافدون الجدد متاعب في الإقامة جماعيا، لكونهم لم يكونوا يريدون السكن منفصلين، وكذلك كانوا قد وعدهم بان لا يعملون في أعماق المناجم، وقد قبلوا ذلك، في حين ومع مرور الزمن، لم يترددوا في العمل في أي مجال، وفي البداية، كانت الأجور تبدو كافية، ولذلك كان هؤلاء العمال يكاتبون أصدقاءهم واهاليهم ومواطنيهم في عين الحمام(Fort National) ونواحيها، وذلك طمعا في هذا الراتب السخي، كانوا يتوافدون مباشرة من الجزائر في أفواج صغيرة، فبعد ستة أشهر على قدوم 19 عاملا الأوائل، أصبح عدد الجزائريين في أوبوي نحو 150".

وغداة أزمة الحديد، قررت إدارة المعمل فرض صرامة في اختيار وتوظيف اليد العاملة الجزائرية. فالجزائري الذي ليست له عضلات قوية، كان يرفض توظيفه مسبقا. وكذلك بالنسبة لتكاليف السفر والقدوم من الجزائر، البالغة 125 فرنكا.

فكان على الجزائري الوافد، أن يجد في زملائه العمال أن يستضيفوه ويبحثون له عن عمل في مناجم با دكالي أو يعود إلى موطنه في الجزائر.

كذلك تاثرت الرواتب سلبا، فمن 6.50 فرنكا، نزلت إلى 3 فرنكات ثم إلى 2.50 فرنكا، وكذلك رؤسائه في العمل الذين كانوا يفرقون بينهم في

العمل. فالعمال الجزائريون الذين بقوا في أوبوي، كانوا عزابا ووجدوا انفسهم يقيمون في سكنات ب 8 أشخاص[10].

الجزائريون والحرب العالمية الأولى:

ففي سنة 1914، بدء نزوح للعمال الجزائريين للعمل في الصناعات الحربية بفرنسا.

كان نحو 132.000مغاربي، (أغلبهم جزائريون) يعملون مكان الفرنسيين في المزارع ومصانع السلاح. وكما هو الحال في الجزائر، فقد عمدت سلطات الاحتلال إلى تسخير هؤلاء العمال بقرار رسمي مؤرخ في 14 سبتمبر 1915 والذي حدد النسبة المئوية الضرورية وذلك بتوقيف الهجرة الفردية الحرة.

فهؤلاء العمال كان مفروضا عليهم أن يتناولوا وجباتهم في مطعم جماعي، وكل رفض للعمل كان يعرض صاحبه للمجلس الحربي. وجاء مرسوم 14 ديسمبر 1916، الصادر عن وزارة الحرب، بإنشاء " مصلحة عمال المستعمرات المكلفة بتنظيم التجنيد لليد العاملة المحلية في كل من الهند الصينية والصين وشمال إفريقيا " فكانت 132.321 شمال إفريقي منهم 78.056 جزائريا.. دخلوا إلى فرنسا ما بين 1915و1918، اشتغل جزء كبير منهم في المؤسسات العمومية والخاصة في صناعة الذخيرة، وورشات الخدمات العامة، والنقل والمناجم ومعامل الغاز والزجاج وبالخصوص في حفر الخنادق عبر جبهات الحرب.

لقد عبئت الحكومة الفرنسية زهاء 17.000 عامل لمصانع الدفاع الفرنسي وكذلك نحو 173.000 جندي جزائري قتل منم خلال الحرب 250.000[11].

ولم تبلغ الهجرة الجماعية للجزائريين درجة كما عرفته فرنسا ما بين سنوات 1915و1918، حيث بلغت نحو 78566مهاجر[12].

في شهر أوت 1914، وصلت أولى طلائع القوات الفرنسية من وراء البحار إلى فرنسا. وكان على رأسها الجزائريون على جبهة المارن(Marne)، حيث جندت فرنسا من افريقيا الشمالية 139.000رجلا نصفهم جزائريون[13].

وبعد بداية تطبيق قانون التجنيد الإجباري سنة 1915، تزايد عدد الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي والذين شاركوا في معارك المارن1914 وأرتوا(Artois)، وشامباني(Champagne) عام 1917، ومن افتكاك برج حصن دوامونت(Douamont) الذي شكل منعطفا في معركة فردان(Verdun) وكذلك في الدفاع عن ريمز(Reims) في ماي –جوان 1918[14].

الجزائريون وقود الحرب الأولى:

لقد جندت سلطات الاحتلال الجزائريين بالآف (عمالا وجنودا) لجهودها الحربي، ولقد بلغ عددهم 132.321/ن من شمال إفريقيا، منهم 78.056 جزائريون عمالا، 17.3000 عسكريين، دفاعا عن فرنسا مات منهم 25.000، لا تزال قبورهم شاهدة في فردان شرق فرنسا.

أمام التناقص الديموغرافي للمجتمع الفرنسي، كانت فرنسا تحاول تدارك ضعفها الملحوظ. فحسب الجنرال مانغان (Mangin): "يوجد في أوربا نحو 60 مليون الماني مجتمعين، يقابلهم 39 مليون فرنسي، لكن تحت لواء فرنسا 15 مليون عربي من شمال إفريقيا و22 مايون افريقي أسود.."[15].

العمال الجزائريون بفرنسا في ما بين الحربين:

منذ سنة 1926، كان الجزائريون المحتلة جزائرهم يعملون في منطقة اللورين(Lorraine)بفرنسا، ويحاولون من أرضها تنظيم أنفسهم وتطوير كفاحهم لتحرير أرضهم. فمن أرض المهجر كانت النبع والبوتقة التي انصهرت فيها الوطنية الجزائرية، ففي نفس العام، 1926، أسس مصالي الحاج نجم شمال إفريقيا بنانتير(Nanterre)[16]

في عام 1926، أصدرت وزارة العمل الفرنسية تعليمة بموجبها، في زمن الحرب، مصلحة اليد العاملة المحلية(Indigène) من شمال إفريقيا والبلاد المستعمرة تدعى موا(MOI)(Main d'œuvre Indigène). وأصبحت هذه المصلحة مكلفة بتوظيف العمال وتسفيرهم وإدارتهم من المستعمرات.

مشاغل العمال الجزائريين في ما بين الحربين:

لقد كان اكبر نزوح للعمال الجزائريين نحو فرنسا ما بين سنوات 1919-1924، حيث سافر إلى فرنسا 71.028 جزائري عاد منهم 57.467 فقط.

هذه الهجرات أخافت المعمرين ورجال الأعمال بالجزائر، كونهم رأوا أن اليد العاملة الجزائرية تفر من الجزائر نحو فرنسا، الأمر الذي حمل الحكومة الجزائرية العامة بالجزائر إلى اتخاذ تدابير تنظيمية للهجرة. ففي 8 أوت و11 أوت و12 سبتمبر 1924، تم إصدار مناشير الحكومة العامة في 9 و 10 نوفمبر من نفس السنة، إقامة بموجبه نظام هجرة مراقب. أوجب على المهاجرين، أن يكون له عقد عمل وشهادة حسن السلوك للعامل، وعدم إصابته بمرض معدي وله بطاقة هوية تحمل صورة شمسية، وبتوفر العمال على هذه الوثائق، يمكنه الحصول أخيرا على بطاقة الركوب[17].

ومع ذلك فقد ضل الجزائريون يهاجرون. ففي سنة 1937، هاجر 18.000 عاطل عن العمل من الجزائر بالإضافة إلى 19.000 أخرون بدون مصادر على الإطلاق.

و في هذا العام وحده، أحصت السلطات الفرنسية ذهاب 46.562 جزائري مقابل 27.200 عام 1936.

العمال الجزائريون ومحنة المنح العائلية :

حتى سنة 1932، كانت المنح العائلية اختيارية، وبحدود 11 مارس 1932، أصبحت إجبارية.

لكن العامل الجزائري كان يتقاضى هذه المنحة عن أطفاله الذين يعيشون معه في فرنسا ولا يتقاضاها عن أبنائه الذين تركهم بالجزائر.

وفي 28 سبتمبر 1942، أصدرت حكومة فيشي(Vichy) قانونا، وسع نطاق العلاوات العائلية للعمال عن أبنائهم المقيمين بالجزائر[18].

النضال الوطني للعمال الجزائريين بفرنسا

حركة الشبان الجزائريين في ديار المهجر:

في سنة 1913، عقد الأمير خالد حفيد عبد القادر الجزائري سلسلة من الندوات والمحاضرات عبر قاعات باريس متحدثا عن أحوال المسلمين في الجزائر. وكان الأمير خالد يرتكز على مطالب الشبان الجزائريين التي سوف تصبح حركة سياسية ذات بعد وطني.

وعند اندلاع الحرب سنة 1914، التحق الأمير بالجبهة الألمانية، ثم ما فتئ في العام الموالي أن انظم إلى عمه عبد الملك الذي كان يدعو للجهاد في منطقة الريف المغربية.

وفي سنة 1916، وعندما أصيب الأمير خالد بمرض السل، حول إلى الجزائر حيث واصل اتصالاته مع الشبان الجزائريين.ثم صعد إلى باريس سنة 1917 ليشارك في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان.

وفي العام 1919، وغداة انعقاد مؤتمر الصلح بفرساي، استطاع الأمير خالد أن يوصل للرئيس الأمريكي ولسن رسالة يطلب منه أن تمثل الجزائر في عصبة الأمم.

وفي منتصف السنة يتقاعد الأمير ليتفرغ للعمل السياسي، حيث انتخب عام 1920 مندوبا ماليا ومستشارا عاما بالجزائر، وراح

يقود وفدا من الشبان الجزائريين إلى باريس ليمنع إعادة العمل بالسلطات الردعية لقانون الأهالي[19].

وفي 1921، أنشأ جمعية الأخوة الجزائرية متوخيا تحويلها إلى حزب سياسي كبير. لكن تضييق سلطات الإدارية للاحتلال كانت تعوق اتجاهه وارغمته على التخلي وافشلت حركة الشبان الجزائريين في انتخابات افريل 1923. ونجده سنة 1926، الرئيس الشرفي للنجم شمال إفريقيا.

نضال نجم شمال افريقيا في ضل الجبهة الشعبية:

تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا:

في شهر جوان 1926، أنشأ المهاجر الجزائري بباريس مصالي الحاج، جمعية نجم شمال إفريقيا الذي ضم زهاء 3.700متخرط ناشط، وهو الذي يتحول بعد حله من قبل الحكومة الفرنسية سنة 1937، إلى حزب الشعب الجزائري . ويظهور النجم رسميا، معلنا هدفه الأساسي: **النضال من أجل الاستقلال التام لبلدان المغرب الثلاثة، تونس الجزائر والمغرب، وتوحيد أفريقيا الشمالية**[20].

حل النجم في شهر نوفمبر 1929 من قبل الحكومة الفرنسية، وكان يظم نحو 3.600 مناضلا مقسمين على 15 فرقة منها 8 فرق بالعاصمة باريس وحدها.

ومنذ إنشائه، كان النجم منظمة وطنية جزائرية يملك جريدة، هي لسان حاله (**الإقدام الباريسية**). والتي منعت بقرار وزاري بتاريخ 01

فيفري 1927، ثم تلتها (الإقدام الشمال افريقية) وهي دورية كانت تباع في أوساط المهاجرين الجزائريين. وحسب تقارير السلطة آنذاك، كانت مقالاتها لاذعة وخطيرة عنيفة.

وفي سنة 1933، أعيد تنظيم المنظمة الوطنية الجزائرية مطلقة الحزب الشيوعي الفرنسي بالثلاث، وأصبح مصالي الحاج الزعيم الأوحد للنجم، وأصدر جريدة شهرية (الأمة) التي خلفت (الإقدام)، صدر أول عدد لها في اكتوبر 1930، والتي كان مقرها الاجتماعي والتحرير وإدارة الجريدة في 49 شارع بروطاني(49, rue de Bretagne)، والطباعة كانت في 11 شارع متز بكوربوفوا(11 rue de Metz, à Courbevoie)[21].

بلغت نسخ **الأمة** عام 1935، نحو 2000 نسخة، وأحيانا ترتفع إلى 5000 نسخة، بضع مئات منها كان يدخل إلى الجزائر عبر المراسلين، ومنها كان يذهب إلى جزائريو بلجيكا وسويسرا وألمانيا ووصلت حتى إلى الولايات المتحدة الأمريكية[22]. وكانت الأمة ممنوعة من البيع في الأكشاك، إنما كانت توزع عبر المناضلين فقط.

وفي جويلية 1934، أصدر المناضل حاج علي عبد القادر، جريدة(**الشعب الجزائري**)(Le Peuple Algérien)بباريس[23].

فرغم الحصار والعرقلة الإدارية، كان النجم ينظم اجتماعاته دوريا، فمن شهر ماي- أوت 1935، عقد النجم 44 تجمعا في ناحية باريس وحدها. وكانت الشرطة تعترف للنجم بـ2500 منخرط. وفي

خطاب لزعيمه مصالي يوم 13 أوت 1935، تطرق للدور السلبي للإمبريالية الفرنسية[24] (Il dressa un réquisitoire contre l'impérialisme français).

ومع قدوم حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، تم إعادة فتح مكاتب الهجرة نحو فرنسا، ففي 17 جويلية 1936، بدأت من جديد حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا، وفتحت مكاتب التشغيل من جديد، وكذلك تزايد عدد الرحلات، وعشية الحرب العالمية الثانية، كان نحو 120.000 جزائري يقيمون بفرنسا. وحسب تحقيق أجري عام 1937، يبين عدد العاطلين عن العمل بـ19.000 شخص، مقابل 73.000عاملين، أي بنسبة (26%) منهم 7.000 فقط يحضون بالعلاوات العائلية[25].

هذا، وتفسر الهجرة الجماعية للجزائريين بالأوضاع الاقتصادية المزرية التي كانت تعيشها الجزائر حينها وكذا الضغط الديموغرافي حيث قفزت الزيادة بالجزائر من 4.9 مليون عام 1921 إلى 6.3 مليون سنة 1936[26].

مشروع بلوم فيوليت والهجرة الجزائرية :

فقبل قدوم موريس فيوليت، كان الجزائري(Indigène) الذي يحافظ على هويته الشخصية في الجزائر المحتلة، مواطنا قاصرا، ففي الجندية يعمل 24 شهرا مقابل 18 شهرا لنظرائه الأوربيين.

وإذا كان ضابطا، فهو يقبض اجرا اقل من نظيره الفرنسي.وإذا كان موظفا فهو لا يحصل إلا على الربع الذي يحصل عليه زملائه، ثم ليس له الحق في الانتخاب. وبالخصوص قرار 30 مارس 1935، **مرسوم ريني** (Décret Régnier) الذي أسس للمساس بأمي الدولة الفرنسية سياسيا، العقوبة السياسية. كل هذا تغير نوعا ما بقدوم الجبهة الشعبية، ومشروع بلوم فيوليت.

وفي السنوات التالية 1936-1938، سوف يتضاعف النضال الوطني والاجتماعي للشعب الجزائري والذي كان قد برز بداية الثلاثينات، رفض الوطنيين الجزائريين للمشروع.

و في يوم 2 أوت 1936، وأمام المسؤولين الكبار للمؤتمر الإسلامي المنعقد، صرح مصالي الحاج امام الحشد في خطاب بملعب الجزائر" **هذه الأرض هي لنا ولا نبيعها لأحد**".[27]

(Cette terre est à nous, nous la vendrons à personne)

وفي 27 جويلية 1937، طرد منظموا الحزب الشيوعي الجزائري(PCA)مناضلي النجم من اجتماع كان يعقد بالجزائر من طرف المؤتمر الإسلامي.

وفي جريدة **الأمة** بتاريخ 20 جانفي 1937، كتبت مقالا عريضا(لقد خانونا، الجبهة الشعبية وحلفائها...)

وبدأت الحرب بين الوطنيين والشيوعيين. وتم اعتقال مصالي رفقة خمسة قياديين لحزب الشعب يوم 27 أوت 1937، وكتبت صحيفة

(لومانيتي)الإنسانية(L'Humanité) " تم إيقاف سنة(06) تروتسكيين بالجزائر بدعوى " **إعادة تأسيس رابطة منحلة** "، ونعتهم لاحقا بعملاء للفاشية[28].

الإعلان عن حل النجم في جانفي 1937.

وفي عام 24 جويلية 1934، جاءت تعليمة عامة لتكمل تعليمة 1926، وفي 2 جويلية 1938، سوف يشرع في تطبيق نصوص التعليمات الواردة. سامحة بتحضير العمال الغير مقاتلين لتعويض الجنود الفرنسيين بالجبهة ولا سيما عمال المستعمرات، المادة(14 من القانون).

وفي 1939، صدر مرسوما مكملا لهذا التشريع، اكد بأن وزارة التشغيل مسؤولة عن اليد العاملة بالخصوص نظام 1938-1939 بطريقة قانونية وتنظيمية بالموافقة مع وزارة المستعمرات ووزارة العمل ووزارة الحرب.

المنفى، السياسة والوطنية:

لقد أحدثت ثورة الريف بالمغرب الأقصى بقيادة عبد الكريم الخطابي حماسا سنة 1921 لدى المهاجرين المغاربة والجزائريين بشكل خاص، وكذا انتصار الشيوعية في روسيا بقيادة لينين، ففي العشرينيات، كانت معاداة الاستعمار وانتشار الأحزاب الشيوعية.

فلقد وقع الجزائريون (منور عبد العزيز، حاج علي عبد القادر، شبيلة جيلالي) نحو 15 مقالا في جـــــريدة الحزب الـــشيوعي الفرنسي(Le Paria)[29].

فلقد اصدر الحزب الشيوعي الفرنسي ما بين 1923- 1935، سلسلة من المطبوعات باللغتين العربية والفرنسية بتوقيع مهاجرين جزائريين تشجب الاستعمار وتدعو للكفاح ضد الامبريالية.

كما جاءت مطلع الثلاثينيات، جريدة **الأمل**،(افريل 1932)، او صوت **الأمل**، (افريل 1935)، العمالية.

وفي ديسمبر 1924، عقد بباريس أول مؤتمر لعمال شمال إفريقيا، تظمه الحزب الشيوعي الفرنسي، حضرته وفود 150 مندوب مغاربي، اغلبهم جزائريون يعملون بمصانع باريس وتبنى المؤتمر"برنامج **بمطالب سياسية واقتصادية**" اين يظهر كلمة استقلال لإفريقيا الشمالية. وهكذا جاءت فكرة تشكيل "**نجم شمال افريقيا**" مصالي الحاج وحاج علي عبد القادر.

الهجرة الجزائرية غداة الحرب العالمية الثانية:

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتقلب أوراق الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، معلقة نظام الهجرة الحرة، وكانت الرحلات تتم تحت مراقبة العسكر...أما العمال فلا يذهبون إلا عبر دفعات منظمة.

وفي 29 نوفمبر 1939، صدر مرسوم قانون ليتم بموجبه تطبيق القانون الخاص بهجرة الأهالي من شمال إفريقيا، الصادر في 24 جويلية1924.

وفي جانفي 1940، طلب وزير العمل إيفاد موكب للعمال من الجزائر يتكون من بضعه الف ...فكان الأول مكونا من 300 عامل، وصل إلى فرنسا في 01 مارس 1940، وكانوا ينتقلون عبر البواخر، في مجموعات شبه عسكرية، في كتائب من 500 رجل مؤطرين بظباط وصف ظباط أو موظفين مماثلين...وكانوا يحصلون على اجر سيادي اجر العمال الأوربيين نظريا[30].

و كان يقتطع من هذا الأجر، تكاليف السفر والنقل واللباس والايواء والغذاء، حيث لايتبق للمهاجر إلا شيء زهيد للعيش... ولهذا لم يتطوع الكثير ولذلك كان يجبر الجزائريون على الذهاب بالقوة إلى فرنسا. وكان سن هؤلاء يتراوح ما بين 25-30 عاما، كلهم متزوجون وارباب اسر، يبحثون عن عمل اقرب من ذويهم.

فمن 26 جوان إلى 01 جويلية 1942، احصى عدد العمال الجزائريين بمكاتب العمل في الجزائر ووهران وقسنطينة بنحو 2000 عامل[31].

ففي هذه الحرب، كان الجزائريون من جنود الاحتياط في الجيش الفرنسي: (جبايلي، سماتي، لامي، بن عيسى) ممن حرروا مدينة مرسيليا مساهمين بذلك في تحقيق النصر على النازية[32].

وبتاريخ 28 سبتمبر1942، أعلم نائب الأميرال كاتب الدولة للبحرية، نظيره في وزارة العمل، إمكانية ترحيل هؤلاء العمال من الجزائر إلى فرنسا ابتداء من 01 نوفمبر، عبر البواخر الثلاثة العاملة

بين الجزائر ومرسيليا + سفينتين بخاريتين إضافيتين. إلا أن إنزال الحلفاء، في شمال إفريقيا عام 1942 قطع أحلام إبحار هؤلاء العمال إلى فرنسا.

فمن نوفمبر 1942 إلى غاية 1945، علقت الهجرة، ما عدا 537 رحلة خلال الأشهر الأخيرة لعام 1945. ومع ذلك بقي نحو 60.000 جزائري بفرنسا يعملون بمختلف القطاعات، منهم 19.000 في ورشات توط[33] (Todt)، و 20.000 في مؤسسات فرنسية، و18.000 من قدماء العسكريين كانوا إما أسرى أو في عطل استشفائية.

ولما لم يؤيد مصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري المهاجر بفرنسا، سياسة التجنيد الإجبارية للجزائريين في الحرب ضد ألمانيا، أوقف وأودين بتهمة المساس بأمن فرنسا يوم 17 مارس 1941، وأدخل سجن الحراش وصدر في حقه حكم بالسجن لمدة16 عاما مع الأعمال الشاقة[34].

لقد جندت فرنسا لحربها مع الألمان، 300.000 مغاربي، منهم 170.000 جزائري، (83 لواء من القناصة الجزائريين والتونسيين)[35]. قتل منهم خلال الحرب، 26.000 جزائري، وحسب مصادر أخرى تذكر 35.000، أي بنسبة (15.1%)[36].

الخيار الوطني لدى بعض الوطنيين الجزائريين أدى بهم للهروب إلى المحور:

من هؤلاء المهاجرين، شكلت لجنة الدفاع عن المغرب العربي ولجنة اللاجئين السياسيين لأفريقيا الشمالية بمقرها ببرلين

وكان محمد المعادي، من حزب الشعب الجزائري الذي ينشط في فرنسا ضمن لجنة سرية للعمل الثوري(CSAR)(Comité Secret d'Action Révolutionnaire)، الذي حكم عليه بالسجن 8 سنوات ونصف/ بتهمة مؤامرة النقاب(Complot de la Cagoule)، وأطلق سراحه عام 1938، فأنشأ بعدها صحيفة (الجزائر الجديدة)(L'Algérie Nouvelle)[37].

وفي فيفري 1939، قامت جماعة من قياديي حزب الشعب الجزائري بفرنسا بتأسيس (CARNA) لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا(Comité d'Action Révolutionnaire Nord Africain)، بعد إحباطها من قبل اليسار الفرنسي والجبهة الشعبية وكانوا يتوخون السلاح من ألمانيا هتلر.

وفي ربيع 1939، راح عبد الرحمان ياسين من حزب الشعب يجري لقاءات مع المخابرات الألمانية ممن عرفهم في فرنسا.

وفي 20 جوان 1939، ذهب الجزائريون الآتية أسمائهم: (رشيد أوعمارة، محمد طالب، عمر حمزة، أحمد فليتة ولخضر مقيدش رفقة عبد الرحمان ياسين إلى برلين)[38]. (كما ذهب فوج من الطلبة الجزائريين الدارسين بباريس وكانوا أعضاء بحزب الشعب وهم: (محمد الشريف ساحلي و موسى بولكرة..) للتدرب على السلاح وأعمال التخريب

بألمانيا، وبقوا إلى غاية 15 جويلية...)، ولم يكن هؤلاء الطلبة، يمجدون النازية، ولكنهم ذهبوا إلى ألمانيا كدولة وطنية[39].

ومن جهتها، فقد شجبت حركة انتصار الحريات الديموقراطية (Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques)، تصرفات إمام مسجد باريس المغربي (سي قويدر بن غبريط) على أنه متعاون ومقرب من فرنسا [40]. هذا، ولقد وقف المهاجرون الجزائريون ضد مشروع بناء مسجد باريس، ورأوا فيه أداة لخدمة النظام الاستعماري الفرنسي لا غير...

المهاجرون بعد انتهاء الحرب:

تأسيس فدرالية فرنسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية(FFMTLD):

وقبل ذهابه إلى الحج قام مصالي الحاج بجولة بفرنسا إلى كراي (Creil) في 05 أوت 1951، مؤسسا فدرالية فرنسا التي سوف تصبح الجناح العمالي للثورة التحريرية.

لقد كان مصالي يقوم بجولة عبر ربوع وطنه الجزائر، ولما حل بمدينة الأصنام(شلف حاليا)، في 13 ماي 1952، حضرت الجماهير الشعبية لاستقباله كزعيم للأمة، فالقى حينها كلمة حماسية بقاعة الكوميديا وسط المدينة، ألهبت نفوس الحضور، وحدثت حينها مواجهات مع قوات الاحتلال عقب زيارة مصالي الحاج لهذه المدينة. تلاها قرار صادر عن وزير الداخلية الفرنسي في 15 ماي ، يمنع مصالي من

التجوال في كامل التراب الفرنسي (الجزائر) ما عدى لي دو سافر(Deux Sèvres)، فأقام هذا الأخير بمنفاه في نيور(Niort)[41] فكان منفاه الأخير.

وفي 23 ماي 1952، قامت اضرابات عامة في الضاحية الباريسية والشمال والشرق مرسيليا وليون ودوب(Doubs) وسانت إتيان، مطالبين إطلاق سراح مصالي[42].

تأسيس فدرالية جبهة التحرير الوطني(FLN):

وأثناء اندلاع الثورة التحريرية، شهدت الجزائر عودة جماعية للمهاجرين من فرنسا كانت من1 فيفري إلى 20 مارس 1955، نحو 23.000 رجل، معظمهم التحق بصفوف الثورة[43].

إن إحصاء 1954=211.000 جزائري مهاجر بفرنسا،

وفي 1962= 350.000[44].

عدد سكان الجزائر عام 1921= 4.890.000 وفي 1954=8.800.000نسمة[45].

تنظيم الأفلان بفرنسا(FLN) من 1956– 1960:

لقد حافظت جبهة التحرير الوطني على نفس التنظيم الذي كان لدى حركة انتصار الحريات الديمقراطية(MTLD)وقسمت فرنسا إلى خمسة نواحي:

1- المنطقة الباريسية غرب(باريس)
2- المنطقة الشمالية والشرق(لونغواي)

3- المنطقة الوسط(ليون)

4- المنطقة الجنوبية شرق(مرسيليا)

5- المنطقة جنوب غرب(غير منظمة بعد)

نحو 8.000 عنصر عام 1956، يصل إلى 15.000 مناضل عام 1957. كانت فدرالية فرنسا تفرض على غير التجار 1000 فرنك و3000 فرنك على التجار[46].

خاتمة

هكذا إذن نرى أن المجهود الاقتصادي للعمال المهاجرين في أرض الغربة(فرنسا) قد ساهم بشكل واضح في دعم المجهود الوطني، فلقد بدأ النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا في العشرينات، بحركة الشبان الجزائريين مرورا بنجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب الجزائري، انتهاء بفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، وكلها كانت تصب في خانة دعم النضال الوطني والتحرر للوطن الأم الا وهي الجزائر.

كما يلاحظ أن العمال الجزائريين وعلى اختلاف شرائحهم ومشاربهم، كانوا كلهم يعملون على دعم المجهود الوطني في سبيل التحرر واستعادة السيادة الوطنية والترابية لأرض الأجداد الجزائر، والتي من دونها لم يكونوا يحسون وأنهم مسلوبو الحرية دون غيرهم من مهاجرين من أوربا الشرقية وجنوب المتوسط (بولونيين وإيطاليين

وأسبان وغيرهم..) والذين كانت ورائهم بلدان ترعاهم ويحسون بالحنين إليها وهي قواعدهم الخلفية إنها دولهم المستقلة...

وأن الدعم المادي واللوجيستيكي للثورة التحريرية(1954- 1962) كان بفضل التنظيم المحكم والجيد لفدرالية جبهة التحرير بفرنسا التي استطاعت تاطير كل المهاجرين الجزائريين، وهيكلتهم بنظامها المحكم والذي يعود إليها الفضل والدور الكبير في تمويل الثورة المسلحة طوال السنوات الثمانية للحرب، وحتى بعد الاستقلال...

الهوامش:

1- وزارة المجاهدين، من وحي نوفمبر، مظاهرات 17 اكتوبر، ج2، كلمة وزير المجاهدين محمد الشريف عباس،

في ذكرى يوم الهجرة بتيارت، 17 اكتوبر 2001، منشورات و م، الجزائر 2004، ص 289.

2- عالم مليكه، محاضرة غير مطبوعة في ذكرى يوم الهجرة 2006.

3- نفسه

4- نفسه

5- وزارة المجاهدين، نفس المرجع المذكور انفا، ص 288.

6-David **Assoline** & Mehdi **Lallaoui**, *Un Siècle d'immigration en France, première période 1851-1918, de la mine au champ de bataille,*
Syros, Paris 1996, p 11-55.

7- السبايس او الصبايحية (Spahis) ، كلمة ذات اصل تركي، فارس في الجيش الفرنسي ينتمي لجيش خاص إنشئ سنة 1834 بالجزائر المحتلة، وكان يجند فيه خصيصا الجزائريون، حل هذا الجيش غداة الاستقلال سنة 1962.

عن قاموس لاروس الصغير، ص 957، طبعة مونتريال كندا، 2000.

8- **Assoline**, opcit, p 68
9-Ibid
10-opcit, p 69
11-Benjamin **Stora**, *Ils venaient d'algerie, l'Immigration algérienne en France (1912-1992)*, Fayard, Paris, p14.
12- **Assoline**, opcit, p68
13-opcit, p113
14-Ibid
15-opcit, p 130
16- David **Assoline** & Mehdi **Lallaoui**, *Un Siècle d'immigration en France, deuxième période1919-1945, de l'usine au maquis,*
Syros, Paris 1996, p 41.
17- **Stora**, opcit, p 14
18- **Stora**, opcit, p 20

19- محمد **يلعي**، محاضرة غير منشورة، القيت بجامعة شلف افريل 2004

20- **Assoline**, livre 2, opcit, p43
21- **Stora**, opcit, p 44
22-Ibid
23-opcit, p33
24-opcit, p37
25-opcit, p38
26-opcit, p39
27- opcit p41
28-opcit, p 45
29- opcit, p 76
30-opcit, p 78
31-opcit, p 79
32-opcit, p 75

33- فريتز توط مهندس و جنرال الماني، من مواليد فورتسهايم 1891- راستنبرغ 1942، رائد الطرق السريعة بالمانيا (1933-1938) ، ثم خط زيغفريد الدفاعي (1938-1940) ،اطلق اسمه على منظمة شبه عسكرية قامت ببناء جدار الاطلسي بعمالة قوية من اليد العاملة الاجنبية، عن قاموس لاروس الصغير، ص 1715، طبعة مونتريال كندا، 2000

34- **Stora**, opcit, p 44
35- **Assoline**, livre 1, p 126
36- Mark **Michel**, *Les troupes Coloniales arrivent*, In l'Histoire, N° 62, 1984, p 129
37- **Stora**, opcit, p 83
38-Ibid
39-opcit, 85
40-opcit, p 105
41-opcit, p115
42-opcit, p 120
43-opcit, p 133
44-opcit, p 143
45-opcit, p 144

الـملف

الهجرة الجزائرية نحو فرنسا

أسبابها و نتائجها

من إعداد: علال ليندة مكلفة بالدراسات

فايزة قالمي مكلفة بالدراسات

المركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

كان الجزائريون قبل عام 1914 لا يتنقلون داخل الوطن إلا برخصة التنقل والسفر، وذلك بموجب قانون الأهالي الذي صدر سنة 1881. ويقول الدكتور عبد الحميد زوزو في كتابه: " دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين 1919- 1939": إن فرحات عباس قال وهو يتحدث عن نتائج الحرب العالمية الأولى بالنسبة للجزائريين" بأن للأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال، فمن نتائج الحرب الكبرى أن تعرف الجزائريون على فرنسا أثناء كفاحهم عنها حتى بدت لهم وكأنها أرض الميعاد".

و من حق المرء أن يتساءل عن أسباب هذه الهجرة إلى فرنسا من طرف الجزائريين، وهل ضاقت بهم بلادهم بما رحبت وهي أكبر بلد في إفريقيا، وتبلغ مساحتها أربع مرات مساحة فرنسا والجواب: أنه مع الأسف الشديد. كل المؤرخين الفرنسيين الذين أرخوا للهجرة الجزائرية إلى فرنسا لا يذكرون السبب الحقيقي وراء هذه الهجرة وهو مصادرة الأراضي الخصبة للجزائريين وتمليكها للمعمرين الجدد قصد تجريد الجزائريين من كل أنواع المقاومة، وتحويلهم إلى أيد عاملة رخيصة في خدمة مزارع المعمرين التي انتزعت من سكانها الأصليين وتمليكها لشذاذ الآفاق من الألزاس و اللوران ومالطة، وإسبانيا، وإيطاليا وذلك لتحقيق السياسة الاستعمارية الاستيطانية التي تبناها الجنرال بيجو

الذي رفع شعار " السيف والمحراث"، السيف لقتل الجزائريين والأراضي للمعمرين، حتى تكون وضعا في الجزائر شبيها بوضعية السكان الأصليين في جنوب إفريقيا بالنسبة للبيض وسكان فلسطين الاصليين بالنسبة لليهود الوافدين من عدة دول لإحلال محل السكان الأصليين لتحقيق شعار الصهيونية" أعط ارضا بلا شعب، لشعب بلا ارض".

ولكن المؤرخين الفرنسيين الذين أرخوا للهجرة الجزائرية بفرنسا يرجعون اسبابها إلى النمو الديموغرافي الهائل وسط السكان الأصليين، وعدم وجود توازن بين السكان والثروة الجزائرية مع تزايد النمو الديموغرافي، وهؤلاء المؤرخون الفرنسيون لا يريدون ان يحملوا الاستعمار الفرنسي الاستيطاني تبعية ما ال إليه وضع الفلاحين الجزائريين الذين تركوا قراهم ومداشرهم وركبوا البحر إلى فرنسا بحثا عن لقمة العيش التي حرموا منها في بلدهم "الأم" الجزائر، حاول الكتاب الفرنسيين تبرية الاستعمار الفرنسي من الفقر المدقع الذي ال إليه وضع الفلاحين والعمال الجزائريين في ظل الإدارة الاستعمارية الفرنسية بعد الاحتلال مما أجبر الآلاف منهم للهجرة إلى فرنسا وليس لأسباب ديمغرافية، بل أن السبب الحقيقي تتحمله الإدارة الاستعمارية الفرنسية- التي صادرت أراضي الجزائريين وحرمت الفلاحين من مصادر عيشهم، فكان الفقر، وكانت الهجرة، ولكن المهاجر الجزائري إلى فرنسا، وإن بعدت عنه الديار وأجبرته ظروف العيش إلى ترك مسقط

راسه فإنه يحمل معه وفي قلبه هموم بلده الجزائر يقاسمها الباساء والضراء، ويتفاعل باحداثها بل يشارك فيها منذ أن انتظم في هيئة الحركة الوطنية إلى إن انبثق فجر الاستقلال سنة 1962 ولا يزال مهموما بما يجري في الوطن الام.

- تاريخ بداية الهجرة

عرف المؤتمر الدولي المعقود في روما سنة 1924 " المهاجر" بأنه " كل أجنبي يصل إلى بلد طلبا للعمل وبقصد الإقامة الدائمة وهذا نقيض العامل والذي يصل إلى بلد للعمل فيه بصفة مؤقتة" [1]

وإذا راعينا هذا التعريف، تعذر علينا إطلاق المهاجر على جل الجزائريين في فرنسا ذلك أن خصائص المهاجر الجزائري الا يقيم مدة طويلة بدون سفريات منتظمة إلى وطنه الأصلي، فهجرته مؤقتة كما سيأتينا.

اتضح من خلال تحقيق أجراه المكتب العالمي للشغل للتوصل إلى تعريف شرعي للمهاجر أن هذا الأخير يختلف تعريفه من بلد إلى اخر باختلاف معايير كل دولة. [2]

اتخذت الهجرة طابع التنقل القصير في بادئ الأمر ثم اتسع نطاقها وتطورت إلى التنقلات البعيدة التي كانت تتحدد بنوعية الرخص الممنوحة للسكان من طرف السلطات الفرنسية والخاصة بالتنقل من مدينة إلى اخرى.

يعتبر عامل الإستلاء على الثروة الأرضية للجزائريين حيث يقدر بعض الخبراء، مساحة الأراضي التي فقدها الجزائريون آنذاك بما لا يقل عن خمسة ملايين هكتار.

ومن هذا نفهم أن سياسة التجريد من الثروة الأرضية التي هي المصدر الرئيسي للعيش قد كانت هي الدافع الكبير للهجرة في بادي الأمر.

وقد وجد الفلاح الجزائري نفسه أمام اختيارين لا ثالث لهما: الانكماش على نفسه والعيش في بؤس شديد أو الهجرة إلى المدن القريبة والبحث عن عمل يمكنه من سد حاجياته وتوفير العيش لبقية أفراد أسرته.

الهجرة قبل الحرب العالمية الأولى:

يتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأنها قد تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها، لذلك يصعب على الباحث تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا، لكن المؤكد أنها بدأت قبل سنة 1874، وهي التي تم فيها إصدار مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على " إذن بالسفر".

و كان التحقيق الذي أجرته لجنة كونتها الولاية العامة سنة 1912 حول المهاجرين الأوائل قد بين كيف تحول هؤلاء عن عملهم الأصلي إلى عمال بالمصانع الفرنسية.

الهجرة خلال الحرب العالمية الأولى:

كان للحرب العالمية الأولى الفضل الأول في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا، فخلال الحرب تزايد حجم الهجرة الجزائرية لأسباب أولها، ارتفاع القيد عن الهجرة صدور قانون 1914 مما شجع الهجرة التلقائية إلى فرنسا.

ثانيا: الإشراف على تنظيم الهجرة سنة 1916 من قبل السلطة حيث أسست مصلحة " عمال المستعمرات" التي كانت تشرف عليها وزارة الحربية الفرنسية وكانت هذه المصلحة تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا ثم توزيعهم هناك.

ثالثا: إلحاق الشباب بوحدات الجيش الفرنسي قبل مرحلة الخدمة، بحيث أن دفعة 1917 قد أجبرت على اللحاق بالعمل العسكري قبل الأوان بسنة وفي نفس الوقت كانت السلطة قد جندت عنوة 17000 عامل في الدفاع الوطني ويتبين أنه منذ سنة 1916 وهي السنة التي صدر فيها مرسوم الإشراف الرسمي، كان عدد المهاجرين في ارتفاع، وبقي كذلك طيلة الحرب، ويتبين في نهايتها أن التجمع الكلي للمهاجرين بلغ 270000 مهاجر، عمل منهم 120000 في التجهيزات العسكرية ومعامل الذخيرة وفي المواصلات والمناجم وفي حفر الخنادق بجبهات القتال.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة الجزائرية خلال الحرب الأولى لم تحدث طواعية وإنما كانت إجبارية، اقتضت ظروف الحرب أن تجند

السلطة الفرنسية هذه الأعداد للدفاع عن فرنسا، ولتعويض العمال الفرنسيين المجندين أيضا.

وكان تصرف السلطة هذا ايذانا بظهور مشكلة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا. وقد اثارت جدل بين المعمرين والنواب الجزائريين، ولا زالت إلى يومنا هذا سببا في كثير من الخلافات بين الدولتين الجزائرية والفرنسية.

الهجرة بين الحربين:

كتب عباس فرحات قائلا: " إن الأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال، فقد كانت من نتائج الحرب الكبرى أن تعرف الجزائريون على فرنسا اثناء كفاحهم عنها حتى بدت لهم كانها أرض الميعاد"[3]

وفعلا فإن المهاجرين إلى فرنسا بين 1914- 1919 كانوا قد اكتشفوا كسابقيهم 1874- 1914 حياة جديدة تختلف عن حياتهم التعسة في بلادهم، ذلك أن الإقامة في فرنسا قد اتاحت لهم فرصة الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي، ومكنتهم من التعرف على عقلية الطبقة العاملة.

الأسباب الأساسية للهجرة :

هناك عدة عوامل تجعل وضعية عمال شمال إفريقيا مختلفة عن بقية المهاجرين الآخرين إلى فرنسا. والعامل الأول هو انفصال الجزائر عن فرنسا و فرار المليون أوروبي بالجزائر إليها حيث يقومون بحملة واسعة النطاق ضد الرعايا الجزائريين هناك. والعامل الثاني هو

اختلاف الثقافة العربية الإسلامية عن الثقافة الكاثوليكية لدى المهاجرين الاسبانيين والبرتغاليين والبولونيين فانتماء الجزائريين إلى ثقافة غير أوروبية جعلتهم يعتبرون بمثابة جنس ليس في مستوى الجنس الأوروبي المتحضر.

والعامل الثالث هو انتشار الأمية بين الجزائريين وقد نتج عن عدم إجادة العدد الكبير منهم القراءة والكتابة حرمانهم من الحصول على وظائف عالية وصعوبة المخاطبة مع زملائهم في المجتمع الفرنسي والعامل الرابع هو ان الجزائريين ينتمون إلى دولة نالت استقلالها حديثا. وإذا كان ليس من ذنب فرنسا ان يكون الايطاليون والإسبانيون المهاجرون إليها فقراء، ويعيشون في بؤس فإنها تعتبر مشاركة ومذنبة في حق هؤلاء الجزائريين.

والسؤال الذي يطرح عادة بين المهاجرين الجزائريين هو لماذا لم تفسح فرنسا لنا المجال للعمل في بلادنا؟

وبالنسبة للأسباب المباشرة للهجرة فإنها عديدة ومنها:

1- الأسباب الاقتصادية:

حينما يتكلم الكتاب عن الدوافع الاقتصادية للهجرة الجزائرية يسرعون بالإشارة إلى ارتفاع الأجور في فرنسا وانخفاضها في الجزائر وقلما يشيرون إلى إستيلاب الأرض من أصحابها الشرعيين وتسليمها إلى أوروبيين غرباء، أو إلى شركات استغلالية كبرى، وهم لا يشيرون بالمرة إلى الاقتصاد الجزائري الذي كان طيلة الاحتلال

اقتصادا استعماريا يخدم مصالح قلة من المعمرين ولا إلى الإهمال الذي حل بالأهالي فهؤلاء الكتاب يركزون على عامل الجذب ويهملون عامل الطرد الذي هو الأساس في نظرنا، تتكلم كثير من الدراسات المخصصة للمهاجرين عن ارتفاع الأجور في فرنسا وجعل منها سببا اقتصاديا هاما لتفسر على ضوئه تفاقم الهجرة إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى ولا اعتراض من جهتنا على كون ارتفاع الأجور يمثل عامل جذب هام، لكنه كان دون عامل الطرد قوة وتأثيرا وتعتقد أن المهاجر لو وجد عملا دائما في بلده بنصف الأجر الذي كان يتقاضاه في فرنسا لأختار البقاء على الهجرة، لأن ما يجذبه إلى فرنسا في نظرنا هو الأمل في إيجاد عمل دائم، وليس ارتفاع الأجور هناك.

بصفة عامة يمكن القول بأن الدافع الرئيسي للهجرة إلى فرنسا خلال الفترة المدروسة كان اقتصاديا.

الأسباب السياسية

هناك عدة أسباب سياسية للهجرة لكن أهم وأول سبب هو اقدام الإدارة الفرنسية بالجزائر على خرق قوانين السنة المحمدية وذلك بحرمان التجمعات المحلية من حق اختيار قادة كل جماعة حسب ما جرى عليه العرف والتقاليد الإسلامية. وبقدر ما أظهرت فرنسا من تعسف واضطهاد للشخصيات المحلية التي كانت تحث رجال القرى والريف على مقاومة جيش الاحتلال بقدر ما تزايد عدد الذين يطالبون بالحقوق السياسية وإبقاء الشخصية الجزائرية مستقلة عن الشخصية

الفرنسية. ولعل أشهر مرسوم سياسي اتخذته فرنسا هو ذلك الصادر يوم 24 اكتوبر 1870 الذي جرد بمقتضاه أبناء الجزائر المسلمين من المشاركة في هيئات المحلفين الشرعية التي تنظر في القضايا المقدمة إلى المحاكم. وقد نص هذا المرسوم على اعتبار الجنسية الفرنسية أساسية للتعيين بأية هيأة من المحلفين. وبذلك أصبح المعمرون هم الذين يتحكمون في مصير الجزائريين ومن حقهم أن يقوموا بدور الخصم والحكم في أي نزاع مع المسلمين الجزائريين. وبالفعل فقد استغلوا هذا المرسوم مرارا وتكرار بحيث استطاعوا أن يستولوا على أراضي شاسعة ويتخلصوا من الجزائريين الناهضين لهم في اية لحظة مادامت هيئات المحلفين متكونة من الفرنسيين فقط.

والعامل السياسي الثاني للهجرة هو تطبيق القوانين العادية بالنسبة للمعمرين وتطبيق قوانين استثنائية وخاصة بالجزائريين وقد شرعت فرنسا في إتباع هذه السياسة منذ 1874 وذلك حين وافق البرلمان الفرنسي على مشروع ينص على عدم تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر إلا إذا وافق الحاكم العام بالجزائر عليهم. ومنذ ذلك التاريخ، والجزائريون مجردون من جميع الحقوق السياسية التي تتيح لهم حق المشاركة في الانتخابات البلدية أو البرلمانية. والقانون الذي كان يطبق عليهم هو مجموعة من القرارات التي صدرت في شكل مراسيم متعددة من أجل فرض قيود معينة على الجزائريين حتى لا تتاح لهم فرصة مضايقة فرنسا.

والعامل السياسي الثالث للهجرة يرجع أساسا إلى تزايد نشاط قادة رجال الأحزاب الوطنية والطبقة المثقفة التي أصرت على إظهار امتعاضها من المعاملة السيئة التي تلاقيها من الجالية الأوروبية بالجزائر.

و العامل السياسي الرابع للهجرة هو انعدام المنظمات والهيئات التشريعية التي تمثل مصالح الجزائريين وتدافع عن وجهة نظرهم. و بعد إن تبين للجزائريين تواطؤ فرنسا وإدارتها بالجزائر وتصميمها على قمع كل حركة سلمية تهدف إلى نيل الحقوق المدنية، اتجهت نيتهم إلى العمل الحربي بدلا من الحوار السلبي. ولذلك بدا الجزائريون في السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورة الجزائرية، يقومون بعمل جماعي ويتحدون الإدارة الفرنسية التي أصبحت تضطهد كل ما تجرا على انتقادها.

و المشكل في الحقيقة قد تطور ولم تعد القضية هي التمثيل السياسي في المجالس البلدية والتشريعية وإنما انعدام الثقة واضمحلال الأمل في تعايش سلمي بين الجالية الأوروبية والشعب الجزائري. فالاتجاه الجديد بالنسبة للجزائريين هو عدم الثقة في كلمة الأوروبيين وتجنيد الطاقات الشعبية لمعارك التحرير القادمة خاصة وأن الإدارة الفرنسية قد أخطأت في التقدير عندما ظنت انه في استطاعتها إبقاء جميع الجزائريين تحت سيطرتها ورفضت إن تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة للجزائريين الأوروبيين.

الأسباب الثقافية

يعتبر التعليم هو المؤهل الأساسي للحصول على أي عمل لائق داخل الوطن. ولو أتيحت الفرصة لأكبر عدد ممكن من أبناء الجزائر في الصغر أن يتعلموا لما كانت هناك ضرورة للهجرة والبحث عن عمل في فرنسا.

وإذا كانت الخطة الرامية لإبقاء الأغلبية الساحقة من الجزائريين أميين حتى لا يفطنوا ويتعرفوا على حقوقهم السياسية و الاقتصادية قد فشلت فان لهذه السياسة نتيجة غير مباشرة لها أثر كبير في حياة عدد لا يحصى من سكان الجزائر وهي عدم إمكانية معرفة القراءة والكتابة. و تدل إحصائيات 1944 أن عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن الدراسة بلغ عددهم:1.250.000 مسلم ولم تتح فرص التعليم الابتدائي إلا ل 11.000 شاب من مجموعة العدد المذكور آنفا. وفي عام 1954 كان هناك 2.070.000 طفل جزائري تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة ولم يتمكن من الحصول على شيء من التعليم الابتدائي إلا 307.100 من هؤلاء.

الأسباب العسكرية

هناك علاقة وطيدة بين الهجرة إلى فرنسا والقيام بالخدمة العسكرية من طرف الشبان الجزائريين. فابتداء من عام 1912 الذي تقرر فيه فرض الخدمة العسكرية على جميع الشبان المسلمين الجزائريين، أخذت الهجرة تتخذ طابعا جديدا جاء نتيجة للاحتكاك

الذي وقع بين الفرنسيين الحقيقيين والجزائريين الذين عرفوا فرنسا من خلال تعاملهم مع الخليط السكاني من الأوروبيين المقيمين بالجزائر. فاستدعاء الشبان من الجزائر إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى قد اتاح فرصة للمسلمين الجزائريين ان يتعرفوا على حقيقة هامة وهي أن الفرنسيين الأصليين يحترمون الشعور الإنساني ويتعاملون مع غيرهم بطريقة واقعية لا تشابه في شيء تلك النظرة العابسة التي تعودوا مشاهدتها على ملامح الأوروبي بالجزائر كما أن هذا النوع من الهجرة لأداء الواجب العسكري قد مكن العديد من الجزائريين من الاحتكاك بالثقافة الأوروبية والتعرف على وسائل التقدم الحديثة التي أجاد استغلالها المجتمع الأوروبي وسخرها لتحقيق اهدافه. ونتيجة لهذين العاملين، تأثر عدد كبير من الجزائريين بالحياة الأوروبية واختاروا الهجرة إلى فرنسا بعد انتهاء الخدمة العسكرية.

وبصفة عامة، نستطيع أن نقول أن السبب الأول الذي أدى إلى الهجرة هي الخدمة العسكرية التي جعلت بعض الشبان يشعرون أن المجتمع الفرنسي قد قبلهم ومنحهم بعض الحقوق التي لم يحصلوا عليها في بلادهم.

و السبب الثاني للهجرة في الميدان العسكري هي الحروب الطويلة التي خاضتها فرنسا في القرن العشرين، وخاصة من 1946 إلى 1962. فقد امتصت هذه الحروب طاقات الشباب الفرنسي وتركت الاقتصاد الفرنسي يعاني من النقص الفادح في القوة البشرية التي تتطلبها

التنمية الصناعية. ولتدارك هذا النقص، عمدت المصانع الفرنسية إلى جلب العمال من الخارج لتحقيق الأهداف المنشودة. ولهذا أقبلت الصناعات الفرنسية على تشغيل العمال المهاجرين لأنهم يعتبرون القوة الدائمة التي يمكن الاعتماد عليها في أيام الحرب والسلم لمواصلة العمل والإنتاج.

الأسباب الاجتماعية

تعتبر الخدمة العسكرية بالنسبة للشبان بداية حياة جديدة حيث يواجهون الحياة العملية ويعيشون تحت نظام عسكري لا يراعي فيه إلا القيام بالواجب كما ينبغي. و في الغالب يتأثر الشاب بما شاهد ويصعب عليه الانسجام مع الحياة الدنية التي تقوم أساسا على الطاعة العمياء للأقارب ومحاولة التحكم في مصير الغير. والنتيجة النهائية هي أن الشاب الذي أدى الخدمة العسكرية يسعى للتهرب من قريته التي عاش فيها والهجرة إلى المدن الكبيرة أو فرنسا حيث ينال حريته الفردية ويبني مستقبله بالطريقة التي تتماشى ورغبته.

والسبب الاجتماعي الثاني للهجرة هو أن الأجيال السابقة التي هاجرت إلى فرنسا سواء، من أجل البحث عن العمل أو الحصول على شهادة علمية قد أصبحت مثلا تقتدي به الأجيال اللاحقة. أثبتت أن مزايا الهجرة لا تقتصر على وجود فرص غير محدودة للعمل وتكوين ثروة ولكنها تمكن الأفراد أيضا من إجادة مهنة معينة أو الحصول على شهادة علمية والعودة إلى أرض الوطن لتسلم مناصب هامة أو إقامة

مشروع تجاري يجلب الأرباح الطائلة. ومن هذا يتضح لنا أن الهدف الرئيسي من الهجرة ليس الرواتب المغرية بقدر ما هو الحصول على الكفاءة الفنية التي تفتح مجال الترقية الاجتماعية ومشاركة النخبة المسيرة في المسؤولية عند العودة إلى ارض الوطن.

كما أن هناك اتجاها اخر يتمثل في إجادة مهن معينة غير متوفرة بالجزائر وبذلك يضمن المهاجر عملا في بلاده خاصة وان التوسع الصناعي بالجزائر يتطلب المزيد من الفنيين الذين لهم المام كبير بالمسائل التقنية.

الأسباب الديمغرافية

وحسب الدكتور عمار بوحوش فإن الزيادة السريعة في السكان تعتبر الدافع الكبير للهجرة خاصة في السبعينات [4]

إن النمو السريع للسكان قد أجبر العديد من الجزائريين على الهجرة لأن أسواق العمل متشبعة والتوسع الصناعي يتطلب وقتا طويل المدى حتى يتسنى للمسؤولين الحصول على الأجهزة العلمية وإيجاد ورشات العمل الضرورية كما أن النمو السريع للسكان يخلق مصاعب للحكومة سواء في ميدان توفير التعليم لجميع الشبان، الذين هم في سن الدراسة أو ميدان التغلب على مشاكل البطالة.

لذا تحتم على الجزائر أن تترك باب الهجرة وبذلك يصبح عدد كبير من سكانها تحت رحمة بعض الدول الأجنبية أو أن تقفل هذا

الباب و يبقى الفائض من اليد العاملة غير مستغل ويعيش على اقتسام الثروة مع الفئات المنتجة

التطور الإيديولوجي والسياسي لدى المهاجرين:

ارتسمت معالم العمل الوطني في فرنسا بهجرة الأمير خالد إليها سنة 1923[5] وكانت التجمعات التي اتصل فيها بعمال شمال إفريقيا خلال سنتي (1923-1924) اللبنة الأولى للعمل الوطني.

فقد اشرف الأمير خالد هناك على تاسيس لجنة من أبناء شمال إفريقيا ممن كانوا يستمعون إلى محاضراته كالحاج عبد القادر، والحاج مصالي، وعبد العزيز المنور اضطلعت هذه اللجنة بمهام الإشراف على عمال شمال إفريقيا، وتنظيمهم في شكل " هيئة إغاثة المغاربة"

فإذا صح هذا فإن الأمير خالد هو الذي يكون قد وضع قاعدة مشتركة للعمل على مستوى شمال إفريقيا وتتمثل التجربة الاولى لهذا العمل المشترك في اول مؤتمر عقد بتاريخ 7 ديسمبر 1924.

و قد ضم ممثلين عن خمسة وسبعين الف عامل وكان هدفه بحث المصالح الاقتصادية والنقابية للعمال على الأسس التالية:

1- العمل لإلغاء قانون الاهالي وغيره من القوانين الاستثنائية

2- العمل لنيل حق الاجتماع وحرية الصحافة والكلمة

3- تنظيم لقاءات دورية في اوساط الاهالي و ادراج مشاكلهم في جدول اعمال المؤتمرات العامة وأخيرا عبر المؤتمرون عن تضامنهم

مع الحركات التحريرية في المغرب الأقصى و مصر وتونس ببرقيات تأييد

ويكتسي هذا المؤتمر والتجمعات السابقة أهمية لنتائجها التالية:

1- إنها كانت فرصة للتعارف والمعاشرة بين العمال، واصلوا بعدها عدة اجتماعات تشاورية تولدت عنها فيما بعد أول " جمعية سياسية"

2- الاحتماء بظل الأحزاب التي كانت تعطف على قضية المغاربة و الانخراط في النقابات عملا بوصايا الأمير

3- الالتزام بأرضية العمل التي أرساها خالد وهي: العمل على مستوى شمال إفريقيا

ولعل أهم نتيجة للمؤتمر ظهور أول جمعية سياسية بعنوان "نجم الشمال الإفريقي" وقد مرت الجمعية بأربعة أطوار:

تأسيس نجم شمال إفريقيا: (1924-1929)

لعب الأمير خالد، كما سبقت الإشارة دور المحرك في أوساط العمال فنشر فكرة تأسيس جمعية " نجم الشمال الإفريقي" بمنطقة ليوش دي رون (Les bouches du Rhone)لكنه اضطر إلى مغادرتها بطلب من واليها.

لكن شيوع النجم كان في الأوساط العمالية بباريز سنتي 1923-1924 بإجماع فلكل يؤكد بأن النجم من تأسيس الأمير خالد، ويربطون ظهوره بنشاطاته وأن ما يرد من تباين في تحديد تاريخ التأسيس سواء

بسنة 1923 أو بسنة 1925، هو إشارة إلى أصول نشأته وتأكيد لارتباطه بالأمير خالد ولعل ما استوحته الجمعية مع نشاطاته سنة بعثها في 1926 هو دليل ثالث يؤكد هذا الاتجاه ويتضح ذلك من:

1- تنصيب الأمير خالد رئيسا شرفيا لهذه الجمعية لبعض الوقت

2- تسمية جريدتي " إقدام باريس" وإقدام الشمال الإفريقي" بإقدام الأمير خالد

3- تقليدها لشعار الأمير في سنة البعث الأول و هكذا يمكن القول بأن جمعية نجم الشمال الإفريقي هي من بذر الأمير خالد، ترك عناية بعثها وتنميتها لغيره.

بعثت فكرة خالد بإعلان عن تأسيس جمعية غير مصرح بها في مارس 1926 بعنوان" نجم الشمال الإفريقي" وانعقد أول اجتماع لها في 15 ماي 1926، كما نذكر الاجتماع العام الذي انعقد عام 2 جويلية 1926، فقد ضم جميع العاملين من الأعضاء، ووزعت خلاله المسؤوليات على رواد الحركة السياسية في فرنسا بعد الأمير خالد وهم:

الحاج عبد القادر، مصالي الحاج، الجيلالي محمد السعيد، شبيلة الجيلالي، بانون اكلين، بن عمرة بن أمزيان، معروف محمد او علي بوطويل

علاقة النجم وحزب الشعب بالمنظمات والأحزاب:

لم يقتصر دور " النجم " وخلفه " حزب الشعب الجزائري" على توعية العمال الجزائريين في فرنسا، بل كان الدور ايضا مصداق لما جاء في كتيب نشره حزب الشعب الجزائري بانه " ينحصر في مهمتين اساسيتين : اولا، نشر الدعوة للحركة الوطنية وإقناع شعب فرنسا بها، ثانيا كسب الأنصار والأصدقاء الشرفاء لهذه الحركة المكافحة"

و تتمثل الملاحظة في ان نسبة كبيرة من الشعب الفرنسي بما فيه الطبقة العاملة لم تكن لها دراية عن واقع الامور في الجزائر و هو واقع شاذ تسبب في هجرة الجزائريين إلى فرنسا. و كانت خير طريقة للاتصال بالشعب الفرنسي ونشر الدعوة الوطنية لبلادهم واقناعهم بها، هي ربط

علاقات بالأحزاب والجمعيات التي ينتسب إليها هذا الشعب بمختلف فئاته.

اما عن الدوافع فاولهما: ان العمال الجزائريين يدركون بانهم يشكلون بعددهم قوة مؤثرة في الأوساط العمالية جعلت الاحزاب والنقابات تتجاذبها لخدمة اغراضها السياسية والنقابية.

وثانيهما: ان العمال الجزائريين كانوا يعتبرون مطالبهم المادية والسياسية شيئا واحدا غير قابل للانفصال، مما كان قد تسبب في احداث سوء تفاهم بين النجم ومختلف الأحزاب الفرنسية.

فكان على " النجم " إذن آن يرسم على ضوء هذين السببين سياسته لربط العلاقات بقضيته من الناحيتين المادية والسياسية.

رد فعل السلطات على الدور الوطني للمهاجرين:

عرفنا دور النجم "وحزب الشعب" و يهمنا الآن ان نعرف رد فعل السلطات الفرنسية وسنرى آن كلا من النجم وحزب الشعب لم يمارس دوره الوطني بدون عراقيل إدارية ومصاعب قضائية التجأت إليها السلطات الفرنسية بقصد إخماد " النجم" وإضعاف حزب الشعب الجزائري.

– ولعل اكبر عرقلة عانى منها نجم الشمال الإفريقي وحزب الشعب الجزائري في الفترة التي نكتب عنها، هي ما كان يسمى " بمصلحة الشؤون الأهلية" وهي المعروفة لدى الافارقة الشماليين العاملين في باريس " بنهج لو كونت" لأن المركز الرئيسي لهذه المصلحة كان موجودا هناك

تاسست مصلحة الشؤون الأهلية من قبل المجلس البلدي لمدينة باريس في مارس 1925.

إن تاسيس مصلحة كهذه خاصة بالافارقة الشماليين في السنة التي ظهر فيها نجم الشمال الافريقي تقريبا، لم يكن في الواقع بمحض الصدفة وإنما كان إجراء وقائي، عمدت إليه السلطة الفرنسية لعزل العمال الجزائريين حينما اتضح لديها منذ سنة 1924 تاثر بعضهم بالتيار الشيوعي.

ومن السهل على المرء أن يدرك بأن تأسيس هذه المصلحة ليس بهدف حماية العمال ومساعدتهم كما يوهم العنوان الذي أعطى لهذه المصلحة، إبقاء عمال شمال إفريقيا، ولاسيما الجزائريون منهم بمعزل عن كل التيارات السياسية و الحيلولة بينهم وبين ما من شأنه أن ينبه الضمير القومي لديهم.

من آثار ونتائج الهجرة الجزائرية في فرنسا:

لقد كانت باريس منطلق للتيار الديمقراطي بانعقاد مؤتمر الصلح فيها، كما كانت ولا زالت ميدانا للتفاعلات الايديولوجية وأمام هبوب التيارات الفكرية وتفاعلها لم يكن من اليسير على المرء أن يبقى بمعزل عن تأثيراتها وخاصة بالنسبة للجماعات التي يجد فيها متنفسا لها.

ولعل هذين التيارين، الشيوعي والديمقراطي، قد ساهما في تحويل العمال الجزائريين هناك من رعاة، وبائعي زرابي وتحف لعمال ذوي مطالب اجتماعية وسياسية. وكان من نتيجة هذا التحول ظهور" جمعية نجم الشمال الإفريقي"

وعلى ضوء دراستنا لدور المهاجرين في الحركة الوطنية بفرنسا، بين الحربين نسجل مايلي:

1- كان الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، أول داعية للعمل السياسي في فرنسا، والراجح أنه أول لبنة في صرح" النجم" من وضعه هو.

2- تبنت منظمة نجم الشمال الإفريقي إيديولوجية متطرفة من البداية، لكنها واضحة وعميقة.

فهي إيديولوجية متطرفة لانطلاقها من مفهوم " الاستقلال". وقد كانت المطالب به وقتها ضربا من التطرف، و نشدانا للمستحيل [6]

وفي إمكان المرء تصور زيادة هذا المطلب بمقارنته بمطالب الحركات الوطنية الأخرى. فكل من الحركة الوطنية المصرية والتونسية مثلا – وقد خضعت كلتاهما لاستعمار أقل عمقا من استعمار الجزائر – لم تطالب في البداية بالاستقلال، هكذا صراحة، إنما كانت تشير إليه ضمنا من خلال مطالبتها بالدستور والجلاء.

ولعل تأكيد النجم على الاستقلال – في نظرنا – كان متناسبا مع شدة طبيعة النظام السياسي في الجزائر، ومع عنف القوانين المكبلة للشعب الجزائري، فالجزائر كانت قد جردت من شخصيتها السياسية وأعلنت" بقانون إلحاق اعتباطي[7] جزءا من فرنسا، كما جرد شعبها من حقه في الحياة بخضوعه لقوانين استثنائية جائرة

لا يمكننا فصل العلاقة الموجودة بين الهجرة ودور المهاجرين كما أن عامل الجذب لهم لم يكن السبب الحقيقي والوحيد كما يرمز له الكتاب الأوروبيون بل أن السبب الحقيقي يكمن في عامل الطرد كما أن مراحل الهجرة عبر الزمن عملت على إنشاء جو سياسي خدم الأفكار الثورية.

كما تعتبر فترة الحربين 1919-1939 من الفترات الغنية بالأفكار السياسية كالديمقراطية والشيوعية والنازية والفاشية. ولعل أكثر التيارات رواجا وتأثيرا على الشعوب المغلوبة على أمرها تيار الديمقراطية والشيوعية. ذلك أن التيار الأول دعمه مبدأ ويلسون الشهير" أحقية الشعوب في تقرير مصيرها". فاندفع وراء هذا التيار كثير من الوطنيين و راحو يعلقون عليه أكبر الأمل، بل كان منهم من اتخذ من مبدأ ويلسون شعارا لعمله الوطني. وكان التيار الثاني هو الشيوعية العالمية التي رفعت شعارات مناهضة للاستعمار.

وقد كانت باريز منطلقا للتيار الديموقراطي- بانعقاد مؤتمر الصلح فيها- كما كانت- ولازالت- ميدانا للتفاعلات الإيديولوجية. و أمام هبوب التيارات الفكرية وتفاعلها لم يكن من اليسير على المرء أن يبقى بمعزل عن تأثيراتها، وخاصة بالنسبة للجماعات التي يجد فيها متنفسا لها.

وهي إيديولوجية صريحة، ترمي إلى أهداف عاجلة محددة، وتتطلع إلى مثل ايديولوجية بعيدة. وإذا كانت ايديولوجية كل عمل سياسي هي "دستوره المرن" فإن إيديولوجية النجم قد تدرجت نحو النضج بتكيفها مع مقتضى التطور السياسي والاجتماعي في كل من فرنسا والجزائر.

ثم إنها ايديولوجية عميقة ترمي إلى تغيير الوضع القائم تغييرا شاسعا يشمل ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع. فهي إذن ايديولوجية تؤمن بالحلول الجذرية، يدل عليها بوضوح الجدل الذي كان يدور بين ممثلي العلماء والنواب وممثلي العمال بفرنسا حول القضايا الوطنية.

الهوامش

1- Jean Jacques Roger ; Le Musulmans Algériens en France et dans les pays islamiques, Paris 1950 p 125

2- René Gounard, Essai sur l'histoire de l'émigration, Paris 1927, pp 19-20

3- Ferhat Abbas, de la Colonie vers la province Paris 1931p31.

4- انظر عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1975.

5- محفوظ قداش "الأمير خالد" مجلة تاريخ وحضارة المغرب، عدد 4. (يناير 1968) ص 22 اتسمت بسمة دينية قوامها التعاطف والتعاون بين أعضائها

6- كان الكتاب الفرنسيين يعلقون على مطالب النجم بقولهم " عند قراءتها نظن وكأننا في حلم، انظر: A.F, n° (juin 1927).p.229

7- سعد الله، الحركة الوطنية دار الآداب، بيروت 1969، ص 47

انظر كذلك:

- زوزو عبد الحميد دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939، الجزائر 1974

- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الآداب بيروت 1969

- أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال معهد البحوث العربية، القاهرة 1970

- بوحوش عمار الهجرة إلى فرنسا: تاريخها " مجلة الثقافة العدد 13 (فيفري – مارس 1973)

ABBAS Ferhat : Guerre et révolution d'Algérie : la nuit coloniale Paris 1962

- Ageron, Charles Robert ; histoire de l'Algérie contemporaine Presse de France 2ed Paris 1966.

- Ageron Charles Robert, les Algériens Musulmans et la France(1871-1919) Paris, 1968

- Benjamin Stora, Ils venaient d'Algérie l'immigration Algérienne en France 1912-1992, France 1992

- Belloula Tayeb – les Algériens en France ; leur passé, leur participation à la lutte de libération Nationale leurs perspectives, Alger ; 1965

- Bourdieu Pierre- sociologie de l'Algérie- Paris, 1963

- Calame paulette, des travailleurs étranger en France, Paris 1972.

- Grand jeat pierre, les migrations de travailleurs en Europe, paris 1966

Granotier Bernard, les travailleurs immigrés en France, Paris, 1970

-Michel Andrée, les travailleurs algériens en France, Paris 1956

-Muracciole l, l'Emigration algérienne Aspects économiques, sociaux et juridiques, Alger 1960.

- Nourissier F, Enracinement des immigrés Paris 1951.

- Rager jean- Jacques, l'émigration en France des musulmans d'algérien, Alger 1965

- Zahraoui Ahsène, Les travailleurs algériens en France, Paris 1971.

Jaque Augarde, Homme et migrations « l'immigration Algérienne » Etudes N° 116, France.

- Benjamin Stora, aide mémoire de l'immigration Algérienne 1922-1962, ed L'Harmattan, paris 1992

Edition Spéciale
Ministère des Moudjahidine

Actes du 1er Colloque National Sur L'immigration Algérienne pendant la période coloniale (1830-1962)

Alger 30-31 Octobre 2006

Coordination des travaux - collecte des textes :Centre National d'Etude et de Recherche sur le Mouvement National et la Révolution du 1er Novembre 1954

Publication du Ministère des Moudjahidine

Alger 2007



SOMMAIRE

LE S MANIFESTATIONS DU 17 OCTOBRE A PARIS

Pr Djilali Sari

Un. D' Alger

« La Seine, ce fleuve majestueux qui charmait les touristes et les poètes , est devenu « un four crématoire froid » pour nous Algériens… »
Plainte adressée par Mohammed Messaoudi au Procureur de la République le 3 novembre 1961(Kessel et Pirelli,1963 : 661).

« Parler de cette nuit qui ressemble à toutes les nuits qui ont couvert tous les massacres; parler du fleuve qui traverse Paris et qui ressemble à tous les fleuves qui ont noyé toutes les révoltes et tous les crimes; parler de cette police qui ressemble à celle de tous les pouvoirs qui ont opprimé tous les peuples. »
Mohamed Rouabhi in *Requiem 61*.

Exceptionnellement, la rétrospective - métaphore n'a pu s' écarter de la réalité, d' une réalité tragique. De massacres perpétrés à ciel ouvert au cœur même de Paris, loin, trop loin de ces théâtres de guerre, urbains et ruraux de l' Algérie profonde…

Transcrite par le fer et le sang par de milliers de nos compatriotes, hommes, femmes et enfant, tous aux mains nus, **l'historique journée du 17 octobre 1961** et les suivantes ont été occultées par les autorités directement concernées. Ce n'est qu'**après quarante années plus tard** que les massacres perpétrés au cœur de la capitale française ont obtenu un début de reconnaissance officielle (Le Monde, 17-10-01 p 12).

Indépendamment de l' occultation des massacres pourtant bien matérialisés par ces dizaines de cadavres charriés par la Seine, ces manifestations pacifiques posent problèmes en premier lieu aux autorités directement concernées. N' en est – il pas avant tout de leurs causes directes, de causes prenant brusquement en otage la communauté algérienne à la suite de l' introduction de nouvelles forces décidées plus que jamais à tous les excès et dérives ? N'en va – il pas de même de l'ampleur et de la nature des manifestations ayant exprimé et symbolisé « ce peuple en marche vers son indépendance ? » Au prix d' un si lourd bilan, de surcroît non seulement après la conférence du Général de gaule ayant fait état explicitant « d' un état algérien souverain », mais aussi à quelques mois d' un dénouement certain au terme d' une longue et meurtrière guerre ?

C'est afin de pouvoir cerner cette problématique que nous nous proposons d' examiner les trois points suivants :

- l'émigration : partie prenante de toutes les luttes du peuple algérien
- des manifestations pacifiques… réprimées dans le fer, le sang et la Seine
- les enseignements

I – L' EMIGRATION PARTIE PRENANTE DES LUTTES DU PEUPLE ALGERIEN

Qu'il s'agisse de l' observateur averti ou de l'historien du mouvement national algérien en général, le rôle joué par l' émigration algérienne avant et durant la guerre de Libération Nationale ne peut surprendre. En terre d' exil, les travailleurs sont demeurés très attachés à leur patrie. Ils ont contribué

efficacement à l'émergence des premières forces ayant tevendiqué **l'indépendance de l' Algérie.**

1 – Une longue tradition de militantisme

Ce tournant crucial, est bien la résultante de tout un travail en profondeur et qui a été poursuivi sans relâche, méthodiquement et inlassablement. C'est bien ce qui ressort notamment des travaux de K Bougesssa (2002) et de l' analyse des biographies de militants nationalistes établies par B Stora (1976,1982,1985). Il en est ainsi des principales conclusions formulées par ce dernier :

« Les organisations indépendantistes de *l' Etoile Nord- Africaine* en 1926 à la Fédération de France du FLN en 1962, proposeront une autre vie communautaire, religieuse, à ces hommes séparés de leurs milieux affectifs. Surtout, elles offriront, dans le même temps, une possibilité de sortie de cette fonction unique de travailleurs physiques assignée par la société française . » (B Stora, 1992 : 23).

C 'est bien en terre d'exil, loin des terroirs d' origine et de naissance qu'une **longue tradition de militantisme politique s' est forgée**, directement au contact des milieux progressistes et des syndicats. Au pays des Droits de l' homme et du Citoyen car dans toute colonie, de surcroît de peuplement, difficultés et entraves sont les plus difficiles à contourner. De plus, comme le précise le même l'auteur, cette longue tradition n'est pas le fait d'une avant-garde réduite à quelques centaines de personnes :

« A la veille de l' insurrection du 1er novembre 1954, le *Mouvement pour le triomphe des Libertés Démocratiques* (MTLD), la principale organisation nationaliste algérienne, regroupe en France près de dix mille militants actifs. C'est plus, toutes proportions gardées, que l' implantation du PCF dans la société française, à cette époque (B Stora, 1992 : 25).

En effet, loin de se distendre ou de se rompre définitivement, les liens avec le terroir se renforcent. Indéniablement, pour la grande masses de la communauté les séjours en terre d' exil ne sont pas définitifs et ne constituent pas une fatalité. Ce sont des va- et – vient continuels entre les deux rives de la Méditerranée . Du reste, les ressources acquises sont investies en grande partie au profit des familles demeurant loin des séjours, dans les terroirs d' origine, la terre des ancêtres... Souvent au détriment de leur survie comme l' attestent à la fois l'état général de leur santé et les pathologies [1] les affectant (fréquence de la tuberculose et affections respiratoires en particulier)...

Par ailleurs, sur un autre plan on ne soulignera jamais assez le rôle réellement joué par les cadres grâce à leurs qualité et dévouement. Qu'il s'agisse d'autodidactes, de syndicalistes, d'étudiants, voire de membres de professions libérales, commerçants et enseignants, demeurés anonymes à l' instar en particulier de Ahmed Bahloul [2], c'est le même idéal qui est poursuivi avec abnégation. Bien souvent avec une foi absolue. Des données

déterminantes qui laissent bien entrevoir le rôle que va jouer l'émigration durant la lutte de libération nationale sur les différents plans.

2-L'engagement sans faille à la guerre de Libération nationale.

En dépit des conditions particulièrement difficiles tant de travail et de séjour (annexes ci-dessous) que d'habitat (M Hervo, 2001), la participation de nos compatriotes exilés a été **loyale et effective** en dépit du sanglant épisode du MNA et ayant entravé plus ou moins au début la poursuite des activités clandestines multiformes. Toutefois, rapidement, leur participation s' est révélée efficace et incontournable sur les différents plans notamment financier.

En effet, fixées à 3 500 par membre actif, souvent spontanément consenties (annexe : plaint. 3), les cotisations mensuelles sont parvenues à alimenter régulièrement et massivement le budget destiné au recouvrement des charges du FLN établi à l' extérieur du territoire algérien, à concurrence de 80 % selon l'un des principaux responsables, Ali Haroun (1985).

Par ailleurs, l' émigration a toujours répondu aux besoins spécifiques quant il a fallu étendre en terre d' exil certaines formes de luttes et de combats propres au territoire algérien. Suivant les exigences de la conjoncture d' une part, et l' évolution générale de la guerre en Algérie d'autre part, la résistance a revêtu diverses formes. En témoigne la tournure prise au lendemain **des évènements du 13mai 1958** dont le but d' alerter l' opinion publique française, tournure marquée durant la nuit du 24 au 25 août par de nombreux sabotages : assassinats de quatre policiers à Paris, incendies des dépôts d' essence à Carcassonne , Toulouse, Marseille et Narbonne, , des tentatives de sabotages à Ivry, Genevilliers et dans l' Hérault. Bien plus, le 16 septembre à Paris attentat manqué de l'ancien gouverneur général de l' Algérie, Jacques Soustelle, ministre du gouvernement de de Gaule ...

Or avant cette brusque tournure, et jusqu'à la fin de l' année 1957, la guerre de Libération Nationale était loin, très loin de représenter une préoccupation majeure pour l' opinion publique française. Elle n'en occupé que la septième place seulement. Il en va de même des médias d' alors tendant dans leur majorité écrasante à en minimiser les effets et retombées.

En revanche, à partir de 1958 et jusqu'au cessez- le - feu tout change brusquement. Désormais, la guerre devient à « la une » de tous les quotidiens dans l' Hexagone. Désormais, **elle parvient à occuper la deuxième place des préoccupation des français** (Ch R Ageron , 1980 : 270-276). A la suite de la formulation faite par le chef de l' Etat « de l' Algérie algérienne liée à la France » en mars 1960, **64 %** des Français s' y rallient.

« Le mythe de l' Algérie française est bien mort sur les barricades pour la grande majorité des Français » soulignent B Droz et E lever (1982 : 279).

Au début d'avril 1961, soit peu avant le déclenchement du putsch des généraux (22-25 avril), ce sont **78 %** des Français qui souhaitent l' ouverture de négociations et **57 %** sont sûrs qu' elles conduiront à l' indépendance.

Or cet incontestable retournement de l' opinion publique outre – Méditerranée est la résultante des sacrifices consentis par le peuple algérien y compris **l' émigration**. Très vite, la cause algérienne finit par gagner des milieux de plus en plus divers non seulement de la plupart des syndicats et partis politiques traditionnellement acquis aux causes justes des peuples opprimés mais aussi de milieux demeurés, soit indifférents, soit encore imprégnés par l' idéologie des Troisième et Quatrième Républiques…

Décisifs ont été tour à tour ou presque simultanément la constitution de réseaux de soutien au FLN, le retentissement du procès de Francis Jonson, la publication du manifeste des 121 et bien d' autres prises de consciences de la part de certains membres du mondes des Lettres, Arts et Sciences (B Droz et E lever, 1982 : 277-285).

Ce sont souvent des personnalités de premier plan, voire de renommés internationale, à l' instar de philosophes dont J P Sartre, de l' éditeur François Maspéro allant jusqu'à faire l' apologie des « porteurs de valises » soit les transporteurs de fonds du FLN et devant les transférer à des banques hors du territoire français (Hamon H et Rotman P, 1982), de l' écrivain de talent, à l 'instar d' Aron R (1957), d' universitaires comme André Mandouze, Pierre Vidal- Naquet, Laurent Schwartz (professeur de Maurice Audin), des artistes comme François Truffaut, Danielle Delorme, Simone Signoret...

Ainsi qu' il s'agisse des réseaux de soutien facilitant le transfert des fonds parallèlement à d' autres missions très délicates poursuivies dans la clandestinité la plus totale (notamment le recueil en une nuit des cartes d' Etat Major au 1 / 50 000e couvrant toute l' Algérie septentrionale), ou de prise de position et de déclarations, souvent retentissantes, voire fracassantes sur le double plan national et international, ont contribué largement et efficacement à consolider l' audience de la cause algérienne à travers le monde.

Sans conteste, des acquis exigeant, plus que jamais, efforts constants, vigilance et abnégation particulièrement au cours de cette année cruciale de 1961, celle de tous les dangers en raison de l'engagement de négociations entamées entre le gouvernement français et les représentants du FLN en déclenchant de graves réactions d'abord en Algérie puis en France par les ultras et l' OAS, (Organisation de l' Armée Secrète), soit les irréductibles et les officiers hostiles à tout compromis…

En définitive, un contexte de plus en plus insupportable pour des populations tant éprouvées et bien ciblées non seulement en Algérie mais aussi jusqu'au sein de l' émigration brusquement soumise à des menaces et périls sans commune mesure avec les années antérieures .

II – DES MANIFESTATIONS PACIFIQUES …REPRIMEES DANS LE FER, LE SANG ET LA SEINE

En dépit du théâtre de leur déroulement, au cœur même de la capitale française, les manifestations du 17 octobre s'identifient bien aux plus grandes manifestations populaires ayant marqué fortement l'évolution de la guerre de Libération nationale, à l' instar en particulier de la grève générale des huit jours (27 janvier – 3 février 1957), et des manifestations des 10 et 11 décembre 1960.

1 –Le recours à de nouvelles forces provocatrices et répressives

Parallèlement à la montée des périls s'accompagnant de plus en plus de massacres perpétrés par l' OAS en Algérie et leur débordement inéluctable tôt ou tard sur le territoire français, le resserrement de l' étau sur les quartiers à forte densité algérienne en terre d' exil s' est matérialisé par le recours à **une force de police mercenaire**, dite auxiliaire, avec cadres mixtes français et arabes, les harkis. Du reste, ceux-ci se sont déjà manifestés en civil dès 1957 à Valence sous l' instigation du Préfet de la Drome, Ghisolfi.

A présent, la décision émanant du Conseil interministériel et le SC AA (Service de Coordination des Affaires Algériennes) est confiée pour son exécution au Préfet de Police de Paris Maurice Papon, l'ancien préfet de l'IGAME de Constantine. Rapidement, des stages de huit jours sont organisés au Fort de Noisy-le- Sec près de Romainville en vue de l'apprentissage de l' utilisation des armes et **des instruments de torture sous la direction des militaires..**

L'objectif est ainsi clairement avoué. La nouvelle étape envisagée consiste à faire régner en permanence la terreur au sein de ces quartiers, de ces quartiers fortement structurés afin de venir à bout de l' organisation du FLN. En effet, dès les premiers mois de l' utilisation de ces nouvelles forces, plusieurs scandales sont étouffés à partir du mois de mars 1961. *L'Humanité* et *Libération* sont ainsi saisies et poursuivies.

« Je maintien-drai le dispositif mis en place et dont le besoin se faisait hautement sentir dans certains quartiers de Paris et dans certaines communes de banlieues afin de neutraliser en profondeur l'organisation rebelle qui faisait régner la terreur sur les travailleurs musulmans », avoue le Préfet de Police de Paris non sans se référer à « ses exploits antérieurs » dans le département de Constantine…

En fait, très consciente des agissements antérieurs, la Fédération de France du FLN avait déjà clarifié sa position dès le 11 avril 1960 en précisant : « … l' émigration algérienne unanime ne saurait rester passive devant les agissements de ces nouveaux mercenaires du colonialisme. Sa réaction est prévisible. Elle sera légitime.. Quant au FLN, il adoptera devant ces « harkis » d'une nouvelle espèce, l'attitude adéquate, avec sa fermeté et sa discipline habituelle. »

Quoiqu' il en soit, les retentissements des scandales s' intensifient. En témoigne la publication par l' éditeur François Maspéro en juillet de la même année : *Les Harkis à Paris*, dossier présenté par Paulette Péju. Comme les précédente écrits, l'ouvrage est saisi…mais la vérité finit toujours par éclater autrement. Particulièrement quand elle a pour cadre le cœur de la capitale Française, loin , très loin de l' Algérie profonde…

2 – « Ce peuple en marche vers l' indépendance »

Parallèlement à la poursuite des exactions et agressions de toutes sortes mettant en danger d, mort de nombreux patriotes, l' institution du couvre-feu imposée à la communauté algérienne en les empêchant de sortir de 20.30 h à 5 h, marque bien l' antagonisme du conflit. C'est la mise en cause directe des libertés individuelles en entravant non seulement la circulation des gens mais aussi la liberté de travail et de détente, de réunion et surtout la poursuite des activités clandestines durant la nuit.

En définitive, c'est aussi et surtout **la chasse au faciès**. Une mesure d'essence raciste au cœur de Paris au sein des bidonvilles de l' Ile de France, à l' instar de Nanterre, ces « milliers de tôles enchevêtrées se mêlant à de vielles briques cassées… » (M Hervo,2001). Des ghettos invivables.

En conséquence, c' est le refus, le rejet délibéré de ces mesures discriminatoires… Comment **agir en conséquence en terre d' exil** d' une part, et à la lumière des enseignements de toutes les grandes manifestations de masses réprimées dans le fer et le sang en Algérie consécutives en particulier à la grève des huit jours (27 janvier – 3 février 1957), et des 10 et 11 octobre 1960 à Alger et dans de nombreuses villes de l' intérieur, d'autre part ?

Après méditation et concertation, tout a été mis en œuvre pour éviter les provocations. L'inexorable ! Impérativement, les manifestations doivent se dérouler pacifiquement. Les consignes données sont strictes. Aussi les manifestants, particulièrement les hommes, sont – ils fouillés et « le moindre canif confisqué ». Bien plus, la discipline a été imposée.

Quarante années après, Monique Hervo s'en rappelle parfaitement en ayant gardé gravée dans sa mémoire le spectacle de ces homes, femmes et enfants avançant calmement, sereinement. Avec détermination !. Un spectacle qu' elle a comparé à « Une forêt en marche ». **Une force tranquille par excellence** !

Une force disciplinée débouchant de trois directions, des différents bidonvilles de Bezons, de Colombes, de Courbevoie, de Puteaux, de Nanterre pour converger vers les principaux boulevards de paris (document cartographique). Pour sillonner les principaux axes. Or ni la pluie battante, ni les haies infranchissables constituées par les différents corps de police n'ont pu entamer la volonté des manifestations. L'enjeu est très grand. Il a bien été saisi par le témoin précité se trouvant parmi eux, Monique Hervo :

« (…) noyée au milieu de ce peuple en marche vers son indépendance ».

Une rarissime témoin étranger, en dehors de quelques rares françaises mariées des Algériens.

3-Des massacres occultés pendant longtemps

En ne saurait insister non seulement sur le caractère pacifique des manifestations mais aussi et surtout **le sang –froid des hommes et femmes face au déchaînement de la police**. A cet égard, la narration faite par un journal de droite, *Le Figaro* ne laisse planer aucun doute :

« les nombreux témoins des manifestations de ces derniers jours ont pu constaté que, sauf de très rares contestations les manifestants se laissaient appréhender sans la moindre résistance. La police ne fait d'ailleurs état d' aucune arme saisie (…). Il convient d'en déduire que beaucoup de victimes auraient été frappées après leur arrestation, au cours de scènes de violence à froid que nous avons déjà dénoncées samedi. » Le Figaro, 23 octobre 1961.

Quoique très mesuré à dessein, ce témoignage ne donne qu' une idée très générale sur « cette violence à froid » exercé par les forces de répression. En fait, il s'agit bien **de massacres à grande échelle ordonnés et planifiées de longue date,** même si leur extériorisation a été souvent atténuée tant par la nuit tombante sous la pluie battante que l' opacité des lieux de détention. Or en dépit de cela, il y a lieu de relever nombre de traces demeurées indélébiles parallèlement à des preuves irréfutables, à l' instar des corps humains charriés par la Seine bien après la fin des manifestations et loin de Paris, voire jusqu'à près de Rouen…

Incontestablement des massacres ordonnés mais occultés. Des massacres ayant donné lieu à un lourd bilan et demeurant toujours très difficile à établir, voire nié par certains historiens officiant dans d' illustres institutions du supérieur, à l' image de l' Ecole Normale Supérieure (ci-dessous).

Quoiqu'il en soit, le ministre de l' intérieur d'alors n'a mentionné que deux morts et huit blessés…Jusqu'en 1998, le bilan ne mentionne que 7 morts et 40 blessés alors que les noyades dans la Seine ont été estimées à plus de 60 selon Kessel et Pirelli (1963 : 669). Selon cette même source, on relève plus de 600 blessés qui se sont passés par les hôpitaux de Paris du 17 octobre au 1er novembre tandis que d'innombrables d' autres ont préféré se soigner chez eux, « même atteints de blessures graves et de fractures ».

Pour sa part, J Luc Einaudi (1991, 2001) qui s' est consacré pendant de longues années à des recherches minutieuses en multipliant les investigations à travers toutes les sources accessibles, en France comme en Algérie, est parvenu à un bilan minimal de 200 victimes, soit un bilan peu différent de celui-annoncé par le FLN au lendemain des manifestations.

En tout état de cause, le bilan doit être très lourd compte tenu du déchainement des forces de l' ordre durant cette mémorable journée du 17 octobre 1961, et de l' état des lieux , avant pendant et après. Mais un bilan qui est « surréaliste jamais justifié » selon J P Brunet (2001), professeur à l' Ecole Normale Supérieure, bilan nié aussi par Pervillé (2001) qui, comme à son accoutumée, « ne voit pas de preuves irréfutables ». Du reste, la position de ce dernier ne surprend guère l'observateur. Il a toujours minimisé le bilan de toute la période de la guerre de libération à travers notamment sa chronique insérée dans l' Annuaire de l' Afrique du Nord [2].

Incontestablement, l'une des preuves irréfutables est à rechercher dans la déclaration faite par le Ministre de l' Intérieur le 13 octobre dans le but de confirmer le Préfet de Police de Paris au cours de son intervention le 6 octobre. Les recommandations imposées sont des mesures du type même de celles imposées par les nazis dans le territoires qu'ils occupaient . (Kessel P, G Pirelli, 1963 : 668).

Pervillé et Brunet devraient méditer longuement l'inscription de la plaque inaugurée par le maire de Paris en 2001 à l' un des endroits devant rappelé les faits tragiques à la postérité. C 'est le pont Saint Michel. La plaque fixe bien l'attestation en faisant état de « nombreux algériens tués» tout en opposant bien le caractère **pacifique des manifestations à la sanglante répression**.

« A la mémoire de nombreux algériennes tués lors de la sanglante répression de la manifestation pacifique du 17 octobre 1961 »

III – LES ENSEIGNEMENTS

« (...) ce que l' opinion internationale retiendra du 17 octobre 1961, ce n' est pas l'ampleur de la répression, exercé à visage découvert, c' est plutôt l'ampleur de la manifestation, la dignité de ceux qui y participaient , et l' évidence de leur attachement à la guerre de libération nationale. » concluent P Kessel et G Pirelli (1963 : 669) au terme de la présentation d' une sélection de plaintes relatives à la répression opposée à des manifestations pourtant pacifiques.

1 – Une triple finalité

Indubitablement avec le recul dans le temps, cette conclusion si condensée met bien en exergue la triple finalité du 17 octobre, confirmant à merveille l'image - force exprimée excellemment par le témoin direct, Monique Hervo, l' image – force que nous avons reprise à notre compte (deuxième paragraphe de la deuxième partie) et que nous devons souligner:

« ce peuple en marche vers son indépendance »

Telle est bien la signification profonde de cette mobilisation pacifique, de cette détermination inébranlable d'hommes, de femmes et d' enfants, tous et

toutes, aux mains nues, avançant dignement dans les principaux boulevards de Paris face à des forces de l' ordre puissamment armées et agissant de sang froid car ne devant craindre aucune poursuite ni encore moins de sanctions. Il en a été ainsi particulièrement au cours des mois précédant comme le montrent notamment et à titre d' exemple les extraits de plaintes publiées par P Kessel et G Pirelli (1963 : 579-593, 658-678).

Face à l'aggravation sans cesse des conditions sécuritaires en s'accompagnant de plus en plus de violences multiformes et d' exactions inqualifiables jusqu'aux assassinats, du reste amplement prouvées par d'innombrables plaintes, à l'instar des deux témoignages reproduits en annexe à titre illustratif (les deux premières plaintes).

Par ailleurs, face au déchainement sans borne des forces de police, l'absence de toute défense légitime de la part de la masse des manifestants agressés a été à la hauteur de l' événement historique. Ce jour là, l**a dignité de notre communauté et son attachement** à la cause nationale n'avaient pas de prix. Aucun ! Tous les sacrifices étaient généreusement consentis [1]. Du reste, de l'avis des médias les manifestants n'ont pas opposés de résistance aux forces en malmenant les uns, tabassant les autres, tuant de sang froid et les piétinant en les jetant à la hâte dans la Seine. Bien plus, jusqu'à les entasser dans l'arrière - cour de la Préfecture de Police. Un véritable charnier (Ali Haroun, 1985).

2 – L'écho lointain du « peuple en marche vers son indépendance »

De tels massacres au cœur de la capital française devaient être occultés aussi longtemps que possible. Or si tout a été entrepris sur le plan officiel pour en dissimuler les traces les plus compromettantes en réduisant le nombre de tués à deux seulement..., l'ampleur des manifestations du 17 octobre n'a pu échapper à l' attention de l' opinion publique tant à l' intérieur qu' à l' extérieur de l' Hexagone.

Rapidement, l' écho, les échos se sont répercutés en sensibilisant en France les milieux demeurés pendant longtemps, soit conformistes aux thèses officielles, voire manifestement indifférents, soit sceptiques et peu convaincus par le bien fondé de la cause algérienne. Bien plus :

« Le choc des journées d'octobre a été (d'autre part) salutaire, en particulier pour la gauche française qui, secouée par un événement qu' elle croyait impossible – les défilés de masse étant interdits depuis des années- va déclencher une série de manifestations favorables à la conclusion de la paix. Le bureau politique du PCF demandait à la classe ouvrière et à l' ensemble des républicains de réagir vigoureusement contre les mesures discriminatoires racistes, rappelant que « chaque travailleur, chaque démocrate français doit se sentir menacé par les mesures de caractère fasciste prises à l' égard des Algériens. Ces mesures peuvent demain être étendues à eux. » (A Haroun, 198 : 376).

Au demeurant, de nombreux professeurs de facultés n'ont pas hésité à entamer au début de leurs cours une déclaration contre le couvre- feu discriminatoire en soulignant :

« Si les Français acceptent l' institution légale du racisme, ils porteront la même responsabilité que les Allemands qui n'ont pas réagi devant les atrocités nazies. »

Désormais, la lutte de tout un peuple ne se limite plus à la seule rive méridionale de la Méditerranée ! D' une façon ou d' une autre, les Français on été déjà affectés par la poursuite du conflit mais sans pouvoir le dénoncer manifestement et délibérément.

Sur le plan international, les réactions ont été diverses. C 'est ainsi qu'à Paris même certains étrangers résident ont été malmenés par les forces car victimes de **leur faciès**. Il en a été ainsi de nombreux espagnols, italiens et portugais. Il en est de même d' Américains à l' instar de Joseph Pomerleau de Waterville, en voyage touristique à Paris et dont les mésaventures sont rapportés par le *New York Tribune* du 20 octobre. Une occasion à point nommé pour le quotidien outre – atlantique à grand tirage de consacrer tout un reportage aux manifestations pacifiques du 17 octobre.

En tout état de cause, les correspondants de presse accrédites ans la capitale française en ont profité contrairement aux obstacles et entraves qu' ils rencontraient au paravent à travers le territoire algérien, particulièrement au cours d' opérations militaires.

Conclusion

Ainsi fortement imprégnée par une longue tradition de militantisme durant de nombreuses années, fermement engagée dans une résistance multiforme dès le déclenchement de la guerre de Libération Nationale mais brutalement confrontée aux exactions de forces de police mercenaires, les Algériens ont exprimé massivement et pacifiquement leur dignité et leur attachement à la cause nationale

En effet, par leur ampleur, leur caractère essentiellement pacifique et leurs retentissements divers, les manifestations du 17 octobre 1961 bouleversent de fond en comble les données psychiques et politiques des Français vis-à-vis de la guerre de libération nationale.

Désormais, les théâtres de cette guerre ont pour cadre le territoire français métropolitain. Quoique localisées, des opérations sont visibles et omniprésentes. Différentes images et manifestations de cette guerre sont parties intégrante de la quotidienneté. Indubitablement, c' est l'échec cuisant des thèses officielles, des thèses fallacieuses. C'en est fini de ses slogans tant rassasiés : « l' Algérie française » , « l' Algérie départements français» ou encore « partie intégrante de la France »...

Point de doute ! Point de survie de cette mythologie à jamais balayée par l' histoire. En dépit des doutes et déceptions des uns et des autres suscités

notamment par l' échec de la Conférence de Lugrin (20-28 juillet), l' ultime échéance tarde- t – elle à venir? Le chef de l' Etat français n'est –il pas très las d'en finir ? Ses différentes prises de positions et déclarations ne se précisent –les pas de plus en plus en laissant bien entrevoir l' issue inéluctable ?

Notes

(1) Malgré leur appartenance aux tranches d' âge les plus jeunes et tout en n'optant que pour des séjours limités dans le temps, mortalité et morbidité sont élevées. C 'est ce qui ressort des études fines relatives à des régions de forte concentrations des travailleurs algériens (région parisienne, Rhône –Alpes, Bouches du Rhone..)

(2) Cet ancien normalien de La Bouzaréah (1880-1940) a pu poursuivre ses études à Alger à Paris ou il a enseigné au Lycée Buffon et à l' Ecole des Travaux Publics, tout en poursuivant inlassablement une intense activité militante et journalistique au près des leaders de l' Etoile Nord-Africaine (Emir Khaled, Messali…) et du PPA.

A l' opposé, l' exemple suivant relevé sur le terrain est digne d' intérêt. Il a trait à Ammar Ladlani, natif à Tizou Ouzou en 1925 il a adhéré très vite au MTLD en émigrant en France en 1953. En 1955, il active au sein du FLN et devient membre du CNRA en 1959 (Conseil National de la Révolution Algérienne). C'est aussi l' un des principaux organisateurs des manifestations du 17 octobre 1961 à Paris…

(3) En définitive, ce n' est pas le seul bilan qui fait toujours l' objet de controverse. Il en est de même de toutes les victimes algériennes de 1954 à 1962 ainsi que de l'évaluation de la population algérienne vers 1830…

(4) A cet égard, il convient de se référer aux nombreux témoignages relatifs aux comportements et attitudes de la plupart des condamnés à mort durant leur détention et au moment de l' exécution. Tel est le cas Boukhmis Safer, condamné et guillotiné pour un acte qu'il n'a pas commis pour sauver un de ses camarades. Jusqu'au dernier souffle il a fait preuve d' un courage qui a fait même pleurer l'un de ses geôliers. ' Ali Haroun, 1985).

Annexes

Tous les récits suivants émanent de Kessel et Pirreli (1963).

A - Plaintes contre les harkis

I – Plainte de Bénali Dahmoucène (Avril 1961), 588

Le dimanche 2 avril j'étais avec ma femme et une douzaine de clients dans mon café-restaurant, 5 rue de Chartres, lorsque vers 22 h 10, on entendit des coups de feu. La moitié des clients sont sortis.

Puis les harkis sont entrés et nous on dit de sortir les mains en l'air pendant que la fusillade continuait et ils nous firent aligner face au mur des maisons dans la rue. Puis ils nous firent entrer dans le couloir du 13 de la rue de Chartres, toujours les mains en l'air sur la tête. Puis ils nous dirent de monter au quatrième étage. Là, un Martiniquais nous ouvrit sa porte et nous abrita dans sa chambre.

Vers 11 h 45, des harkis moitié en civil, portant leur brassard, moitié en tenue, firent sortir tout le monde de l' hôtel en nous frappant à coup de pied, de poing , de crosse.

Puis ils nous firent traverser la rue en file, deux par deux, encadrés par eux et ils nous emmenèrent au poste du 29, rue de la Goutte- d' or.

Là, il y avait une douzaine d' Algériens , ils nous jetèrent à terre et nous frappèrent à coup de balai , de crosse et de chaise.

Un Algérien de trente deux à trente trois ans, qui habite au 13, rue de Chartres, eut la figure en sang et la tête ouverte.

Un quart d' heure plus tard , un car nous emmena à Vincennes où en arrivant nous retrouvâmes des compatriotes dont la plupart étaient blessés. Il y avait là un homme qui avait la veste trouée par derrière par deux balles dans le dos. C 'étaient les harkis paraît – il qui avaient tiré sur lui en l' emmenant à Vincennes.

Je fus relâché de Vincennes le lundi 3, à15 h 30.

En arrivant au café, ma femme et mes deux enfants me dirent que les harkis avaient tout cassé dans le café ; ils avaient tiré sur les glaces, cassé la porte qu'ils avaient enfoncée, des morceaux de verre brisé jonchaient le sol.

Je fis un constat des dégâts par Me Dalmas huissier.

2 – Plainte de Madame Akkaz (avril 1961), p 589

Je suis propriétaire d' un café sis au 27, de la rue de la Charbonnière à Paris, et co-propriétaire d'un salon de coiffure sis à la même adresse, et d' un café- friterie sis au84, boulevard de la Chapelle.

Le dimanche 2 avril1961, vers 22 h, alors que j'étais au rez- de chaussée de mon hôtel du 88, boulevard de la Chapelle, j'entendis des coups de feu. Je dis

immédiatement aux employés de ne pas sortir et fermai les portes et volets de l' hôtel.

Je montais au premier étage regarder ce qui se passait et vis des Algériens , des harkis et des policiers français qui couraient. D'autres policiers faisaient dévier les voitures.

Quelques temps après, un locataire, M Rachid Zérari qui habite sur la cour vint me dire : « Madame, j'entends qu' on casse les vitres. » Je traversai la cour pour aller à mon café dans l' autre groupe d' immeubles du 27, rue de la Charbonnière. Je m'étais fait accompagner de mon employé Abdelkader.

Je vis que tous les vitres de mon café étaient brisées et que des balles avaient été tirées dans la vitrine. En face, à droite, une quinzaine de harkis en uniforme et environ cinq en civil finissaient de briser les carreaux du café de la « Ville d' Oran » D'autres tenaient de fracturer la porte d'entrée d'un immeuble de la rue de la Charbonnière, voisin de la « Ville d' Oran ;

A ma gauche, trois harkis en uniforme armés de mitraillettes qui rasaient le mur, entendirent ma voix et vinrent dans ma direction. Jeu peur pour mon employé et lui dis : « Descends au bureau de l' hôtel, je ne voudrais pas qu'il t'arrive du mal. » Je pris conscience par la suite qu' il étaient préférable que je fasse de même et revins au 88, boulevard de la Chapelle.

Il étaient environ 23 h 10. Un groupe de harkis en civil cassait les vitrines du café du 90, boulevard de la Chapelle. Aucun agent de la vigie ne s' y opposait.

J'ai su par M Villeneuve qui demeure au92, boulevard de la Chapelle qu' il avait demandé de l' aide à la vigie de la rue Fleury et que celle-ci lui avait répondu : « Dèmerdez-vous avec vos Bicots »

Il avait alors téléphoné à la Préfecture de Police. On lui avait répondu que c' était inadmissible et que l' on faisait le nécessaire. quarante minutes après, trois voitures de pompiers de la caserne de Château – Landon étaient venus et les pompiers avaient fermer le gaz.

Le lendemain matin, vers 8 h, j'allais constater les dégâts.

Les vitrines de mon café, 27 rue de la Charbonnière, avaient été brisées à coup de crosse, et par des balles (j'en ai retrouvé une dans le couloir). Toutes les vitrines du salon de coiffure étaient également cassées, ainsi que le sous-bassement de la porte et des vitrines. Les fauteuils avaient été renversés , les marchandises avaient disparu et des tessons de bouteilles jonchaient le sol et la rue. Toutes les vitres du café et de la friterie du 84, boulevard de la Chapelle, étaient également cassées.

Le quartier était dévasté . Il y avait du verre cassé partout sur le trottoir et dans les rues ainsi que des balles. Beaucoup d' Algériens avaient été blessés. M Drici Mohamed avait reçu une balle dans la gorge. M Bouchelaghal avait eu le tendon d' un bras coupé. M Amiche avait reçu une balle dans le dos. Il y en avait d'autres encore.

J'ai fait faire un constat des dégâts matériels avec photographies par Me Dalmas, huissier.

B - Témoignages sur les noyades dans la Seine avant précédé les 17 octobre

3 - Plainte d' Idir Chebbah (p 661-662)

Le 10 septembre vers 21 heures, alors que je rentrais chez moi, je fus arrêté par un car de police- secours. Les 5 policiers qui étaient dans le car, ne me demandèrent rien, mais me firent monter dans le car . Là, ils me fouillèrent mais ne trouvèrent rien. Les policiers firent une ronde à Nanterre et à la Garenne. Ils me disaient : « N'ai pas peur, on ne te fera rien, on va t' emmener au commissariat ». Vers minuit, alors que nous étions partis vers Colombes, les policiers firent monter dans le car un de mes compatriotes, qui circulait à pied. Il avait peut - être 28 ans, arabe, costaud, aux cheveux foncés et lissés. Il portait un costume gris. On lui dit aussi qu' il n'avait rien à craindre.

Puis le cars pris la direction de la Seine. On s'arrêta près du Pont d' Argenteuil, à la Petite- Seine.

Les policiers firent d'abord descendre mon compatriote. Je voyais à travers la vitre du car. Ils lui donnèrent des coups de crosse jusqu'à ce qu'il sort assommé. Puis le chauffeur le prit par les pieds et un autre par la tête. Ils le jetèrent dans l' eau. Peu à près je vis des petites bulles apparaître à la surface de l'eau. Mon frère était mort.

Ce fut ensuite mon tour. On me fit descendre un policier me dit : « combien payes- tu au FLN ? ». Je fis « 3500 F comme tout le monde. » A ces mots, je reçu un terrible coup de crosse derrière l' oreille droite. Les policiers s'acharnèrent ensuite sur moi jusqu'à ce que je tombe par terre. Je savais alors que j'allais mourir noyé. On me prit par les pieds et les mains et l'ont me lança . Je tombai sur une pierre et rebondis dans l' eau.

Mais l' eau froide me rendis quelques forces et j'essayé de nager. J'avais une veste en velours, c' étais trop lourd. Les policiers m'étendirent et allumèrent leurs phares pour me chercher . Quand ils me virent, ils se mirent à me lancer des pierres.

Je suis revenu sur la rive, apercevant un creux où je me suis caché. J'avais le corps dans l' eau et avais pu arracher un peu herbe pour me mettre sur la tête. Les policiers me cherchaient toujours avec leurs phares ou avec des lampes électriques. Comme ils ne me voyaient pas, ils jetaient des pierres au hasard. Je suis restais ainsi un temps qui m'a paru infini, au moins une heure et demie. Puis j'ai senti que j'allais couler et qu' il fallait que je tente d' arriver à l' autre rive, même si les policiers , qui attendaient toujours, me tuaient pendant ce temps.

J'ai enlevé ma veste dans laquelle il y avait tous mes papiers et toutes mes économies et j'ai laissé couler au fond de l'eau, et j'ai nagé jusqu'à l' autre rive.. J'étais plein de sang car des pierres m'avaient atteintes et n'entendais plus que d'une oreille,, mais au milieu il m'a semblé entendre sifflet une balle.

Avec beaucoup de difficulté je suis sorti sur l' autre rive. Je marchait en titubant, comme si j'était saoul.. J'ai frappé à une porte. Il était environ 3 heures du matin. Un vieux français a ouvert la porte. Il m'a dit : « Que t'est –il arrivé mon fils ? ». Je lui expliqué que c' était la police. Il m'a fait rentré et m'a soigné.

4 – Plainte de Ramdane Berkani (674-675)

Le 18 septembre vers 19 heures , je revenais de la Sécurité Sociale et me trouvais vers le pont de Rouen à Nanterre, lorsqu' un car de police s'arrêta. Les policiers me demandèrent mes papiers et me firent monter dans le car. Les policiers firent un tour à Nanterre et vers 8 heures s'arrêtèrent

Auprès de la Seine et me firent descendre. Il y avaient quatre policiers et un chauffeur. Deux des policiers me rouèrent de coups jusqu'à ce que je sois à moitié assommé, puis me prirent par les pieds et les mains pour me jeter dans l'eau . Mais le chauffeur protesta et dit que s' ils me tuaient il irait protester au commissariat. Les policiers étaient furieux. Ils me donnèrent à nouveau des coups de pied et des coups de poing et me laissèrent dans l' herbe. Je » me longtemps à me remettre de ces coups car je suis tuberculeux et souvent malade.

Le mercredi 18 octobre vers 20 h 30, j'étais au Pont Neuilly avec beaucoup de compatriotes. Les policiers ont tiré sur nous. Nous nous sommes tous sauvés mais je me suis perdu, ne connaissant pas le chemin. Un peu plus loin, au bord de la Seine, j'ai été arrêté par des policiers qui m'ont demandé mes papiers. Ils m' ont donné des coups de crosse sur la tête et sur les épaules ainsi que sur tout le corps. Je suis tombé assommé et porte jusqu'à ce jour des traces de ces coups. Je me suis assis sur le trottoir et ai fait signe à une 4 CV . L' homme s'est arrêté mais a refuser de m'emmener à l' hôpital bien que je lui aie proposé de le payer.. j'ai ensuite arrêté un taxi. Le chauffeur a refusé de me prendre parce que j'étais plein de sang et qu' il craignait de tacher sa voiture. Je suis resté sur le trottoir jusqu' à 11 heures du soir lorsqu'un Algérien et un Espagnol sont passés. Ils ont appelé une ambulance en disant que j'avis été frappé par la police mais elle n' est pas venue. Alors ces deux hommes m'ont aidé à aller à l' hôpital communal de Puteaux où je suis resté cinq jours. Je joins un certificat médical.

Je suis en France depuis 1950. Aucun juge ne m'a convoqué mais j' ai été arrêté et détenu à Vincennes sans aucune raison, une quinzaine de jours, dans les deux dernières années.

C - Témoignages relatifs au 17 octobre

5 - plainte de Djaballh Mehaffet (670-671)

Mardi 17 octobre au soir, j'ai été arrêté au métro Stalingrad par des policiers français. Ceux- ci après m'avoir donné l'ordre de mettre les mains sur

la tête, se jetèrent sur moi et me frappèrent à coup de matraque et à coups de pied , avant de me faire rentrer dans la voiture de police où je trouvais 10 à 15 compatriotes qui étaient comme moi tout martelés de coups.

Vers minuit , on nous emmena à la Porte de Versailles. Là, on nous dis de descendre et d' entrer trois par trois dans le Plais des Sports au milieu d' une haie d'agents de police. On nous fit rentrer à coups de pied et de matraque et à coup de mitraillette. Je reçu un coup de mitraillette dans l' estomac. Nous devions toujours garder les mains en l'air.. Je retrouver dans ce hangar trois mille Algériens environ. Nous pouvions tout juste nous asseoir. Il y avait des garçons de 14, 15 et 17 ans et des Algériens plus âgés. Tout le monde avait été frappé. Je suis resté deux jours et on ne nous servit pendant ces deux jours que deux casse- croûte comprenant du café, un morceau de pain et un morceau de chocolat. Comme nous parlions tous des coups que nous avions reçus, j'entendais un Algérien qui disait qu'au métro Châtelet, un gardien de police en faisant descendre les Algériens du car pour les emmener au commissariat de la préfecture, avait frappé si fort un compatriote à la tête que celui-ci était tombé mort, sa cervelle à ses pieds. D'autres disaient qu'au métro Opéra, la police avait tué 4 ou 5 Algériens, nous avions tous des pansements sur la tête. . Jeudi soir, on nous changea de hangar. On nous emmena dans un hall où il faisait très froid. Par terre il y avait du sable. Nous n'avions pas de chaise et nous accroupissions sur le able pour essayer de nous réchauffer.

Samedi à 14 h 25 les policiers me remisent un laisser passer provisoire sur lequel il était indiqué que j'était autorisé à regagner mon domicile mais cette autorisation n'était valable que pour le 21 octobre.

7 - Plainte d' Ahmed el Kébir Khediri (671-672)

Mardi 17 octobre j'étais à 15 heures au ciné bar, à côté du métro Barbès lorsque les policiers arrivèrent. Un policier me demanda mes papiers et me fouilla bien que mes papiers fussent en règle. Il me dit : « Viens avec nous pour une vérification de papiers » et me fit monter gentiment dans le car. Une fois dans le car, on me demanda mes papiers. Les policiers virent que j'étais malade et que j'étais commerçant de tapis, vendant dans les foires et marchés. Lorsqu' ils apprirent que j'étais marié avec une Française et que j'avais un enfant, les policiers qui étaient dans le car devinrent furieux. Un me dit : « suis-moi ». Il m'emmena dans une salle où j'étais seul avec lui et tenta de m' étrangler avec ma cravate. Pris de rage, il se jeta sur moi pour m'assommer à coup de poing et de pied, particulièrement dans le bas du ventre. Comme je ne tombais pas, il prit au pantalon sa mitraillette en disant : « Il ne veut pas tomber, ce salaud, je vais lui faire la peau ». Il me donna un grand coup de mitraillette dans le reins. L'autre policier lui dit à ce moment : « Ne fais pas cela avec ma seringue, rends- là moi ». Et il tenta de la lui arracher. Malgré cela, le policier me donna deux autres coups dans les reins. Je me sentais comme si j'étais coupé en deux, ne pouvant ni parler , ni bouger. Le brigadier arriva et me dit : « Lève- toi, ça

suffit comme cela ». Mais je ne pouvait que me traîner. Le policier me dit : je connais cela , ce ne sont que des comédies » et, comme je revenais dans la première salle, il me donna deux coups de pieds dans les reins, à nouveau je hurlais. Le brigadier me dit : « Allez ça suffit comme ça » Le policier répondit : « Je m'arrêterai si je le veaux » et il se retourna vers moi et me donna un coup de pied dans le bas – ventre.

J'étais presque mort. Ils m'entraînèrent dans la cage et me laissèrent choir à terre. Le policier me dit : « Debout, face au mur », je me traînai et tenait de me lever, le policier me dit : « Regarder comme il est fringué, ce mec- là, moi, je ne peux pas me payer un costume lui. »Un autre policier lui répondit : « Tu a vu sur ses papiers que c' est un commerçant , c' est qu' il peut se payer un costume ».Alors éclata une discussion entre eu, où il était question de tuer tous les Algériens et de les jeter dans la Seine ; mais l' ennuyeux, disaient – ils , c' est encore qu' il faut les y transporter.

Le brigadier qui était gentil, me fit sortir du poste vers 16 h 30. Le policier qui m' avait frappé était de service devant la barricade de guet. Lorsque je passais , il me donna un coup de crosse dans les reins.

Les policiers nous firent monter tous à genoux dans le car et l' on nous emmena au commissariat des Grandes – Carrières. En entrant dans la cave, ce fut un massacre. Des policiers en civil et des motards à moitié ivres tapent sur tout le monde à coups de pieds, de poing, particulièrement au ventre, sur des jeunes, des vieux. Tout le monde essayait de se faire tout petit et criait.

Vers 9 heures du soir, on nous emmena à l' Opéra puis ensuite à Vincennes, où l' on nous fit entrer une haie de gardes mobiles et de policiers qui nous frappaient à coup de crosse et de gourdins. Dix d' entre nous tombèrent à terre, pleins de sang. On marchait dessus. Le »s gardes mobiles dirent aux policiers : « Ce n' est pas notre travail de balayer le sang ». Les policiers prirent alors des seaux d'eau pour nettoyer. Je restais à terre, sur le ciment. On me relâcha mercredi matin. Je rentrai chez moi tout couvert de sang.

8 – Plainte de Saïd Mallek

Mon frère, Mallek Amar, âgé de trente cinq ans, demeurant 199, rue Alfred-Dequeant à Nanterre (Seine), a été arrêté le 17 octobre 1961, dans la soirée , près de la porte Champerret. Je suis disposé à vous donné le nom de plusieurs témoins prêts à témoigner que mon frère a été poussé dans un car de police.

Le samedi 21 octobre, mon autre frère a reçu une convocation de l' hôpital Broussais lui indiquant que notre frère Amar était décédé. Il se rendit à l' hôpital le soir même ; on refusa de lui laisser voir le corps.

Dimanche 22, je me suis rendu, en compagnie de mon frère et de sa femme, à l' hôpital.

Le corps de mon frère était bleu, tout couvert d' ecchymoses, du sang avait coulé de son nez et de sa bouche et était coagulé. Il avait la tête ouverte,

deux balles dans le flanc, un pansement sur les parties sexuelles et des traces de lien aux chevilles et aux poignets.

Mon frère s'est adressé au commissariat. A la troisième visite, le commissaire de police lui dit : « il a fait l' âne, il a voulu s'évader ».J'ai appris par un compatriote de Nanterre arrêté en même temps que mon frère Amar, que celui-ci avait été descendu dans une cave et battu à mort par les policiers. Ce compatriote a vu sortir le corps de mon frère de la cave ; le corps était dans un tel état que ce compatriote ne put l' identifier que par ses chaussures.

Principales références citées

Amiri L (1998) : *Les fantômes du 17 octobre 1961*, Paris, éd. Mémoire générique, 198 p.
Brunet J P (1999) : *Police contre FLN. Le drame d'octobre 1961*, Paris, Flammarion, 348 p. Voir aussi son article dans *Histoire*, Octobre 2001.
Droz B , Lever E (1982) : Histoire de la guerre d' Algérie, 1954-1962, Paris, Seuil, 375 p.
Elaudi GL (1991) : *La bataille de Paris*, Points –Seuil
Elaudi GL (2001) :*Octobre 1961, un massacre à Paris*, Paris Fayard, 388
Haroun A (1985) : *La septième wilaya, Alger*, Rahma, 682p.
Hervo M (2001) : *Chronique du bidonville. Nanterre en guerre d'Algérie. 1959-1962*, Paris, Seuil, 261p.
Kagan E (2001) : *le 17 octobre 1961*. Paris (le seul ayant pris des photos durant la nuit sanglante).
Kessel P, Pirelli G (1963) : Le peupele algérien et la guerre, lettres et témoins, 1954-1962, Paris, F Maspéro, 757 p.
Le Cour Grandmaison (sous la direction), (2001) : *Le 17 octobre 1961. Un crime d'Etat à Paris*, éd. La dispute, 284p.
Péju P (2001) : *Ratonnades à Paris*, Paris, La découverte, 206 p.
Pervillé (2001) : Les manifestations du 17 octobre 1961, Revue *Histoire*, Paris

Références bibliographiques

Etudes et analyses :

Ageron Ch R (1698) : *Les Algériens musulmans et la France de 1871 à 1919*, Paris, PUF, 2t
Ageron Ch R (1980) : l' Algérie algériennes de Napoléon III à de Gaule, Paris, Sindbad, 268 p.
Aron R (1957) : La tragédie algérienne, Paris, Plon. 75 p.
Belloula T (1965) : *Les Algériens en France, leur passé, leur participation à la lutte de la libération nationale, leurs perspectives*, Alger, Editions Nationales Algériennes, 253p.
Boyer-Banse (1906) : Les populations agricoles indigènes dans le département d' Alger, *Bulletin de la Société de Géographie d' Alger*, Alger, p 196.
Haroun A (1985) : *La septième wilaya. Alger*, Rahma, 682 p.
Droz B, Lever E (1982) : Histoire de la guerre d' Algérie, 1954-1962, Paris, Seuil, 375p.
Hervo M (2001) : *Chronique du bidonville. Nanterre en guerre d' Algérie*,1959-1962, Paris, Seuil,261p.
Le Cour Grandmaison O (2001) : *Le 17 octobre 1961. Un crime d' Etat à Paris*, Paris éd. La dispute, 284 p.
Mokhatari R (2001) : *La chanson de l' exil. Les voix natales (1939-1969)*. Alger, Ed. Cashah, 156p.
Péju P (2001) : *Ratonnades à Paris. Paris*, Paris, La Découverte, 206 p.
Rager JJ (1950) : *Les Musulmans algériens en France et dans les pays musulmans*, Alger.
Sari Dj (1982) : *Le désastre démographique en Algérie*, Alger, SNED, 280p.
Sari Dj (1996) : Les hécatombes de 1867-68 en Algérie, ampleur et implications, *Arab Regional Conférence*, Le Caire, t III, p 451-465.
Simon J (2000) : *Naissance de l' identité algérienne : les Algériens en France (1898-1960)*, Paris, Paris- Méditerranée.
Sayad A (1977) : Les trois âges de l'émigration algérienne en France, in *Actes de Recherches en Sciences Sociales*, Paris, no 15, p 59-82.
Stora B (1978) : *Messali Hadj, biographie, thèse de 3e cycle*, Paris, EHSS. ; Le Sycomore, 1982, 301p.
Stora B (1985) : *Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens, 1926-1954*, Paris, l'Harmattan, 404p.
Stora B (19) : *Aide- mémoire de l'émigration algérienne* , Paris, l' Harmattan, 134p.
Yacono (1954) : Peux-t – on évaluer la population algérienne en 1830 ? *Revue Africaine*, Alger, p 277-307.

Films :

17 octobre 1961 : dissimulation d'un massacre de Daniel Kupferstein
La guerre sans nom dans Paris, d'Aude Touly
Enfants d'octobre d'Ali Akka
Les sacrifiés de Kacha Touita (1982)
Octobre à Paris de Panjel

Romans :

Laloui M : les Beurs de Seine
Kettane N : Le sourire de Brahim
Mattei G : La guerre des gusses, éd. de l'Aude, (livre de poche)